

# الأثر المحاسبي للمخاطر المالية على الأداء المالي

## باستخدام نموذج القيمة الاقتصادية المضافة

"دراسة تطبيقية في البنوك التجارية اليمنية"

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الطالب:

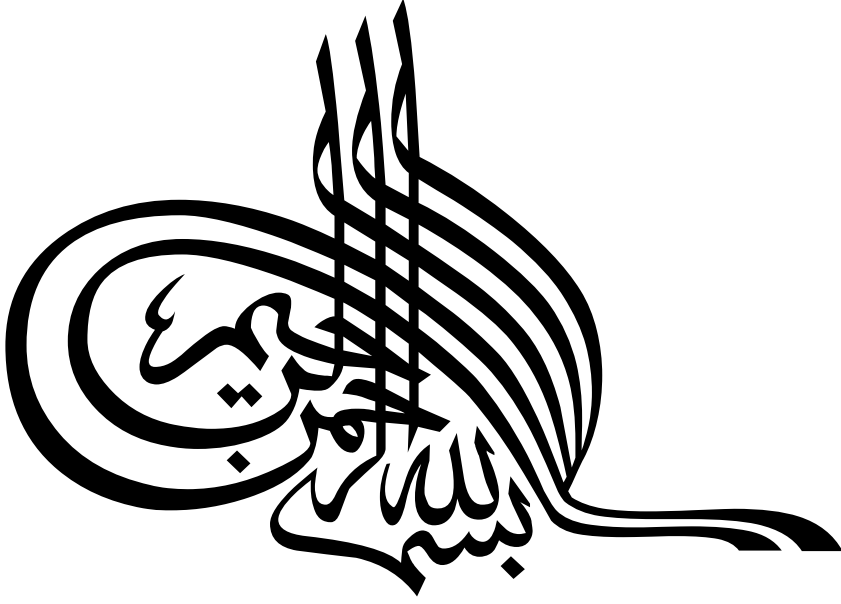
عادل محمد قاسم قايد أحمد الرعيني

إشراف:

الدكتور: محمد حمود السمحي

نائب عميد كلية العلوم الإدارية بجامعة إب

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م



ط أ د  
أ م  
بر □ □ □ □ □ □ □  
بن □ □

[سورة يوسف: الآية ٥٥].

## قرار لجنة المناقشة

التاريخ: 20/8/13  
المقررات: .....  
المرجع: ( )

جامعة الاندلس  
للعلوم والعلوم  
رئاسة الجامعة  
عادة الدراسات العليا والبحث العلمي

جامعة الاندلس  
Mandus University for Science & Technology

**قرار لجنة مناقشة رسالة ماجستير رقم ( 98 )**

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين... وبعد:  
تم بحمد الله وتوفيقه يوم السبت بتاريخ: 2/ ذو الحجة / 1440 هـ الموافق: 3/ 2019/8 م، اجتمع اللجنة المشكلة بقرار مجلس الدراسات العليا رقم ( 6 ) بتاريخ: 6/ 2019/7 م  
لمناقشة الطالبية: عادل محمد قاسم قايد الكلية: العلوم الادارية التخصص: محاسبة  
في رسالته التي هي بعنوان:  
الأثر المحاسبي للمخاطر المالية على الاداء المالي باستخدام نموذج القيمة الاقتصادية المضافة - دراسة تطبيقية في البنوك التجارية اليمنية  
وبعد مناقشة علنية للطلاب من الساعة ١٠:٠٠ صباحاً إلى الساعة ١٢:٠٠ صباحاً وبعد المداولة والمناقشة، اتخذت اللجنة القرار التالي:  
 إجازة الرسالة ويمنح الطالب معدل ( ٩٥ % ) بتقدير ( ممتاز ) .  
 إجازة الرسالة مع إجراء التعديلات عليها بمعرفة المشرف ويمنح الطالب معدل ( % ) بتقدير ( ) .  
 إجازة الرسالة مع إجراء التعديلات بمعرفة المشرف وموافقة الدكتور.....  
بمعدل ( % ) بتقدير ( )

**أسماء لجنة المناقشة والحكم**

م	اسم المناقش	الصفة	الدور في المناقشة	التوقيع
1	أ.م.د. فؤاد احمد العفيري	مناقشا	رئيسا	
2	د. حميد عبدالله مسواك	مناقشا	عضوا	
3	د. محمد حمود السمحي	مشرفا	عضوا	

يعتمد،،،،

المختص  
أوليد محمد هرهره

مدير الدراسات العليا  
أ. محمد عبدالمالك جعمان

عميد الدراسات العليا  
أ. محمد يحيى عبدالرزاق قطران

دراسات ع. ن- 26 - م 0

## إهداء

إلى وطني الغالي ... حماك الله من كل المكائد

إلى الأول في حياتي الذي وهبني كل ما يملك ودفعني قدماً نحو الأمام:

والدي العزيز ... حفظه الله من كل شر.

إلى ملاك القلب والعين التي وهبتني كل العطاء والحنان وصبرت على كل شيء، نبع الحب والحنان؛

أمي الغالية ... حفظها الله من كل مكروه.

إلى من شاركتني الألم والأمل وسمت بقربها الحياة ... : زوجتي الغالية ... تقديراً وعرفاناً.

إلى فلذات كبدي ومستقبلي المشرق ... أولادي الأعماء ... أسأل الله أن يقر عيني بهم

إلى كل من وقف وساند لإنجاز هذا العمل ... حُباً وإجلالاً

..... أهدي هذا الجهد المتواضع.....

الباحث

## شكر وعرافان

الحمد لله والشكر لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.... وبعد: -

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بالحمد والشكر لله عز وجل الذي وفقني لإتمام دراستي العليا، فالحمد لله في الأولى والحمد لله في الآخرة.

مرفقاً بالجمل وتقديراً للمعروف أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل، وأخص بالذكر والدي الغالي، ووالدتي الغالية، وزوجتي الغالية، وأبنائي الأحباء؛ على محبتهم وعملهم على تهيئة كل ما من شأنه أن يجعل حياتي أكثر سعادة وتقدم.

كما أود أن أتتبرع هذه الفرصة لأتقدم بجزيل الشكر والامتنان لسعادة الأستاذ الدكتور / محمد حمود السعدي، مشرف الرسالة، فجزاه الله عنا كل خير، فهو من أخذ بأيدينا في كل مراحل كتابة هذه الرسالة، وفي مراجعتها وتصويبها، فله فيض الشكر والامتنان وفائق التقدير والعرفان.

كما وأتقدم بالشكر والامتنان إلى جامعتنا الغراء \_ جامعة الأندلس \_ ممثلة برئيسها، وعميد الدراسات العليا، وعمادة كلية العلوم المالية والإدارية، وورئاسة القسم، كل باسمه وصفته، وإلى السادة الكرام أعضاء لجنة المناقشة لتفضلمهم بمناقشة وتحكيم هذه الرسالة.

والشكر موصول إلى الأساتذة الكرام، في قسم المحاسبة وفي مقدمتهم الأستاذ الدكتور / فؤاد أحمد العفيري الذين كان لهم الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في تعليمنا وتوجيهنا بالنصح والارشاد في مسيرتنا العلمية، فجزاهم الله خير الجزاء.

كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى من قدموا لنا المساعدات والتسميات وهم الوالدين الكريمين الوالد / عبد الكريم اليهاري، والوالد / علي السماوي. وكل من شد من حزمي ووقف بجانبني وشاركني همي في إتمام هذه الدراسة، وأخص منهم الأخ/عبد الكريم مهدي، وأصدقائي الأوفياء.

ولن أنسى أن أتقدم بفائق الشكر والاحترام والتقدير إلى كل من ساعد من قريب أو بعيد في مدى العون والمساعدة لي في إكمال مسيرتي التعليمية حتى إتمام هذه الدراسة.

### الباحث

عادل محمد قاسم الرعيني

## قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	تسلسل الفقرة
ب	البسمة.	
ج	الآية القرآنية.	
د	قرار لجنة المناقشة.	
هـ	الإهداء.	
و	شكر وعرفان.	
ز	قائمة المحتويات.	
ط	قائمة الأشكال.	
ي	قائمة الجداول.	
ك	ملخص الدراسة باللغة العربية.	
<b>الفصل الأول: الإطار العام للدراسة</b>		
٢	<b>المبحث الأول: مدخل الدراسة</b>	١-١
٣	المقدمة.	١-١-١
٤	مشكلة الدراسة.	١-١-٢
٥	أهداف الدراسة.	١-١-٣
٦	أهمية الدراسة.	١-١-٤
٦	منهجية الدراسة.	١-١-٥
٧	متغيرات الدراسة.	١-١-٦
٧	التعريفات الإجرائية.	١-١-٧
٩	فرضيات الدراسة.	١-١-٨
١٠	حدود الدراسة.	١-١-٩
١١	<b>المبحث الثاني: الدراسات السابقة</b>	١-٢
١٢	الدراسات العربية.	١-٢-١
٢٠	الدراسات الأجنبية.	١-٢-٢
٢٣	ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.	١-٢-٣
<b>الفصل الثاني: الإطار النظري</b>		
٢٥	مقدمة	
	المخاطر المالية المفهوم والطبيعة وأنواعها	٢-١
٢٧	مفهوم المخاطر	٢-١-١
٢٨	المخاطر المالية	٢-١-٢
٢٨	مفهوم المخاطر المالية	2-1-2-1

رقم الصفحة	الموضوع	تسلسل الفقرة
٢٨	طبيعة المخاطر المالية	2-1-2-2
٢٩	انواع المخاطر المالية	2-1-2-3
٢٩	مخاطر السيولة	2-1-2-3-1
٣٠	قياس مخاطر السيولة	
٣١	مخاطر الائتمان	2-1-2-3-2
٣٢	قياس مخاطر الائتمان	
٣٤	مخاطر كفاية رأس المال	2-1-2-3-3
٣٤	قياس مخاطر كفاية رأس المال	
٣٦	مخاطر سعر الصرف	2-1-2-3-4
٣٦	قياس مخاطر سعر الصرف	
	<b>نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) بوصفه أداة لتقييم الأداء المالي</b>	<b>٢-٢</b>
	<b>تقييم الأداء</b>	<b>٢-٢-١</b>
٤٠	تطور مفاهيم وعملية تقييم الأداء	٢-٢-١-١
٤١	تقييم الأداء المالي البنكي ومؤشراته	٢-٢-١-٢
	<b>نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) بوصفه أداة لتقييم الأداء المالي</b>	<b>٢-٢-٢</b>
٤٤	تطور نموذج القيمة الاقتصادية المضافة	٢-٢-٢-١
٤٥	المفهوم والطبيعة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة	٢-٢-٢-٢
٤٦	مبررات تطبيق نموذج القيمة الاقتصادية المضافة	٢-٢-٢-٣
٤٦	مزايا نموذج القيمة الاقتصادية المضافة	٢-٢-٢-٣-١
٤٨	إجراءات تطبيق نموذج القيمة الاقتصادية المضافة	٢-٢-٢-٣-٢
٥٠	استخدام القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم أداء البنوك	٢-٢-٢-٤
٥١	التعديلات المقترحة لحساب القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك التجارية	٢-٢-٢-٤-١
٥٣	المنهجية المتبعة في حساب القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك التجارية	٢-٢-٢-٤-٢
٥٧	الافصاح والتقرير عن القيمة الاقتصادية المضافة	٢-٢-٢-٥
	<b>الفصل الثالث: الدراسة الميدانية.</b>	
	<b>المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية</b>	<b>٣-١</b>
٦١	منهج الدراسة	٣-١-١
٦١	مجتمع الدراسة والعينة	٣-١-٢
	<b>المبحث الثاني: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات</b>	<b>٣-٢</b>
٦٥	المخاطر المالية في البنوك التجارية اليمنية	٣-٢-١
٨٥	تقييم الأداء بالقيمة الاقتصادية المضافة في البنوك التجارية اليمنية	٣-٢-٢
٩٠	أثر المخاطر المالية على الأداء بالقيمة الاقتصادية المضافة	٣-٢-٣

رقم الصفحة	الموضوع	تسلسل الفقرة
	الفصل الرابع: النتائج والتوصيات	
١٠٦	نتائج الدراسة	
١٠٨	توصيات الدراسة	
١٠٨	مقترحات	
	المراجع والملاحق	
١١٠	قائمة المصادر والمراجع.	
١١٥	الملاحق.	
١٢٦	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية.	

## قائمة الأشكال

رقم الصفحة	البيان	رقم الشكل
٧	مخطط أنموذج الدراسة.	١
٦٧	تطور مخاطر السيولة خلال فترة الدراسة على مستوى بنوك العينة منفردة	٢
٦٨	تطور مخاطر السيولة خلال فترة الدراسة على مستوى القطاع المصرفي التجاري	٣
٧٢	تطور مخاطر الائتمان خلال فترة الدراسة على مستوى بنوك العينة منفردة	٤
٧٣	تطور مخاطر الائتمان خلال فترة الدراسة على مستوى القطاع المصرفي التجاري	٥
٧٦	تطور مخاطر رأس المال خلال فترة الدراسة على مستوى بنوك العينة منفردة	٦
٧٨	تطور مخاطر رأس المال خلال فترة الدراسة على مستوى القطاع المصرفي التجاري	٧
٨٢	تطور مخاطر الصرافة خلال فترة الدراسة على مستوى بنوك العينة منفردة	٨
٨٣	تطور مخاطر الصرافة خلال فترة الدراسة على مستوى القطاع المصرفي التجاري	٩
٨٧	تطور القيمة الاقتصادية المضافة خلال فترة الدراسة على مستوى بنوك العينة منفردة	١٠
٨٨	تطور القيمة الاقتصادية المضافة خلال فترة الدراسة على مستوى القطاع المصرفي التجاري	١١

## قائمة الجداول

رقم الصفحة	البيان	رقم الجدول
	أسماء المحكمين لأداة الدراسة.	١
٣٨	المخاطر المالية: المفهوم - المقاييس - الدلالة.	٢
٤٣	أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك	٣
٦٢	هيكل البنوك التجارية اليمنية عينة الدراسة	٤
٦٥	الوصف الإحصائي لمخاطر السيولة لبنوك العينة مفردة ومجموعة	٥
٧٠	الوصف الإحصائي لمخاطر الائتمان لبنوك العينة مفردة ومجموعة	٦
٧٥	الوصف الإحصائي لمخاطر رأس المال لبنوك العينة مفردة ومجموعة	٧
٨٠	الوصف الإحصائي لمخاطر الصرافة لبنوك العينة مفردة ومجموعة	٨
٨٥	الوصف الإحصائي للقيمة الاقتصادية المضافة لبنوك العينة مفردة ومجموعة	٩
٩١	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة المشتركة	١٠
٩٢	نتائج اختبار فترات التباطؤ الأمثل	١١
٩٣	نتائج اختبار التكامل المشترك	١٢
٩٣	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	١٣
٩٤	نتائج اختبار السببية	١٤
٩٥	نتائج اختبار نموذج على مستوى القطاع المصرفي التجاري	١٥
٩٧	نتائج اختبار نموذج على البنك اليمني للإنشاء والتعمير	١٦
٩٩	نتائج اختبار نموذج على بنك اليمن الدولي	١٧
١٠٠	نتائج اختبار نموذج على بنك التسليف التعاوني والزراعي	١٨
١٠٢	نتائج اختبار نموذج على البنك التجاري اليمني	١٩
١٠٣	ملخص لاختبار الفرضيات الفرعية على مستوى بنوك العينة مفردة	٢٠

# الأثر المحاسبي للمخاطر المالية على الأداء المالي

## باستخدام نموذج القيمة الاقتصادية المضافة

دراسة تطبيقية في البنوك التجارية اليمنية

إعداد: عادل محمد قاسم فايد الرعيني

إشراف: الدكتور محمد حمود السمحي

### الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية؛ من خلال التعرف إلى مستوى المخاطر المالية، وتقييم الأداء المالي باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة، وتحليل أثر المخاطر المالية عليه.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بجانبها النظري والتطبيقي. تمثل مجتمع الدراسة بالبنوك التجارية اليمنية؛ حيث شكلت عينة الدراسة التطبيقية أربع بنوك هي: بنك التسليف الزراعي، البنك التجاري، بنك اليمن الدولي، البنك اليمني للإنشاء والتعمير.

تم تجميع البيانات المالية للبنوك -عينة الدراسة- للفترة الزمنية: ٢٠٠٦ - ٢٠١٤، من خلال التقارير المالية للبنوك التجارية، وتم استخدام برنامج (Eviews) للتحليل الإحصائي للبيانات.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تبين انخفاض مستوى المخاطر المالية بدرجات مختلفة، بحسب نوع المخاطرة المالية في البنوك التجارية اليمنية؛ حيث حققت مخاطر السيولة الترتيب الأعلى، وكانت مخاطر الصرافة الأدنى انخفاضاً بين المخاطر المالية، كما تظهر النتائج انخفاض القيمة الاقتصادية المضافة للأداء، وعدم تحقيق قيم اقتصادية مضافة موجبة، وأظهر تحليل النتائج وجود أثر لمخاطر السيولة، مخاطر الصرافة على القيمة الاقتصادية المضافة؛ بينما مخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال ليس لهما تأثير على القيمة الاقتصادية المضافة، ويُعزى ذلك لطبيعة العلاقة -طردية أو عكسية- التي تربط المخاطر بالقيمة الاقتصادية المضافة، بسبب عدم استقرار مؤشرات البنوك التجارية خلال تلك الفترة.

وأهم التوصيات تمثلت بضرورة قيام البنوك التجارية اليمنية بتوفير منظومة متكاملة لإدارة المخاطر، والتنبؤ باحتمالات حدوثها، وقوة تأثيرها، وإجراءات التحوط والسيطرة عليها؛ بما يحقق الاستمرارية.

كما حثت الدراسة على أهمية تطبيق نموذج القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء، وتوجيه جوانب خلق القيمة، وأهمية إعداد ملاحق ترفق بالقوائم المالية، تفصح عن المخاطر والقيمة الاقتصادية المضافة.

## ١- الفصل الأول: الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة.

١-١ المبحث الأول: الإطار العام للدراسة.

١-٢ المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

## ١-١ المبحث الأول: الإطار العام للدراسة.

- |       |                      |
|-------|----------------------|
| ١-١-١ | المقدمة.             |
| ١-١-٢ | مشكلة الدراسة.       |
| ١-١-٣ | أهداف الدراسة.       |
| ١-١-٤ | أهمية الدراسة.       |
| ١-١-٥ | منهجية الدراسة.      |
| ١-١-٦ | النموذج المعرفي.     |
| ١-١-٧ | التعريفات الإجرائية. |
| ١-١-٨ | فرضيات الدراسة.      |
| ١-١-٩ | محددات الدراسة.      |

## ١-١-١ مقدمة:

تشهد بيئة الأعمال تطورات وتغيرات متسارعة ومتلاحقة؛ ناتجة عن التطور التكنولوجي، فضلاً عن التوجه إلى تبني اقتصاد السوق؛ الأمر الذي كان له انعكاسات واضحة المعالم في ازدياد المنافسة، بحيث أصبح بقاء البنوك التجارية واستمرارها في أداء أنشطتها وأعمالها المصرفية، مرهوناً بقدرتها في أداء الأنشطة والأعمال التي تضيف وتخلق قيمة؛ في بيئة أعمال تنافسية، تتنوع وتتعاظم المخاطر المالية فيها مع موجة تحرير الأنظمة المالية والمصرفية استجابة لديناميكية السوق.

تمارس البنوك التجارية أداء أنشطتها وأعمالها المصرفية كغيرها من البنوك، في إطار بيئة الأعمال الحديثة؛ الأمر الذي جعل أداءها المصرفي محفوفاً بمخاطر مالية متنوعة، مثل مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الصرف، وأثرت على نجاحها في اختيار الأنشطة التي تخلق قيمة عالية مقابل المخاطر المالية المتنوعة.

إن اعتماد البنوك في قياس أدائها على مؤشرات مستندة على الربح المحاسبي - الذي لا يأخذ بكلفة الفرصة البديلة، ولا يعطي صورة واضحة عن أداء البنك في ظل تنوع وتعاظم المخاطر المالية؛ جعل من تقييم الأداء باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة، يمثل المدخل الملائم في قياس أداء البنوك التجارية، الذي في إطاره تحدد الأنشطة والاستثمارات التي ستضيف وتخلق قيمة في سياق بيئة تنافسية محفوفة بالمخاطر المالية المتنوعة.

## ٢-١-١ مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن البنوك التجارية اليمينية تمارس أعمالها في بيئة أعمال تؤثر فيها المخاطر المالية، وتتنوع ما بين مخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر رأس المال، ومخاطر سعر الصرف، ما جعل بقاء الأداء المصرفي واستمراره، في ظل تنوع وتعاضم المخاطر المالية مؤثراً في توجه البنوك للأنشطة والاستثمارات التي تضيف وتخلق قيمة؛ ومما سبق؛ فإن مشكلة الدراسة يمكن أن تتجلى في التساؤلات الآتية:

- ما مستوى المخاطر المالية في البنوك التجارية اليمينية؟ ويتفرع منه التساؤلات الآتية:

- ما مستوى مخاطر السيولة في البنوك التجارية اليمينية؟

- ما مستوى مخاطر الائتمان في البنوك التجارية اليمينية؟

- ما مستوى مخاطر رأس المال في البنوك التجارية اليمينية؟

- ما مستوى مخاطر سعر الصرف في البنوك التجارية اليمينية؟

- ما التقييم المالي للأداء على أساس القيمة الاقتصادية المضافة في البنوك التجارية اليمينية؟

- ما أثر المخاطر المالية على الأداء باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة في البنوك التجارية

اليمينية؟ ويتفرع منه التساؤلات الآتية:

- ما أثر مخاطر السيولة على الأداء باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة؟

- ما أثر مخاطر الائتمان على الأداء باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة؟

- ما أثر مخاطر رأس المال على الأداء باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة؟

- ما أثر مخاطر سعر الصرف على الأداء باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة؟

## ٣-١-١ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف إلى أثر المخاطر المالية على الاداء المالي في البنوك التجارية

اليمنية، من خلال الأهداف الآتية:

- التعرف على مستوى المخاطر المالية في البنوك التجارية اليمنية؛ ويتفرع منه الأهداف

الآتية:

- التعرف إلى مستوى مخاطر السيولة في البنوك التجارية اليمنية.

- التعرف إلى مستوى مخاطر الائتمان في البنوك التجارية اليمنية.

- التعرف إلى مستوى مخاطر رأس المال في البنوك التجارية اليمنية.

- التعرف إلى مستوى مخاطر سعر الصرف في البنوك التجارية اليمنية.

- التقييم المالي للأداء على أساس القيمة الاقتصادية المضافة في البنوك التجارية اليمنية.

- تحليل أثر المخاطر المالية على الأداء باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة في البنوك

التجارية اليمنية؛ ويتفرع منه الأهداف الآتية:

- تحليل أثر مخاطر السيولة على الأداء باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة.

- تحليل أثر مخاطر الائتمان على الأداء باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة.

- تحليل أثر مخاطر رأس المال على الأداء باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة.

- تحليل أثر مخاطر سعر الصرف على الأداء باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة.

## ٤-١-١ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

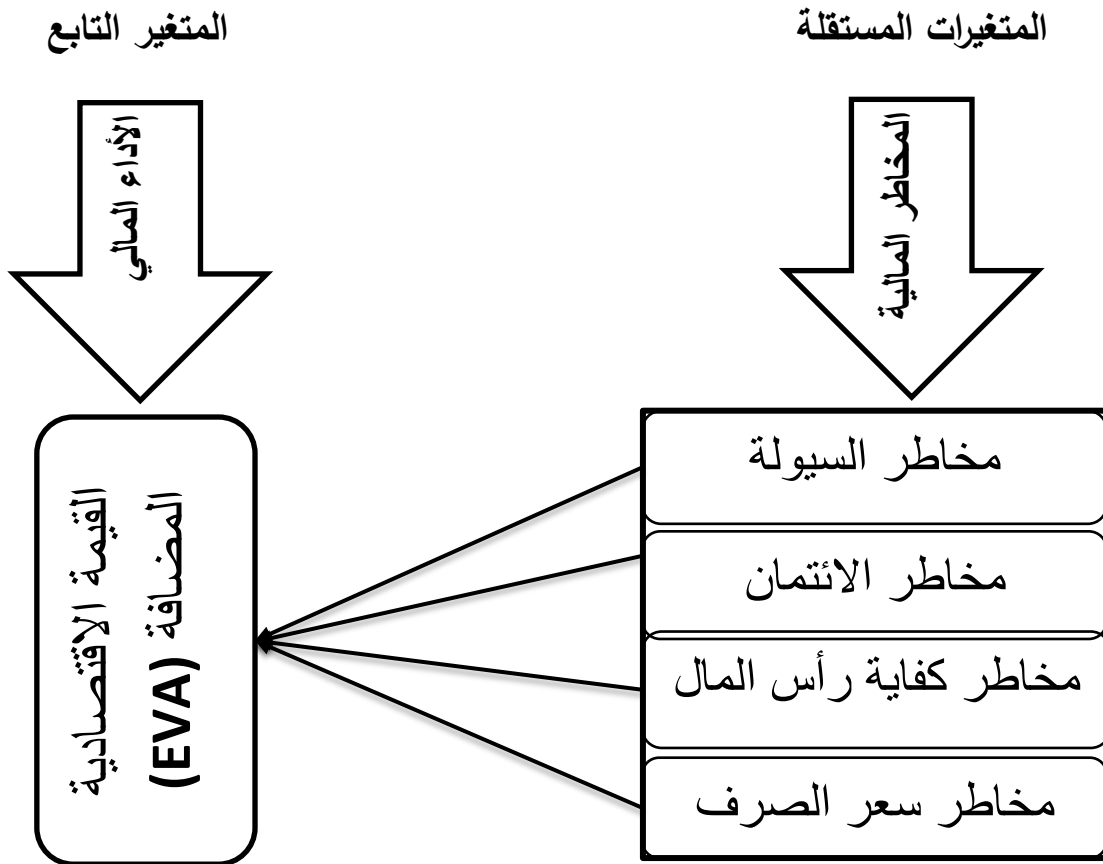
- الحاجة الماسة إلى دراسة أنواع المخاطر المالية للبنوك التجارية اليمنية .
- الحاجة إلى التقييم المالي للمخاطر المالية باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة.
- الحاجة إلى تحليل المخاطر المالية باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة.
- أنها تساهم في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، فضلاً عن أنها تساعد الجهات الرقابية في معرفة أوضاع تلك البنوك، وبما يمكنها من اتخاذ قرارات تسهم في دعم البنوك واستقرارها وحمايتها من المخاطر واستقرارها؛ بما يعود بالأثر الإيجابي على الاقتصاد اليمني.
- إبراز الطرق والأساليب الحديثة في تقييم أداء البنوك التجارية في الجمهورية اليمنية من خلال نموذج القيمة الاقتصادية المضافة.
- تسهم في فتح آفاق جديدة للباحثين والمهتمين في مجال البحث المحاسبي والمصرفي.

## ٥-١-١ منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بجانبها النظري والتطبيقي، حيث تم جمع البيانات الثانوية من الكتب، والأبحاث، والدارسات المتوفرة في المراجع، والدوريات المتاحة في المحركات البحثية في شبكة الإنترنت، أو المتوفرة في المكتبات في الجامعات اليمنية، والمركز الوطني للمعلومات، أما البيانات الأولية فقد تم جمعها من التقارير المالية للبنوك التجارية اليمنية، التي تمثل عينة الدراسة، للفترة الممتدة من ٢٠٠٦ - ٢٠١٤م، فضلاً عن تقارير البنك المركزي اليمني.

## ٦-١-١ متغيرات الدراسة:

تمثل الدراسات السابقة أساساً تم الاستناد إليها في صياغة مشكلة الدراسة، فضلاً عن الاعتماد عليها في تحديد أبعاد ومتغيرات الدراسة، التي تمثلت بالمتغيرات المستقلة المحددة بالمخاطر المالية؛ مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الصرف، أما المتغير التابع فحدد بالأداء مقياساً بالقيمة الاقتصادية المضافة، كما هو موضح في مخطط أنموذج الدراسة الآتي:



شكل رقم (١) النموذج المعرفي للدراسة.

## ٧-١-١ التعريفات الإجرائية:

## ▪ المخاطر المالية:

هي مجموعة من المخاطر التي تؤثر في الأداء المالي للمصارف، وتكون نتيجة الشعور بعدم

اليقين بالنتائج المتوقعة حصولها أو عدم حصولها في المستقبل.

### ▪ مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة بعدم قدرة البنك على مواجهة المسحوبات المفاجئة، أو عدم قدرته على مقابلة الطلبات النقدية، أو عدم القدرة على تسديد الالتزامات في مواعيدها، بشكل فوري.

### ▪ مخاطر الائتمان:

تنشأ المخاطر الائتمانية عن احتمالات عدم القدرة الكلية أو الجزئية للمدين عن الوفاء بجزء أو عن الكل من التزاماته؛ الأمر الذي يشكل بالنسبة للبنك خطر حسب الحالة؛ سواء خطر عدم التسديد أم خطر التجميد.

### ▪ مخاطر كفاية رأس المال:

تتمثل هذه المخاطر بمدى قدرة البنك على مواجهة مخاطر الاستثمار بكافة أنواعها وعلى مدى كفاية رأس المال المملوك (حقوق الملكية) لمقابلة خسائر الاستثمار دون المساس بالودائع.

### ▪ مخاطر سعر الصرف:

تظهر هذه المخاطر نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات أو في المراكز المحتفظ بها من تلك العملات، فضلاً عما ينتج عن عملية سعر الصرف العديد من المخاطر تؤثر على البنك وعلى المستثمرين على سواء.

### ▪ الأداء المالي:

هو قدرة البنك على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة؛ بمعنى انه: الكفاءة والفاعلية معاً للنشاط المالي المتعلق بالبنك.

### ▪ القيمة الاقتصادية المضافة:

هي مقياس للأداء المالي، ويعبر عنها رياضياً بأنها صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب مطروحاً منه حاصل ضرب رأس المال في كلفة رأس المال. صافي ربح العمليات بعد الضريبة ناقصاً الثمن المناسب لتكلفة الفرصة البديلة لكل الأموال المستثمرة.

## ٨-١-١ فرضيات الدراسة:

في ضوء تساؤلات الدراسة، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها؛ تمت صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

❖ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مستوى المخاطر المالية في البنوك التجارية اليمنية؛

وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية، الآتية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مستوى مخاطر السيولة في البنوك التجارية اليمنية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مستوى مخاطر الائتمان في البنوك التجارية اليمنية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مستوى مخاطر رأس المال في البنوك التجارية اليمنية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مستوى مخاطر سعر الصرف في البنوك التجارية اليمنية.

❖ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول التقييم المالي للأداء على أساس القيمة الاقتصادية

المضافة في البنوك التجارية اليمنية.

❖ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول تحليل أثر المخاطر المالية على الأداء باستخدام

القيمة الاقتصادية المضافة في البنوك التجارية اليمنية؛ وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول تحليل أثر مخاطر السيولة على الأداء باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول تحليل أثر مخاطر الائتمان على الأداء باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول تحليل أثر مخاطر رأس المال على الأداء باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول تحليل أثر مخاطر سعر الصرف على الأداء باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة.

## ٩-١-١ حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الحدود الأساسية الآتية:

**الحدود المكانية:** تشمل البنوك التجارية اليمنية فقط، ولم تشمل البنوك الإسلامية.

**الحدود الزمنية:** تتم الدراسة خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ٢٠٠٦ - ٢٠١٤م، ولم تشمل الفترة التالية للعام ٢٠١٤م؛ نظراً لأن الظرف التي تمر به البلاد جعلت من الفترة التالية فترة خاصة لها وضع استثنائي.

**الحدود الموضوعية:** تمثلت الحدود الموضوعية بالمخاطر المالية الآتية: مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الصرف، ولم تقتصر على المخاطر الأخرى، فضلاً عن اعتماد مقياس القيمة الاقتصادية المضافة فقط؛ في قياس الأداء بوصفه أحد مقاييس سلسلة القيمة المضافة.

## ١-٢ المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

١-٢-١ الدراسات العربية.

١-٢-٢ الدراسات الأجنبية.

١-٢-٣ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

نورد فيما يأتي عرضاً موجزاً لأهم الدراسات السابقة العربية أو الأجنبية التي توضح أهمية الموضوع:

### ١-٢-١ الدراسات العربية:

١- دراسة السوق، وخلف، ومعلا، (٢٠١٧م)، بعنوان: أثر المخاطر المصرفية في كفاية رأس

المال في المصارف التجارية الخاصة، دراسة حالة على بنك بيبيلوس التجاري.

هدفت إلى التعرف إلى أثر المخاطر المصرفية، والمتمثلة بـ (مخاطر رأس المال، مخاطر

الائتمان، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة)، في كفاية رأس المال في مصرف بيبيلوس، خلال الفترة

(٢٠٠٩م - ٢٠١٤م).

وكان من أهم نتائجها:

- وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين (مخاطر رأس المال، مخاطر الائتمان،

مخاطر السيولة)، وكفاية رأس المال.

- وجود علاقة طردية غير دالة إحصائياً بين مخاطر التشغيل وكفاية رأس المال.

٢- دراسة وهدان، (٢٠١٧م) بعنوان: أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية،

دراسة حالة على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي.

هدفت إلى بيان أثر المخاطر المالية على الأداء للبنوك التجارية، من خلال دراسة المخاطر

الآتية: (مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر كفاية رأس المال)، كما

عبارة عن الأداء المالي بالمشورات الآتية (العائد على الاصول، العائد على الملكية، العائد على

السهم، معدل دوران السهم).

وكان من أهم نتائجها:

- إن مخاطر الائتمان، ومخاطر كفاية رأس المال هي الأكثر تأثيراً على الأداء المالي للبنوك التجارية.
- إن مخاطر السيولة، ومخاطر الفائدة لا تؤثران بشكل كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية؛ كونها تخضع لضوابط، وقوانين لجنة (بازل) الملزمة من قبل البنك المركزي.
- ٣- دراسة لولو، (٢٠١٥م)، بعنوان: قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم. الجامعة الإسلامية.
- هدفت إلى تحليل العلاقة بين مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) بوصفها مؤشر أداء حديث، ومؤشرات الأداء التقليدية من جهة، وبين القيم السوقية لأسعار الأسهم في بورصة فلسطين من جهة أخرى، واختبار أيهما أكثر قدرة على تفسير التغير في القيم السوقية لأسعار الأسهم. وكان من أهم نتائجها:
- إن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة يتمتع بقدرة تفسيرية عالية للتغير في القيم السوقية لأسعار الأسهم، ويتفوق على معدل العائد على حقوق الملكية في ذلك.
- إن مؤشر ربحية السهم الواحد يمتلك أعلى قدرة تفسيرية بين مؤشرات الأداء، ثم يليه معدل العائد على الأصول، ثم مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة.
- إن مؤشرات الأداء التقليدية مجتمعة أفضل نموذج لتفسير القيمة السوقية لأسعار السهم.
- ٤- دراسة صيفي، وبن عمارة، (٢٠١٥م)، بعنوان: قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة.

هدفت إلى تحديد مدى قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة على قياس الأداء المالي من خلال تحديد قدرتها على تفسير عوائد الأسهم؛ وذلك مقارنة بالمؤشرات المحاسبية التقليدية للأداء المالي إلى جانب مؤشر القيمة السوقية المضافة.

وكان من أهم نتائجها:

- عدم وجود دلالة إحصائية بين العائد على السهم والمؤشرات المحاسبية التقليدية باستثناء مؤشر العائد على حقوق الملكية.
- عدم وجود دلالة إحصائية بين العائد على السهم والقيمة الاقتصادية المضافة والقدرة على تفسير عوائد الأسهم، على الرغم من أن العديد من الدراسات توصلت إلى أن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة له قدرة كبيرة على تفسير عوائد الأسهم والتنبؤ بها.
- للقيمة السوقية المضافة قدرة أكبر على تفسير عوائد الأسهم مقارنة بجميع المؤشرات، وهذا يعود إلى درجة الارتباط بينها وبين العائد على السهم، كما أن هذا المؤشر يتفوق على المؤشرات كافة بما فيها القيمة الاقتصادية المضافة في تفسير عوائد الأسهم.

٥- دراسة ابن مراد، (٢٠١٤)، بعنوان: مساهمة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي لمؤسسات القطاع الخاص بالجزائر.

هدفت إلى قياس مدى مساهمة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، في تقييم الأداء المالي لمؤسسات القطاع الخاص (دراسة حالة مؤسسة NGA Rouiba) للعصائر والمشروبات، بالمقارنة مع باقي المؤشرات التقليدية.

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها:

- وجود اختلاف بين مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة وباقي المؤشرات التقليدية من أبرزها أن المؤشرات التقليدية لا تأخذ تكلفة رأس المال في الحسبان.
- وجود علاقة طردية بين مؤشر العائد على المبيعات وبين القيمة السوقية المضافة.
- وجود علاقة قوية بين القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة بقدرة تفسيرية.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين (ROA & ROE) والقيمة السوقية المضافة.

٦- دراسة حال، (٢٠١٤)، بعنوان: استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المحاسبي للشركات.

هدفت إلى مناقشة قصور مقاييس الأداء التقليدية، ودوافع التحول لمقياس القيمة الاقتصادية المضافة، إلى جانب تركيز الضوء على فعالية استخدام نموذج القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المحاسبي للشركات، وتحسين قيمة الشركة، فضلاً عن اختبار مدى فعالية تطبيق مقياس القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم أداء شركات الأعمال المصرية في قطاع تكنولوجيا المعلومات. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- قصور مقاييس الأداء التقليدية في قياس وتقييم أداء الشركات؛ ما انعكس سلباً على استمرارية ونمو الشركات.
- تزايد الاهتمام بمدخل القيمة الاقتصادية المضافة وخاصة بعد سلسلة الانهيارات المالية التي حدثت في كثير من شركات دول العالم خلال العقد الماضيين.
- تزايد الاهتمام بمدخل القيمة الاقتصادية المضافة بوصفها مقياساً للأداء المحاسبي.

٧- دراسة خرياش، (٢٠١٢م)، بعنوان: أثر مخاطر سعر الصرف على أداء محفظة الأوراق المالية ببورصة عمان والسعودية.

هدفت إلى التعرف إلى أثر مخاطر سعر الصرف على أداء محفظة الأوراق المالية في بورصتي عمان والسعودية، ودراسة إمكانية تطبيق النظريات الحديثة في مجال إدارة محافظ الأوراق المالية، فضلاً عن إبراز أهمية التنوع الدولي في تدني مخاطر سعر الصرف الذي يعد من المخاطر النظامية التي تتعرض لها الأصول المالية الداخلة في تكوين المحفظة عند مستوى معين من العوائد. وكان من أهم نتائجها:

- إن كلاً من عدد الأوراق المالية الداخلة في تكوين المحفظة وكذا معاملات الارتباط فيما بينها، فضلاً عن استراتيجية التنويع الدولي، تسهم في تدني المخاطر النظامية (مخاطر سعر الصرف) إلى أدنى مستوى لها مع تحقيق مستوى مقبول من العوائد.
- إن المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف تؤثر على أداء محفظة الأوراق المالية.
- ٨- دراسة قدومي، والكيلاني، والعمارنة، (٢٠١١)، بعنوان: أيهما أكثر قدرة على تفسير التغيير في القيم السوقية للأسهم أي القيمة الاقتصادية EVA أم معايير الأداء التقليدية.
- هدفت إلى معرفة أيهما أكثر قدرة (استخدام القيمة الاقتصادية المضافة أم الطرق التقليدية لتقييم الأداء متمثلة في العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والتدفق النقدي التشغيلي، وعائد السهم الواحد بوصفها متغيرات مستقلة) في تفسير التغيير في القيم السوقية للأسهم بوصفها متغيراً تابعاً لعينة مكونة من ٤٠ شركة مساهمة عامة مدرج في بورصة عمان للأوراق المالية.
- وكان أهم نتائجها:
- أن طرق تقييم الأداء التقليدية؛ لها قدرة تفسيرية أعلى من القيمة الاقتصادية المضافة للتغيير في القيم السوقية للأسهم.
- أن القيم السوقية للأسهم ترتبط بعلاقة قوية بمعايير الأداء التقليدية.
- ٩- دراسة العزكي، (٢٠١٠) بعنوان: أثر المخاطر المصرفية على ربحية البنوك التجارية، دراسة حالة على البنوك التجارية اليمنية.
- هدفت إلى التعرف إلى أثر المخاطر المصرفية، والمتمثلة بـ (مخاطر كفاية رأس المال، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان)، على ربحية البنوك التجارية اليمنية، خلال الفترة (١٩٩٩م - ٢٠٠٨م).

وكان من أهم نتائجها:

- وجود أثر للمخاطر المصرفية على ربحية المصارف التجارية اليمينية على مستوى كل مصرف على حده، وعلى مستوى المصارف مجتمعة وينسب متفاوتة.
- أظهرت الدراسة، أنه لا يوجد أثر لمخاطر رأس المال على ربحية المصارف اليمينية الأخرى، أما مخاطر الأتمان فإن انخفاضها يؤدي إلى زيادة ربحية بعض المصارف ضمن العينة، وزيادتها تزيد الربحية لدى البعض الآخر.
- يوجد أثر على مستوى البنوك التجارية مجتمعة لمخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة على ربحيتها، بينما لا يوجد أثر للمخاطر المصرفية الأخرى على ربحية البنوك.
- ١٠- دراسة العشماوي، وحردان، (٢٠٠٧م)، بعنوان نموذج مقترح لقياس وتحليل أثر طرق تقييم الأداء على القيمة السوقية، دراسة حالة على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي.

هدفت إلى دراسة أثر كل من المؤشرات المحاسبية ومؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA على القيمة السوقية للبنوك التجارية، وذلك لبناء نموذج؛ يمكن من خلاله تقييم أداء هذه البنوك بما يؤدي إلى تحسين القرارات الاستثمارية، ومن ثم التأثير على أسعار أسهم هذه البنوك.

وكان من أهم نتائجها:

- وجود تأثير للمؤشرات المحاسبية ومؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA على القيمة السوقية للبنوك التجارية، إلا أنها توصلت كذلك الى عدم قدرة هذه المؤشرات منفردة على تفسير التغير في القيمة السوقية للبنوك.
- بينت النتائج تفاوت القدرة التفسيرية للمؤشرات المحاسبية والقيمة الاقتصادية المضافة EVA على تفسير التغير في القيمة السوقية للبنوك التجارية.

١١ - دراسة علي، (٢٠٠٧م)، بعنوان: دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقويم أداء الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لاحتسابها.

هدفت إلى تحليل الميزة الاقتصادية لمفهوم ومؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، إلى جانب دراسة المعايير المحاسبية التقليدية المستخدمة في المشاريع والشركات الصناعية المساهمة.

وكان من أهم نتائجها:

- إن القيمة الاقتصادية تشكل المدخل الأساسي للقياس المالي؛ إذ كانت هناك علاقة طردية بين القيمة الاقتصادية المضافة وارتفاع أسعار الأسهم.
- إن الوحدات ذات عوائد القيمة الاقتصادية المضافة العالية يميل أداؤها إلى التفوق على أداء القطاعات السوقية.
- إن حدوث أي تغير في قيمة الوحدة يرجع إلى تغير القيمة الاقتصادية المضافة لها، ومن ثم يمكن استخدام القيمة الاقتصادية المضافة في تفسير تغيرات قيمة الوحدة وعوائد أسهمها بصورة أفضل من المقاييس المحاسبية التقليدية.

## ٢-٢-١ الدراسات الأجنبية:

تم رصد عدد من الدراسات الأجنبية حول الموضوع، نعرضها على النحو الآتي: -

١- دراسة (Aslam & et al، ٢٠١٥) بعنوان:

**Comparison of traditional and Modern Performance Instruments on  
Selected Companies from Pakistan.**

مقارنة بين مقاييس الأداء التقليدية والحديثة على شركات مختارة في باكستان.

هدفت إلى دراسة أداء الشركات المدرجة في بورصة كراتشي للأوراق المالية باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة EVA، والقيمة السوقية المضافة MVA؛ لتقييم أداء سبعة قطاعات صناعية في باكستان؛ حيث تم استخدام القيمة الاقتصادية المضافة إلى جانب استخدام التدفق النقدي التشغيلي، صافي الأرباح التشغيلية بعد الضريبة، الدخل الصافي والعائد على حقوق الملكية ROE، كما تم استخدام نموذج الانحدار المجمع للبيانات المقطعية المؤلفة من ٣٥ شركة من سبعة قطاعات في باكستان خلال عامي ٢٠١٢ & ٢٠١٣م.

وكان من أهم نتائجها:

وجود علاقات ارتباط ضعيفة بين القيمة المضافة والقيمة السوقية المضافة مقارنة بالمؤشرات التقليدية المستخدمة، كما أن معظم الشركات العاملة في باكستان تستخدم المؤشرات المالية التقليدية في تقييم الأداء، غير أن استخدام نموذج القيمة الاقتصادية المضافة مع مقاييس الأداء التقليدية مجتمعة في تقييم الأداء، أظهر دوراً حيوياً في تفسير المتغير التابع.

٢- دراسة (Hddad، f، ٢٠١٢) بعنوان:

**Relationship between Economics Value Added and Stock Returns.****(Evidence from Jordanian Banks).**

العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة وعوائد الأسهم. (دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية).

هدفت إلى قياس العلاقة بين القيمة الاقتصادية EVA والعائد على الأصول ROA والعائد على حقوق المساهمين ROE ونسبة كفاية رأس المال بوصفها متغيرات مستقلة، وعوائد الأسهم بوصفها متغيراً تابعاً، وتكونت عينة الدراسة من ١٥ بنكاً مدرجاً في بورصة عمان خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٩م)، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار المجمع للبيانات المقطعية.

وكان من أهم نتائجها:

وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين القيمة الاقتصادية المضافة وعوائد الأسهم، في حين أشارت الدراسة إلى وجود علاقة ضعيفة بين نسبة العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين وكفاية رأس المال مع عوائد الأسهم.

٣-دراسة (MBUBI AMOS MBITHI, 2009) بعنوان:

**The effect of foreign exchange rates on the financial performance  
of firms listed at the Nairobi securities exchange.**

أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي للشركات المدرجة بسوق نيروبي للأوراق المالية.

هدفت إلى دراسة تأثير التغيرات بأسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي للشركات المدرجة بسوق نيروبي للأوراق المالية، فضلاً عن التعرف إلى أثر مخاطر سعر الفائدة على

الشركات المدرجة بسوق نيروبي للأوراق المالية، وكان عدد مجتمع الدراسة ٤٦، خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠١٢.

وكان من أهم نتائجها:

إن الأداء المالي للشركات المدرجة بسوق نيروبي يتأثر بتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية المتداولة؛ حيث بينت الدراسة أن له تأثير على تكاليف الاستيراد والحسابات الدائنة وصافي الدخل وكذلك الصادرات السنوية لدى الشركات المدرجة بسوق نيروبي للأوراق المالية.

٤- دراسة (Shil، N، ٢٠٠٩) بعنوان:

**Performance Measures: An Application of Economics Value**

**Added.**

مقاييس الأداء: دراسة تطبيقية للقيمة الاقتصادية المضافة.

هدفت إلى شرح الأساس النظري لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة من حيث نشأتها، تعريفها، مجالها، التعديلات المقترحة عند احتسابها، وضرورة الانتقال من مقاييس الأداء التقليدية إلى مقاييس الأداء على أساس القيمة.

وكان من أهم نتائجها:

- اتخذت القيمة الاقتصادية المضافة مكانة مهمة في عالم الأعمال الذي شهد حجماً من الاستفادة منها، والفكرة الأساسية لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة هي قياس الأرباح الحقيقية للشركة من خلال تحويل الربح المحاسبي إلى الربح الاقتصادي، وطرح تكلفة رأس المال لقياس القيمة الاقتصادية الإضافية التي تنتجها الشركة لأصحابها.

٥- دراسة (Franker، G، ٢٠٠٦م) بعنوان:

## Using Economic Value Added (EVA) to Measure and Improve bank Performance.

### استخدام القيمة الاقتصادية المضافة في قياس وتحسين أداء المصرف.

هدفت إلى تقييم الأداء المالي للمصارف بإدخال نموذج القيمة الاقتصادية المضافة بوصفه أداة حديثة تم استخدامها في القطاع المصرفي في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٤م، ولتحقيق الهدف تضمنت الدراسة استخدام البيانات المالية للبنك (ABC)، وذلك باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم هذا الأداء وأثر ذلك، ومن ثم في تغيير قرارات الإدارة لتوريق جزء من قروضها وتحسين كفاية رأس المال.

وكان من أهم نتائجها: إنه يمكن لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة EVA أن يكون أداة مهمة للمصرفيين في قياس وتحسين الأداء المالي والمصرفي، من خلال اتخاذ مصلحة مساهمي المصرف إلى جانب قرارات أخرى مختلفة فيما لو اعتمدت فقط على مؤشرات الأداء التقليدية الأخرى.

### ٣-٢-١ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

#### ■ التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع المخاطر المحاسبية وتقييمها وفقاً لمؤشرات مختلفة سواء مؤشرات تقييم الأداء المالي التقليدي، أم مؤشر نموذج القيمة الاقتصادية المضافة، بوصفها مؤشرات تقييم الأداء الاقتصادي الحديثة، وذلك من خلال تحليل هذا النموذج وتحديد قدرته على تفسير تغيرات القيمة السوقية للأسهم وعوائدها، ومقارنة هذا النموذج مع مؤشرات تقييم الأداء المالية التقليدية؛ مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، والتدفقات النقدية وغيرها، وذلك في محاولة منها لتحديد المخاطر المحتملة، و تحديد المؤشر الأحدث والأقدر لبيان الوضع المالي

للشركات، وتعظيم ثروة حملة الأسهم من جهة، وتحديد مدى تأثيره في القيمة السوقية للأسهم وعوائدها، ومدى قدرته على التنبؤ بها من جهة، وقد طبقت هذه الدراسات في العديد من القطاعات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم، والجدير بالذكر أن هذه الدراسات قد اختلفت فيما بينها من حيث النتائج التي توصلت لها وهو أمر طبيعي؛ نظرا لاختلاف الظروف المحيطة بها.

### ■ ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها:

لقد جاءت هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة من خلال تحديد أهم المخاطر المحاسبية وقياسها وتقييمها وفقاً لمؤشر نموذج القيمة الاقتصادية المضافة، من خلال تحليل هذا النموذج وتحديد مدى قدرته على تفسير التغيرات الحاصلة في الأداء المالي، وبذلك تتميز هذه الدراسة عن سابقتها بالآتي:

- اختلاف بيئة عينة الدراسة وظروفها من حيث نوع المصارف المشمولة في الدراسة، وذلك أن مجتمع الدراسة هو المصارف التجارية اليمنية.
- اختلاف المتغيرات المستقلة والتابعة التي تتضمنها الدراسات السابقة.
- أنها من النوع الاختباري الذي يعتمد على بيانات مالية فعلية مستخلصة من القوائم المالية المعتمدة من تقرير المحاسب القانوني للبنوك التجارية اليمنية؛ ما تعطي النتائج المستخلصة منها مصداقية أكثر؛ تتجاوز تلك التي توفرها الدراسات الأخرى القائمة على المنهج الوصفي باستخدام الاستبانة.
- قياسها الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية؛ بمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة بوصفه مؤشر أداء حديث؛ من خلال القيام بتجهيز البيانات المناسبة من التقارير المالية وتقارير مراجعي الحسابات، وإجراء التعديلات اللازمة بما يتناسب ونموذج القيمة الاقتصادية المضافة.

## ٢- الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

٢-١ المبحث الأول: المخاطر المالية في القطاع المصرفي.

٢-٢ المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام نموذج القيمة

الاقتصادية المضافة (EVA).

**مقدمة:-**

إن التطور الكبير الذي يشهده العالم اليوم في كافة المجالات والأنشطة الإنسانية والتطبيقية ومنها قطاع المصارف استوجب عليها وخاصة قطاع البنوك التجارية الاستفادة القصوى من التطور الكبير والمتسارع في استخدام كافة الوسائل المتقدمة لزيادة الخدمات التي تقدمها وتنوعها، سواء للمجتمع أم لاقتصاد البلد؛ ما أدى إلى تعقد العمليات المصرفية في إدارة أصولها وخصومها، بما يجعلها تحقق عوائد مرضية بأقل قدر ممكن من المخاطرة؛ كونها تعمل في بيئة تتسم بالديناميكية التي تتحكم في كل المتغيرات، وهذا أمر من الصعب تحقيقه.

كما أدت تلك التطورات إلى وجود تأثير في جانب الأداء المالي، وإلى وجود عدد هائل من المخاطر المالية التي لازمت العمل المصرفي منذ بدايته، وقد كانت التطورات والمستجدات تزيد باستمرار من المخاطر؛ حيث كانت المخاطر مقصورة فقط على مجال حالات التعرض للخسارة البحتة، التي تتضمن أخطار الممتلكات، وأخطار المسؤولية، والأخطار الشخصية، ومع توسع الأعمال والبرامج المصرفية ضمن الواقع الحالي للسوق، الذي يتميز بتقلب الأسعار، واضطراب الأسواق المالية، وحدثت الأزمة المالية، ومن هنا تأتي أهمية اكتشاف المخاطر المالية التي تؤثر على أداء البنوك، وذلك للعمل على احتوائها وتقييمها، من أجل التوصل إلى أفضل أداء للبنك، والعمل على ربط أدائه المالي الحالي بالأداء المالي المستقبلي (حال، ٢٠١٤، ٤٩).

وبناءً على ما سبق، يتم تسليط الضوء في هذا الفصل على الآتي:

المبحث الأول: المخاطر المالية في القطاع المصرفي.

المبحث الثاني: تقييم الأداء باستخدام نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA).

## ٢-١- المخاطر المالية في القطاع المصرفي

تواجه البنوك التجارية\_ نتيجة قيامها بوظائفها \_العديد من المخاطر؛ في بيئة الأعمال التنافسية، فرضت على البنوك التجارية العديد من التغييرات، منها ما أثر عليها سلباً وزاد من مخاطرها، ومنها ما أثر عليها إيجاباً وزاد من عوائدها وحجمها؛ الامر الذي جعل ممارسة البنوك لأعمالها محفوفاً بالمخاطر.

وعليه؛ فإن نجاح البنوك \_ والبنوك التجارية اليمينية ليست استثناء\_ مرهون بقدرتها في التحكم والسيطرة على المخاطر المالية.

وبهذا؛ فإن هذا المبحث يتناول المفاهيم النظرية للمخاطر المالية في القطاع المصرفي ، المفهوم والطبيعة وأنواعها.

### ١-١-٢- مفهوم المخاطر:

لقد ارتبط مفهوم الخطر -عند الإنسان بصفة شائعة -بأنه كل ما يعرض حياته النفسية او المادية سواء كانت مخاطر معنوية أم مادية.

**المخاطرة:** هي وفقاً لأحد الكتاب -ظاهرة أو حالة معنوية أو نفسية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومية، وما يترتب عليها من ظهور حالات الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين (بلعجوز، ٢٠٠٥، ٣).

من خلال هذا التعريف نجد أن ظاهرة المخاطرة هي الفرصة التي يمكن من خلالها تجنب أي حدث سلبي، يمكن أن يحدث في المستقبل؛ نتيجة من حالات الشك أو عدم التأكد من القرارات المتخذة.

## ٢-١-٢- المَخاطر المالية:

تعد المخاطر المالية من أهم المخاطر التي تؤثر على المصارف التجارية وخاصة على الأداء المالي لها، وهنا سوف يتوقف البحث عند مفهومها وطبيعتها وأنواعها، بغرض التمكن من معرفة أثرها المحاسبي بوصفها مخاطر مالية على الأداء المالي.

### ٢-١-٢-١- مفهوم المخاطر المالية:

تعرف بأنها مخاطر حدوث تغيير مستقبلي على واحد أو أكثر من معدلات الفائدة المحددة أو على سعر الأداة المالية أو سعر السلعة أو سعر صرف العملة الأجنبية أو مؤشر أسعار العملات أو معامل الائتمان أو مؤشر ائتماني أو أي متغير آخر (عبد الحكيم، وجار الله، ٢٠١٦م، ١٦٨).  
وتعرف بأنها عبارة عن احتمالية أن يتعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و تذبذب في الإيراد المتوقع من استثمار أو نشاط معين (السوق، آخرون، ٢٠١٧، ١٦٢).

### ٢-١-٢-٢- أهمية المخاطر المالية:

من المؤكد أن الوقوف على طبيعة المخاطر وحجمها له فوائده؛ فهو يبين الطريق أمامنا، ليكشف عما إذا كانت تلك المخاطر في حجم يتطلب التغطية ضده، أم أن المخاطر من حجم تفوق فيه تكلفة التغطية العائد المتوقع منها (حال، ٢٠١٤، ٨١).

وتمثل القوائم المالية وملحقاتها مصدرا خصباً للمعلومات عن طبيعة المخاطر؛ فخطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين عن أبرز المتغيرات، هو مصدر ثري لتلك المعلومات، إلى جانب قائمة الدخل التي تعطي معلومات عن تطور الموارد والتكاليف المرتبطة بها.

وتعد المخاطر المالية وأنواعها موجه الدراسة إلى الاهتمام بها لمعرفة أثرها المحاسبي بوصفها مخاطر مالية على الأداء المالي، وفيما يأتي يمكننا التوقف عند أهم هذه المخاطر:

### ٣- ٢- ١- ٢- أنواع المخاطر المالية:

اكتفت هذه الدراسة بأهم هذه المخاطر التي لها أثر على الأداء المالي وهي:

(مخاطر السيولة \_ مخاطر الائتمان \_ مخاطر كفاية رأس المال \_ مخاطر سعر الصرف).

#### ٣- ١- ٢- ١- ٢- مخاطر السيولة:

تعني السيولة: مدى قدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته وتمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسيل الموجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات التكلفة العالية (بوعبدلي، طبي، ٢٠١٥، ١٠٧).

وتعرف مخاطر السيولة بأنها المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة البنك على مواجهة السحوبات المفاجئة على الودائع، أو عدم قدرته على مقابلة طلبات النقد من المقترضين (وهذان، ٢٠١٧، ١٦). كما يمكن أن تعرف بأنها المخاطر الناجمة عن السحب المفاجئ من الودائع، وغيرها من التزامات البنك الأمر الذي يجعل البنك مضطراً لبيع موجوداته في فترة قصيرة، وبأسعار قليلة، لمواجهة السحب المفاجئ (شاهين، صباح، ٢٠١١، ١٣).

من خلال ما سبق؛ يتضح أن خطر السيولة هو وقوع البنك أو المصرف أمام عجز، لتلبية حاجات الزبائن، و أن الآراء قد تعددت واختلفت بشأن أسباب ظهور هذه المخاطر؛ فقد تنشأ نتيجة عدم قدرة البنك على مواجهة السحوبات المفاجئة، أو عدم قدرته على مقابلة الطلبات النقدية، أو عدم القدرة على تسديد الالتزامات في مواعيدها، وعدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب؛ بحيث تكون الاستخدامات عموماً أكبر من الموارد، كما تسهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والالتزامات المالية أو السياسية في التعرض لمخاطر السيولة (نعيمة، ٢٠٠٩، ٦).

## قياس خطر السيولة:

إن العملية الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها؛ حيث إن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة (حجمه، مدته واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر) ويعد الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذا أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر (مبارك، ٢٠٠٦، ٥).

ويمكن معرفة مخاطر السيولة من خلال المؤشرات الآتية:

أولاً: مؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (إجمالي القروض / إجمالي الودائع):

يتم قياس مخاطر السيولة من خلال نسبة (إجمالي القروض / إجمالي الودائع)، وهي تدل على أن ارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع مخاطر السيولة وارتفاع عائد البنك والعكس بالعكس، بمعنى أن ارتفاع هذه النسبة ارتفاع مخاطر السيولة للبنك، وعدم قدرة البنك على الدفع لأصحاب الودائع في أي لحظة من اللحظات.

وهذا المؤشر هو ما اعتمدت عليه الدراسة في معرفة مخاطر السيولة في البنوك التجارية اليمنية خلال فترة الدراسة.

ثانياً: مؤشر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع (الأصول السائلة / إجمالي الودائع):

يتم قياس مخاطر السيولة من خلال نسبة (الأصول السائلة / إجمالي الودائع)، ويظهر هذا المؤشر عدم توفير النقدية الكافية لمقابلة سحبيات المودعين وطلبات الائتمان؛ حيث يشير إلى نسبة النقدية التي يواجه بها البنك درجة سحبيات المودعين، فكلما زادت السيولة زاد الأمان البنكي وانخفضت المخاطر؛ بمعنى: زادت قدرة البنك على تغطية سحبيات المودعين في أي لحظة من اللحظات (شاهين، صباح، ٢٠١١، ١١).

ثالثاً: خصوم متقلبه على إجمالي الأصول (خصوم متقلبة/إجمالي الأصول):

هذا المؤشر يقوم بقياس مخاطر السيولة من خلال نسبة (خصوم متقلبة/إجمالي الأصول)، وتشير هذه النسبة إلى حجم الخصوم المتقلبة التي يمكن تغطيتها من خلال إجمالي أصول البنك؛ أي درجة تغطية إجمالي الأصول للخصوم المتقلبة، وانخفاض هذه النسبة يدل على انخفاض المخاطر مما يزيد من درجة الأمان البنك (عائشة، ٢٠١٥، ٨).

الخصوم المتقلبة = ودائع الطلب + ودائع قصيرة الأجل و ودائع التوفير + القروض (عائشة، ٢٠١٥، ٨).

رابعاً: مؤشر الودائع إلى إجمالي الأصول (إجمالي الودائع/ إجمالي الأصول):

يتم قياس مخاطر السيولة من خلال نسبة (إجمالي الودائع/ إجمالي الأصول)؛ إذ توضح هذه النسبة حجم الودائع التي يمكن تغطيتها من خلال إجمالي أصول البنك، وأن ارتفاع هذه النسبة يعني انخفاض مخاطر السيولة وانخفاض العائد البنكي والعكس بالعكس؛ بمعنى أن انخفاض هذه النسبة ارتفاع مخاطر السيولة وارتفاع عائد البنك (بلعجوز، ٢٠٠٥، ١١).

## ٢-٣-١-٢- مخاطر الائتمان:

تشكل عمليات منح القروض النشاط الرئيس للبنوك، وتنشأ المخاطر الائتمانية عن احتمالات عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد التي تتأثر بها إيرادات البنك ورأس ماله (شاهين، صباح، ٢٠١١، ١٣).

وتعرف بأنها ذلك المتغير الأساسي المؤثر في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيل السداد؛ لأنه كلما استحوذ البنك على أحد الأصول المرحة فإنه بذلك يتحمل مخاطرة عجز المقترض عن الوفاء برد أصل الدين وفوائده وفقاً للتواريخ المحددة وتعد القروض أهم مصادر الائتمان (مبارك، ٢٠٠٦، ١٠).

ويمكن تعريف خطر الائتمان بأنه ذلك الخطر الذي يتجسد من خلال عدم القدرة الكلية أو الجزئية للمدين عن الوفاء بجزء أو عن الكل من التزاماته؛ الأمر الذي يشكل بالنسبة للبنك خطر الأخذ الذي يسبب حسب الحالة سواء خطر عدم التسديد أم خطر التجميد (بلعجوز، ٢٠٠٥، ٥).

وقد ذكرت اتفاقية (بازل الثانية) المعدلة عام ٢٠٠٩: أن المخاطر الائتمانية هي التي تمثل التغيرات التي تطرأ على رأس المال أو تلك الخسائر التي تنشأ نتيجة تعثر العميل على السداد. من خلال ما سبق يتضح أن مخاطر الائتمان هي نتيجة لعمليات منح القروض (الائتمان)، وهي من العمليات الرئيسة للبنوك؛ ومن ثم فإن المخاطر تنشأ عن احتمالات عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد، وتتأثر بها إيرادات البنك ورأس ماله.

### قياس خطر الائتمان:

توجد عدة مؤشرات، يمكن من خلالها قياس مخاطر الائتمان، وهي:

أولاً: مؤشر مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض (مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض) (عائشة، ٢٠١٥، ٨):

يتم قياس مخاطر الائتمان من خلال نسبة (مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض)، ويشير هذا المؤشر إلى عدم قدرة الجهات التي تتعامل مع البنك على سداد أصل الدين أو أرباحه؛ ما يجعل البنك يواجه ديوناً مشكوكاً في تحصيلها أو معدومة.

وهذا المؤشر هو ما اعتمدت عليه الدراسة في معرفة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية اليمنية خلال فترة الدراسة.

ثانياً: مؤشر مخصصات خسائر القروض إلى القروض غير المنتظمة (مخصصات خسائر القروض / القروض غير المنتظمة):

في هذا المؤشر يتم قياس مخاطر الائتمان من خلال نسبة (مخصصات خسائر القروض/ القروض غير المنتظمة)، ويظهر هذا المؤشر نسبة الأرباح التي تحتجز لمخصص خسائر القروض، الناتجة عن عدم السداد. وعندما تزداد هذه النسبة تزداد درجة تحوط البنك لمواجهة خسائر القروض، وانخفاض درجة المخاطر المرتبطة بها، وتعكس التغيرات في نوعية محفظة القروض، فضلاً عن حجم هذه المحفظة (بوعبدلي، طبي، ٢٠١٥، ١٠٨).

**ثالثاً: مؤشر القروض غير المنتظمة على إجمالي القروض (القروض غير المنتظمة / إجمالي القروض):**

هذا المؤشر يقوم بقياس مخاطر الائتمان من خلال نسبة (القروض غير المنتظمة / إجمالي القروض)، وتتمثل القروض غير المنتظمة بالقروض الائتمانية التي مضى على تاريخ استحقاقها أو تاريخ استحقاق أحد أقساطها، أو عدم انتظام السداد لأصل المبلغ و/أو الفوائد أو جمود حساب الجاري مدين لفترة ستة أشهر فأكثر. وتقيس هذه النسبة جودة الأصول وقياس فشل القروض بنسبة مئوية من إجمالي محفظة القروض؛ إذ كلما ارتفعت هذه النسبة زادت مخاطر البنك.

**رابعاً: مؤشر نسبة الأصول الخطرة إلى إجمالي الأصول (الأصول الخطرة/إجمالي الأصول):**

في هذا المؤشر يتم قياس مخاطر الائتمان من خلال نسبة (الأصول الخطرة/إجمالي الأصول)، وتشير هذه النسبة إلى حجم الأصول الخطرة التي يمكن تغطيتها من خلال إجمالي أصول البنك، كما تشير إلى الدرجة التي يمكن بها انخفاض قيمة الأصول قبل أن يلحق الضرر بموجودات البنك؛ أي درجة تغطية الموجودات للأصول ذات المخاطر. وانخفاض هذه النسبة يدل على انخفاض المخاطر، ما يزيد من درجة الأمان البنكي (شاهين، صباح، ٢٠١١، ١١).

\*الأصول الخطرة = الأوراق التجارية المخصومة + القروض والسلفات + الأوراق المالية غير حكومية (عائشة، ٢٠١٥، ٨)

### ٣- ٣- ٢- ١- ٢- مخاطر كفاية رأس المال:

يعبر مصطلح (كفاية رأس المال) عن قدرة البنك، وكفائه في مواجهة المخاطر المحتملة؛ حيث وضعت لجنة بازل الحد الأدنى من رأس المال الواجب الاحتفاظ به مقابل القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك.

ووفقاً لمقررات لجنة بازل فإنه يتوجب على البنك الاحتفاظ بقاعدة رأس مالية تساوي % 8 على

الأقل من أصولها لمواجهة المخاطر المحتملة. (Mendoza and Rivera, 2017).

تنشأ هذه المخاطر عن عدم كفاية رأس المال لامتناع الخسائر التي يمكن أن تحدث؛ ومن ثم تأثير هذه الخسائر على المودعين والدائنين، ولهذا تهتم البنوك المركزية دائماً بكفاية رأس المال بالنسبة للمصارف؛ حيث يعد ضمان لحقوق المودعين والدائنين (رمضان، جودة، ٢٠٠٦، ١٠٤).

وتعرف مخاطر رأس المال بأنها عبارة عن المدى الذي يمكن أن تتدنى إليه قيمة الموجودات قبل أن يكون لذلك التدني أثر في حقوق المودعين؛ فالمصرف الذي يشكل رأسماله % 10 من موجوداته، يمكن أن يكون قادراً على مواجهة تدني في قيمة موجوداته أكثر من المصرف الذي يشكل رأسماله 5 % من موجوداته (فرج، ٢٠١٤، ٧٤).

وتعرف بأنها مدى قدرة البنك على مواجهة مخاطر الاستثمار بكافة أنواعها وعلى مدى كفاية رأس المال المملوك (حقوق الملكية) لمقابلة خسائر الاستثمار دون المساس بالودائع (عائشة، ٢٠١٥، ٤٠).

### قياس مخاطر كفاية رأس المال:

يمكن قياس مخاطر كفاية رأس المال من خلال المؤشرات الآتية (بوعبدلي، طيبي، ٢٠١٥، ١٠٨):

أولاً: مؤشر نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (حقوق الملكية / إجمالي الأصول):

يتم قياس مخاطر كفاية رأس المال من خلال النسبة (حقوق الملكية / إجمالي الأصول)، وتشير هذه النسبة إلى مدى مساهمة مصادر التمويل الداخلية المتمثلة في حقوق المساهمين في تمويل الأصول، وتعد النسبة العالية مؤشراً جيداً لامتلاك البنك ضماناً كافية تبث في نفوس المودعين الطمأنينة على قدرة البنك في الوفاء بالتزاماته عند عدم توافر النقدية الكافية لمقابلة سحبات المودعين وطلبات الائتمان.

وهذا المؤشر هو ما اعتمدت عليه الدراسة في معرفة مخاطر كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية خلال فترة الدراسة.

ثانياً: مؤشر نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة (حقوق الملكية / الأصول الخطرة):

في هذا المؤشر يتم قياس مخاطر كفاية رأس المال من خلال نسبة (حقوق الملكية / الأصول الخطرة)، ويظهر هذا المؤشر الدرجة التي يمكن بها انخفاض قيمة الأصول قبل أن يلحق الضرر بالدائنين والمودعين؛ بمعنى أنه يشير إلى درجة تغطية حقوق الملكية للأصول ذات المخاطر. كما تفسر مدى قدرة البنك على مواجهة مخاطر الاستثمار ومدى كفاية رأس المال المملوك (حقوق الملكية) لمقابلة خسائر الاستثمار دون المساس بالودائع.

ثالثاً: رأس المال الأولي والمساند إلى الأصول الخطرة (رأس المال الأولي + رأس المال المساند / الأصول المرجحة بالمخاطر) (بلعجوز، ٢٠٠٥، ١٢):

في هذا المؤشر يتم قياس مخاطر كفاية رأس المال من خلال نسبة (رأس المال الأولي + رأس المال المساند / الأصول المرجحة بالمخاطر)، وتشير هذه النسبة إلى حجم الأصول الخطرة التي يمكن تغطيتها من خلال رأس المال، وارتفاع هذه النسبة يدل على انخفاض المخاطر؛ ما يزيد من

درجة أمان البنك، ويشير هذا المؤشر إلى أن البنك يحتفظ بمعدل تصنيف ائتماني قوي وكذا نسبة كفاية رأس مال جيدة وأعلى من الحد الأدنى الواجب الاحتفاظ به.

#### ٤- ٣- ٢- ١- ٢- مخاطر سعر الصرف:

يعرف خطر سعر الصرف بأنه الخطر الذي تتعرض له كل مؤسسة جراء القيام بعمليات بالعملة الصعبة، وامتلاك مستحقات وديون بالعملة الصعبة قد يوقع على عاتق البنك، وخطر سعر الصرف ناجم عن التغير في أسعار العملات التي سلمت بها هذه المستحقات أو الديون في مقابل العملة الوطنية (قاسيمي، فيلاي، ٢٠١١، ٣).

كما تعرف بأنها المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات أو في المراكز المحتفظ بها من تلك العملات؛ فإذا كان البنك يحتفظ بموجودات من عملة معينة أكبر من المطلوبات من العملة نفسها فإن الخطر يكمن في انخفاض سعر الصرف، وإذا كان العكس أي إن البنك يحتفظ بمطلوبات من عملة معينة أكبر من الموجودات فإن الخطر يكمن في ارتفاع أسعار الصرف لهذه العملة (شاهين، ٢٠٠٥، ٥).

وتعرف بأنها مخاطرة الخسارة المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف، وتعني الخسائر المحتملة التي يتعرض لها البنك جراء تغيرات تكافؤ الصرف بين عملتين نقدية محلية، وعملة نقدية أجنبية، وأن التغيرات عادة من مكاسب أو خسائر أسعار الصرف تؤثر على قدرة البنك (خرياش، ٢٠١٢، ٤٥).

## قياس مخاطر سعر الصرف:

نظراً لتعامل البنك بعدد من العملات الأجنبية؛ طبقاً لطبيعة نشاطه، فإن ذلك الأمر قد يعرضه لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

ولأغراض تخفيض ذلك الخطر إلى الحد الأدنى؛ فإن البنك يعمل على مراعاة التوازن في مراكز العملات الأجنبية. وفقاً للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني بالمنشور رقم (٦) لسنة 1998؛ بحيث لا يزيد الفائض في مركز كل عملة على حدة عن (١٥%) من رأسمال البنك واحتياطياته، فضلاً عن أن الفائض في المركز المجمع لكافة العملات يجب أن لا يزيد عن (٢٥%) من رأسمال البنك واحتياطياته؛ ما يضمن عدم تعرض البنك لمخاطر تقلبات أسعار العملات.

ويتم قياس مخاطر سعر الصرف من خلال المؤشرات الآتية (عائشة، ٢٠١٥، ٨):

### أولاً: مؤشر إجمالي المراكز المفتوحة لكل العملات على القاعدة الرأسمالية:

في هذا المؤشر؛ يتم قياس مخاطر سعر الصرف من خلال نسبة (إجمالي المراكز المفتوحة لكل العملات/القاعدة الرأسمالية)، وتشير هذه النسبة إلى حجم العملات الصعبة مجتمعة التي يمكن تغطيتها من خلال القاعدة الرأسمالية، وهي تدل على أن ارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع مخاطر سعر الصرف، بمعنى أن البنك يمتلك عملة صعبة أكثر من التي يلتزم بدفعها، وفي هذه الحالة يواجه البنك خطر الصرف في حالة انخفاض العملة، وإذا كان الرصيد سالباً فالبنك يفتقر إلى عملة صعبة؛ ومن المحتمل أن يواجه خطر خسارة الصرف في حالة ارتفاع سعر العملة الصعبة إذا ما قرر تغطية حاجته لشرائها.

وهذا المؤشر هو ما اعتمدت عليه الدراسة في معرفة مخاطر أسعار الصرف في البنوك التجارية

اليمنية خلال فترة الدراسة.

ثانياً: مؤشر المركز المفتوح لكل عملة إلى القاعدة الرأسمالية:

هذا المؤشر يقيس خطر سعر الصرف من خلال نسبة (المركز المفتوح لكل عملة / القاعدة الرأسمالية)، وتشير هذه النسبة إلى حجم كل عملة من العملات الصعبة منفردة يمكن تغطيتها من خلال القاعدة الرأسمالية، وهي تدل على أن ارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع مخاطر سعر الصرف، بمعنى أن امتلاك البنك عملة صعبة معينة أكثر من التي يلتزم بدفعها، وهنا يواجه البنك خطر الصرف في حالة انخفاض العملة، وانخفاض هذه النسبة يدل على انخفاض المخاطر، ما يزيد من درجة الأمان البنكي.

وفي هذا المؤشر قد تختلف درجة الخطر من عملة لأخرى بحسب مقدار احتفاظ البنك بكل عملة.

جدول رقم ( ١ ) يوضح المخاطر المالية: المفهوم -المقاييس -الدلالة.

المخاطر المالية	المفهوم	المقاييس	دلالة كل مقياس	ما اعتمدت عليه الدراسة
<b>مخاطر السيولة</b> <b>Liquidity Risk</b>	وتعرف بأنها المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة البنك على مواجهة السحوبات المفاجئة على الودائع، أو عدم قدرته على مقابلة طلبات النقد من المقرضين.	- إجمالي القروض/ إجمالي الودائع - الأصول السائلة / إجمالي الودائع - الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول - إجمالي الودائع/ إجمالي الأصول	- تدل على أن ارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع مخاطر السيولة وارتفاع عائد البنك والعكس بالعكس - يشير إلى نسبة النقدية التي يواجه بها البنك درجة سحوبات المودعين، فكلما زادت السيولة زاد الأمان البنكي وانخفضت المخاطر - درجة تغطية إجمالي الأصول للخصوم المتقلبة وانخفاض هذه النسبة يدل على انخفاض المخاطر مما يزيد من درجة الأمان البنك. - أن انخفاض هذه النسبة ارتفاع مخاطر السيولة وارتفاع عائد البنك.	مؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (إجمالي القروض/ إجمالي الودائع)
<b>مخاطر الائتمان</b> <b>Credit Risk</b>	وتعرف بأنها ذلك الخطر الذي يتجسد من خلال عدم القدرة الكلية أو الجزئية للمدين عن الوفاء بجزء أو عن الكل من التزاماته؛ الأمر الذي يشكل بالنسبة للبنك خطر الأخذ الذي يسبب حسب الحالة سواء خطر عدم التسديد أم خطر التجميد	- مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض) - مخصصات خسائر القروض/ القروض غير المنتظمة - القروض غير المنتظمة / إجمالي القروض - الأصول الخطرة/إجمالي الأصول.	- يشير هذا المؤشر إلى عدم قدرة الجهات التي تتعامل مع البنك على سداد أصل الدين أو أرباحه؛ ما يجعل البنك يواجه ديوناً مشكوكاً في تحصيلها أو معدومة - عندما تزداد هذه النسبة تزداد درجة تحوط البنك لمواجهة خسائر القروض، وانخفاض درجة المخاطر المرتبطة بها. - جودة الأصول وقياس فشل القروض بنسبة مئوية من إجمالي محفظة القروض؛ إذ كلما ارتفعت هذه النسبة زادت مخاطر البنك. -درجة تغطية الموجودات للأصول ذات المخاطر وانخفاض هذه النسبة يدل على انخفاض المخاطر، ما يزيد من درجة الأمان البنكي.	مؤشر مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض
<b>مخاطر كفاية رأس المال</b> <b>Capital Adequacy Risk</b>	وتعرف بأنها عدم كفاية رأس المال لامتناص الخسائر التي يمكن أن تحدث وتصل إلى أموال المودعين والدائنين	- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول - نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة. - رأس المال الأولي والمساند إلى الأصول المرجحة بالمخاطر.	- تشير هذه النسبة إلى مدى مساهمة مصادر التمويل الداخلية المتمثلة في حقوق المساهمين في تمويل الأصول. - يدل على قدرة البنك على مواجهة مخاطر الاستثمار ومدى كفاية رأس المال المملوك (حقوق الملكية) لمقابلة خسائر الاستثمار دون المساس بالودائع. - وتشير هذه النسبة إلى حجم الأصول الخطرة التي يمكن تغطيتها من خلال رأس المال، وارتفاع هذه النسبة يدل على انخفاض المخاطر.	مؤشر نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول.
<b>مخاطر سعر الصرف</b> <b>Exchange rate risk</b>	تعرف بأنها الخسائر المحتملة التي يتعرض لها البنك جراء تغيرات تكافؤ الصرف بين عملتين نقدية محلية، وعملة نقدية أجنبية، وأن التغيرات عادة من مكاسب أو خسائر أسعار الصرف تؤثر على قدرة البنك.	- إجمالي المراكز المفتوحة لكل العملات على القاعدة الرأسمالية. - المركز المفتوح لكل عملة إلى القاعدة الرأسمالية.	- تشير هذه النسبة إلى حجم العملات الصعبة مجتمعة التي يمكن تغطيتها من خلال القاعدة الرأسمالية، وهي تدل على أن ارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع مخاطر سعر الصرف. - وتشير هذه النسبة إلى حجم كل عملة من العملات الصعبة منفردة يمكن تغطيتها من خلال القاعدة الرأسمالية، وهي تدل على أن ارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع مخاطر سعر الصرف	مؤشر إجمالي المراكز المفتوحة لكل العملات على القاعدة الرأسمالية

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

## ٢-٢ تقييم الأداء المالي باستخدام نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA).

### توطئة:

يعدّ نموذج القيمة الاقتصادية المضافة أداة لقياس الأداء الداخلي (تقييم إمكانيات الشركة)

والخارجي (تقييم الفرص المتاحة والمخاطر التي تحدّ من قدرة الشركة على الاستفادة من هذه الفرص

(للشركة من النماذج الحديثة لتقييم الأداء (دقاق، ٢٠١٧، ٥٠).

وبهذا؛ فإنه لا بدّ قبل الوقوف عند نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) بوصفه أداة لتقييم

الأداء المالي - من التعرف إلى مفهوم عملية تقييم الأداء؛ لكي تتضح الصورة أكثر في تطبيق نموذج

القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) في عملية تقييم الأداء المالي.

## ٢-٢-١ تقييم الأداء:

تهدف المجتمعات الإنسانية على اختلافها إلى تحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة، وذلك بما يرفع معدلات نموها الاقتصادي؛ ولهذا أعطي لمعدلات الأداء أهمية بالغة خاصة في المؤسسات الصناعية، إلا أن هذه المعدلات صعبة القياس في المؤسسات الخدمية كالبنوك مثلاً، وبالرغم من ذلك فقد اكتسب موضوع تقييم أداء البنوك التجارية أهمية خاصة؛ نظراً للدور المتميز الذي تلعبه هذه البنوك في الاقتصاد القومي (بوعبدلي، عبد الرزاق، ٢٠٠٣، ١٠٧).

### ٢-٢-١-١ تطور مفاهيم وعملية تقييم الأداء:

يمكن تلخيص أهم المراحل التي تطورت فيها مفاهيم وعملية تقييم الأداء، إلى ثلاث محطات هي على النحو الآتي:

**المرحلة الأولى:** ما قبل القرن العشرين في هذه المرحلة احتلت مفاهيم وعملية تقييم الأداء مساحة واسعة من الاهتمام لفترة طويلة من العقود وكانت استراتيجية الشركة التركيز على حجم المتاح وإنتاجه وكميته.

**المرحلة الثانية:** بداية القرن العشرين في هذه المرحلة ومع بداية القرن العشرين، تحول اهتمام الشركات من استراتيجية التركيز على حجم المتاح وإنتاجه وكميته، إلى استراتيجية التركيز على الحجم والكمية التي يمكن بيعها (حال، ٢٠١٤، ٣٠).

**المرحلة الثالثة:** من نهاية القرن العشرين إلى الآن في هذه المرحلة ومع نهاية القرن العشرين؛ فقد أصبح من الضروري إدراك أن مفهوم وعملية تقييم الأداء يمثل منظومة متعددة الجوانب تمتد أضلاعها لتشمل مجالات عدة، وبهذا أصبح أداء الشركة منظومة متكاملة لنتائج أنشطة الشركة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية، ومن ثم فإن الحكم على مدى كفاءة الشركة في

القيام بمهامها المختلفة سواء على مستوى الأفراد أم على مستوى تأدية الخدمات، والتواصل مع الشركة الاقتصادية الأخرى، وصولاً للمستوى القومي، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البيئة التي تخدمها باختلاف المستوى الذي يتم عنده تقييم أداء الشركة.

**من خلال ما سبق يتضح أن الوصول إلى مفهوم دقيق ومحدد للأداء من الأمور الصعبة؛ نظراً**

لتباين تفسيره تبعاً لكل طرف من الأطراف داخل وخارج الشركة، لما يخدم مصالحه واتجاهاته.

**ويمكن تعريف الأداء بأنه عبارة عن: قدرة الشركة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط**

والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها؛ فالأداء -إن- هو الكفاءة والفعالية معاً (ياسين، جازية، ٢٠١٧، ٣).

## ٢-٢-١-٢-٢ تقييم الأداء المالي البنكي ومؤشراته:

يعد الأداء المالي أحد الأنواع الأساسية للأداء في البنك الذي له أهمية بالغة في تشخيص

الوضعية المالية للشركات؛ وذلك من أجل معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها، من خلال استخدام

المؤشرات والنسب المالية، ولأهمية الأداء المالي في البنوك، سنحاول التعرض إلى بعض المفاهيم

المتعلقة به وكذلك تحديد أهم مؤشرات.

## ٢-٢-١-٢-١. تقييم الأداء المالي البنكي:

إن مفهوم الأداء المالي يعد من المفاهيم المهمة في عالم الاعمال؛ حيث يُعبرُ عنه بمقاييس

ومؤشرات؛ تبين مدى كفاءة إدارة البنك في تحقيق أهدافه باستخدام الموارد المتاحة بصورة جيدة.

يعرف الأداء المالي بأنه: الكفاءة والفاعلية معاً للنشاط المالي المتعلق بالمجموعة؛ أي القدرة على

تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت

تصرف البنك (وهدان، ٢٠١٧، ٣٧).

كما يعرف الأداء المالي: بأنه تشخيص الصحة المالية للبنوك لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة المضافة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وكذلك باقي القوائم المالية (الخطيب، ٢٠١٠، ١٠).

ويعرف تقييم الأداء المالي بأنه قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم على إدارة الموارد البشرية والمالية المتاحة للبنك، لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالبنك (نصر الدين، أيوب، ٢٠١٧، ٥).

ويهدف تقييم الأداء البنكي إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها؛ وتعد المقارنة الزمنية والنشاطية لأداء البنوك من أهم أدوات تقييم الأداء؛ ويعتبر هذا التقييم بمثابة الخطوة الأولى في تخطيط الأداء المستقبلي.

## ٢-٢-١-٢ مؤشرات تقييم الأداء المالي:

هناك عدد كبير من المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء البنكي؛ منها (مؤشرات الربحية مؤشرات السيولة ومؤشرات ملاءة رأس المال ومؤشرات نسب توظيف الاموال)، الجدول رقم ( ٢ ) يوضح أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك.

جدول رقم ( ٢ ) يوضح بالذکر أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك.

العلاقة المستخدمة في القياس	مؤشرات الأداء المالي
- صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب - (رأس المال المستثمر × تكلفة رأس المال المستثمر).	القيمة الاقتصادية المضافة
- العائد على حقوق الملكية. - العائد على الأصول. - العائد على المال المستثمر. - نسبة إجمالي الربح الى المبيعات. - العائد على المبيعات.	مؤشرات الربحية
- إجمالي القروض/ إجمالي الودائع - الودائع الأساسية / إجمالي الأصول - الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول - سلم الاستحقاقات النقدية	مؤشرات السيولة
-نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول - نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع - نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض - رأس المال الأولي والمساند إلى الأصول المرجحة بالمخاطر. - القاعدة الرأسمالية إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة. - خطر الائتمان	مؤشرات كفاية رأس المال
- معدل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع - معدل إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات - معدل توظيف الموارد - معدل إقراض الموارد - معدل العائد على إجمالي محفظة القروض	مؤشرات توظيف الأموال
- معدل نمو الأصول - معدل الرفع (مضاعف حق الملكية) - معدل الاحتفاظ بحق الملكية	مؤشرات تحقيق النمو

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

## ٢-٢-٢: نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)

### مقدمة:

إن نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) بوصفه أداة لتقييم الأداء المالي يعد من أبرز المؤشرات الحديثة وأكثرها استخداماً في جانب قياس القيمة وإعطاء تعبير واضح حول أدائها؛ إذ إن هذا المؤشر يقوم على مبدأ الاعتماد على الربح الاقتصادي، وليس الربح المحاسبي وتتغير قيمة البنك بتغيره، حيث إنه لا يكفي أن يكون الربح الصافي موجبا أو على مستوى معين من الأرباح، وإنما يجب على البنك كسب ما يكفي لتغطية تكلفة الدين وتكلفة الفرصة البديلة لرأس المال.

### ٢-٢-٢-١ تطور نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA):

تدرجت نشأة القيمة الاقتصادية المضافة من بداية ظهور مصطلح "إنشاء القيمة"، ولعل أقدم نظرية في هذا المجال ما جاء في نظرية القيمة عند ابن خلدون في مضمون قيمة السلع والخدمات؛ حيث ربط قيمة السلع والخدمات بالجهد البشري المبذول للحصول عليها؛ أي أبرز أهمية العمل في إعطاء قيمة للأشياء، هذه النظرية تلتها عبر الزمن عدة دراسات مختلفة في عدة علوم، ولعل أهم الدراسات الخاصة بهذه النقطة (1723-1791، ستيوارت ميل)، وفي علم الاقتصاد هي ما جاء به كل من (آدم سميث 1883)، و(كارل ماركس 1806-1873)، وغيرهم على مر العصور من مختلف الدراسات والتوجهات؛ حيث ذكر أن كلمة القيمة لها معنيان مختلفان؛ فهي تعني أحيانا: منفعة شيء محدد، و أحيانا تعني: الاختيار الذي تمنحه حيازة هذا الشيء بشراء أشياء أخرى، كما يعد (ألفرد مارشال - 1890م) من الأوائل الذين أشاروا إليها من خلال توقعه عند دراسة الربح الاقتصادي (سعاد وسميحة، ٢٠١٧، ٤٠٠).

ويعد مقياس القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) من أكثر المقاييس انتشاراً، وبالرغم من شيوع مفهوم القيمة المضافة في الفكر الاقتصادي منذ عصر الفكر الاقتصادي الكلاسيكي؛ حيث قام كل من (Hamilton، ١٧٧٧) و (Marshal، ١٩٨٩) بتقديم شرح للوحدات لتعظيم الثروة فإن الاهتمام الحالي بهذا المفهوم في الفكر المحاسبي يرجع إلى شركة (Stern Stewart) ، وهي شركة استشارية أمريكية في نيويورك، إذ قامت بنشر هذا المفهوم وتسجيل طريقة حسابه بوصفه علامة تجارية مميزة تحت مسمى (EVA®) في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، وتقوم شركة Stern Stewart بإعداد تقارير مالية دورية في مجلة تصدر بعنوان (EVALuation) ويتضح من عنوان المجلة محاولة الربط بين اسم مقياس القيمة الاقتصادية المضافة ومصطلح التقييم (علي، ٢٠٠٧، ٤).

#### ٢-٢-٢ مفهوم نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA):

يعود أصل تعريف القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) إلى (Hamilton ، ١٧٧٧) و (Marshal، ١٩٨٩) اللذين قدما شرحاً للشركات لتعظيم الثروة؛ بحيث تعود عليها بشكل أكبر من كلفة الدين والملكية.

وقد عرفت شركة (Stern Stewart & Co) القيمة الاقتصادية المضافة بأنها مقياس للإنجاز المالي، وتعد أقرب من أي مقياس آخر لتقدير الربح المتبقي؛ حيث إن هذا المقياس مرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت، وعرفت ذلك رياضياً بأنه صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب (NOPAT) مطروحاً منه حاصل ضرب رأس المال في كلفة رأس المال.

ويعرّف نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) بأنه مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي، حيث ارتبط بتعظيم ثروة المساهمين مع مرور الوقت، وهو يمثل الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض (دقاق، ٢٠١٧، ٥٥).

وتعرف القيمة الاقتصادية المضافة بأنها الفرق بين صافي ربح التشغيل المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض " فإذا كان صافي الربح أكبر من التكلفة تكون القيمة موجبة وهذا يعني أن الشركة تخلق قيمة لحملة الأسهم، أما إذا كانت القيمة سالبة فهذا يعني اضمحلال تلك القيمة، ويمكن أن تكون القيمة سالبة بالرغم من أن الشركة تحقق أرباحاً من الناحية التقليدية ولكن تلك الأرباح لا تضمن تحقيق الاستمرارية على المدى الطويل (البغدادي، ٢٠١٣، ٢٦).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول: إن نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) عبارة عن صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب (NOPAT) مطروحاً منه حاصل ضرب رأس المال في كلفة رأس المال المستثمر.

### ٢-٢-٢ مبررات تطبيق نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA):

لقد اتجه الفكر الحديث إلى تبني نموذج القيمة الاقتصادية المضافة EVA؛ حيث إنه يأخذ بعين الاعتبار البعد الاستراتيجي في تقييم الأداء داخل الشركة؛ نظراً لأهميته في عملية التقييم، وكذا من أجل التوصل إلى توافق الأداء المحقق مع الأهداف الاستراتيجية للبنوك، ومن ثم العمل على ربط الأداء الحالي للبنك بأدائها المستقبلي، ويستبعد التشوهات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المبادئ المحاسبية حتى تظهر النتائج بدون تلاعب من هذه الإدارات، وتقيس إلى أي مدى تضيف الشركة قيمة للمساهمين من عدمه.

### ٢-٢-٢-١ مزايا نموذج القيمة الاقتصادية المضافة EVA

تعددت المزايا والفوائد الإيجابية التي اكتسبتها البنوك التي طبقت نموذج القيمة الاقتصادية المضافة EVA، ومن أهم هذه المزايا ما يأتي (علي، ٢٠٠٧، ١٣):

١. يأخذ هذا المقياس في اعتباره تكلفة رأس المال المملوك والمقترض؛ أي أنه يتم تخصيص كافة التكاليف التي تحملتها الشركة من الإيرادات المحققة ومن ثم فإن الربح المتبقي يمثل الربح الحقيقي لحملة الأسهم.

٢. يوفر استخدام نموذج القيمة الاقتصادية المضافة EVA مقياساً ذا مصداقية للاعتراف بالعاملين بوصفه فئة مشاركة ومسؤولة وذات سلطة في عملية خلق الثروة؛ ما يؤثر تأثيراً إيجابياً على سلوك العاملين واتجاهاتهم نحو إدارة البنك الذي يعملون به.

٣. يعطي استخدام نموذج القيمة الاقتصادية المضافة EVA مقياساً جيداً لحجم الشركة وأهميتها وترتيبها؛ وهو بذلك أفضل من استخدام رقم المبيعات بوصفه أساساً لترتيب أهمية الشركة وحجمها الذي قد يشوه الحقيقة؛ لأن المبيعات قد تكون مضخمة بتكاليف السلع والخدمات المشتراة من الغير وتحملها المستهلكون مباشرة.

٤. يهتم نموذج القيمة الاقتصادية المضافة EVA بمصالح المساهمين والإدارة على حد سواء.

٥. يفيد استخدام هذا النموذج في ملامته لجهود التحسين التشغيلي؛ لأن تحقيق النجاح يتطلب التحسين المستمر للقيمة الاقتصادية المضافة EVA.

٦. أثبتت الشركة مالكة العلامة التجارية (Stern & Stewart Co) من خلال الأبحاث التي قامت بها أن الشركات المطبقة لمقياس القيمة الاقتصادية المضافة EVA تتفوق على الشركات المنافسة لها بما يقرب (٦-٨) نقاط سنوياً فيما يتعلق بإجمالي العائد لحملة الأسهم في الخمس سنوات الأولى بعد بداية تطبيق هذا المقياس.

وعلاوة على ما سبق وتأكيداً على ذلك؛ يتمتع مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA بالعديد

من المزايا الخاصة؛ ويمكن تلخيصها بالآتي (سعاد وسميحة، ٢٠١٧، ٤٠٥):

❖ مقياس حقيقي للأداء التشغيلي والإداري.

❖ معيار لنظم الحوافز والتعويضات لمديري الشركات.

❖ وسيلة لسد الفجوات التي تحدثها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها دولياً.

❖ وسيلة للحد من مشكلة الوكالة من خلال تقريب اهتمامات المدراء وحملة الأسهم.

❖ أداة للتقييم الشامل لعملية اتخاذ القرارات الإدارية والمالية.

وعلى الرغم من المزايا والمنافع العديدة التي حققها نموذج القيمة الاقتصادية المضافة EVA، فقد

وجه له العديد من الانتقادات؛ فالقيمة المضافة معقدة في حسابها وليست سهلة، كما يبدو للوهلة

الأولى، كما أن هناك غموضاً كبيراً حول التعديلات على التقارير المالية؛ وذلك نظراً لإخفاء الشركة

مالكة العلامة التجارية Stern & Stewart Co للتعديلات المقترحة على الأرقام المحاسبية.

وقد ذكرت الشركة مالكة العلامة التجارية Stern & Stewart Co أن هذا القصور في التطبيق

يرجع أسبابه إلى (علي، ٢٠٠٧، ١٤):

- السرعة في تطبيق المقياس دون تفهم طبيعة المقياس الجديدة

- عدم توافر مستويات التدريب الكافية والملائمة لجميع الأفراد العاملين.

- عدم اقتناع بعض المدراء والعاملين بتطبيق هذا النموذج بوصفه مقياساً؛ ما أدى إلى ضعف

التطبيق.

٢-٣-٢-٢ إجراءات تطبيق نموذج القيمة الاقتصادية المضافة EVA:

يمكن التعبير عن نموذج القيمة الاقتصادية المضافة EVA بالمعادلة الآتية (قدومي وآخرون،

: (٧، ٢٠١١)

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب- (رأس المال

المستثمر المعدل × التكلفة المرجحة لرأس المال المستثمر)

$$EVA = NOPAT - (IC * WACC)$$

حيث إن: EVA = القيمة الاقتصادية المضافة، NOPAT = صافي الربح التشغيلي المعدل بعد

الضرائب ، IC = رأس المال المستثمر المعدل ، WACC = التكلفة المرجحة لرأس المال.

ويمكن القول: إنه عندما تكون  $EVA < 0$  (موجبة)؛ فهذا يعني أن العائد على رأس المال

المستثمر أعلى من تكلفة رأس المال، وبذلك تكون الشركة قد حققت أداءً جيداً وتكون هناك زيادة في

ثروة الملاك ومن ثم يكسبون أكثر من أصل الاستثمار، أما إذا كانت  $EVA = 0$  فهذا يعني أن الشركة

قد أنتجت بقدر ما استثمرت من أموال وعندما تكون  $EVA < 0$ ؛ فهذا يعني تآكل في ثروة الملاك.

لتطبيق نموذج القيمة الاقتصادية المضافة EVA المقترح؛ هناك مجموعة من الخطوات التنفيذية

الواجب اتباعها، وتتمثل بالآتي:

-الخطوة الأولى : تجهيز البيانات اللازمة لحساب القيمة الاقتصادية المضافة.

-الخطوة الثانية: تحديد صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب.

-الخطوة الثالثة: تحديد رأس المال المستثمر للمنشأة.

-الخطوة الرابعة: حساب التكلفة المرجحة لرأس المال المستثمر.

-الخطوة الخامسة: حساب القيمة الاقتصادية المضافة EVA .

ويمكن التمييز بين أربعة أنواع لمؤشر EVA ، هي كما يأتي (لولو، ٢٠١٥، ٤٩):

-القيمة الاقتصادية المضافة الأساسية. -القيمة الاقتصادية المضافة المفصح عنها.

-القيمة الاقتصادية المضافة الملائمة. -القيمة الاقتصادية المضافة الحقيقية.

إن أساس التمييز بين هذه الأنواع هو طبيعة التعديلات والتسويات اللازمة على صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب وعلى رأس المال المستثمر؛ حيث تحاول هذه التعديلات سد الفجوة التي تحدثها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بين القيمة المحاسبية والقيمة الاقتصادية.

وتعد EVA الأساسية هي نقطة البداية التي لا تحتوي أي تعديل، وإنما تعتمد على البيانات المالية الواردة في القوائم المالية كما هي، أما EVA المفصح عنها فهي التي تستخدمها شركة (Stern & Stewart) في تصنيفها للشركات حسب المعيار، وتحتوي على عدد من التعديلات على بيانات القوائم المالية، بينما EVA الملائمة للوحدة يتم فيها ترك المجال لإدارتها لاختيار التعديلات والتسويات التي تراها مناسبة وتعكس القيمة الاقتصادية المضافة، أما EVA الحقيقية فإنها تمثل القيمة الأكثر صحة والأدق؛ حيث تشمل على جميع التعديلات على البيانات المستخرجة من القوائم المالية، وينتج عنها ما يسمى بقائمة القيمة الاقتصادية المضافة (علي، ٢٠٠٧، ٧).

#### ٤-٢-٢ استخدام القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) في تقييم الأداء المالي للبنوك:

يختلف المنهج المتبع في حساب القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك عن المناهج المتبعة في النشاطات التجارية الأخرى؛ وذلك بسبب طبيعة نشاط البنوك التجارية المتفرقة عن غيرها من الأعمال من حيث قياس الربح التشغيلي الصافي بعد الضرائب وحساب رأس المال وتكلفة رأس المال المستخدم.

وتعد الديون أحد أهم الاختلافات بين البنوك التجارية وغيرها من الشركات؛ فالديون للشركات غير المالية هي جزء من النشاط التمويلي ويترتب على ذلك استبعاد مصروف / دخل الفائدة من حساب الربح التشغيلي الصافي بعد الضرائب NOPAT، أما بالنسبة للبنوك التجارية فإن الديون (بما فيها الإيداعات) تختلف عن غيرها بأمرين مهمين على الأقل؛ فهي تعد مولدة للقيمة بذاتها، على الرغم من أنها تساعد في تمويل موجودات البنوك وتكلفة أقل من السوق.

كما إن التمويل بالدين بالنسبة للبنوك يمثل المورد الأساس لنشاطها؛ لذا فمصروف الفائدة من وجهة النظر هذه يعادل تكلفة البضاعة المباعة للشركات غير المالية؛ وذلك لا يتم استبعاد مصروف الفائدة من الربح التشغيلي الصافي بعد الضرائب NOPAT للبنوك التجارية.

أما رأس المال فيقاس بالقيمة الدفترية وليس بالقيمة السوقية له؛ وذلك لأن الربح التشغيلي الصافي بعد الضرائب NOPAT يستند على بيانات تاريخية، ومن ثم فاستخدام القيمة السوقية لرأس المال سيحرف نتائج القيمة الاقتصادية المضافة EVA.

وأخيراً؛ لا تقاس تكلفة رأس المال للبنوك بالمتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (WACC) كما هو الحال في الشركات غير المالية؛ بل تقاس من خلال استخراج تكلفة الملكية والقائمة على نموذج تسعير الأصول الرأسمالية CAPM (العشماوي، حردان، ٢٠٠٧، ١٦).

#### ١-٤-٢-٢: التعديلات المقترحة لحساب القيمة الاقتصادية المضافة EVA للبنوك التجارية:

يتطلب حساب القيمة الاقتصادية المضافة EVA للبنوك التجارية إجراء مجموعة من التعديلات على الربح المحاسبي بما يتناسب مع خصائص البنوك، ونظراً للكم الكبير من التعديلات المقترحة على القوائم المالية، فإن هناك مجموعة من المعايير التي يجب مراعاتها عند قرار عمل هذه التعديلات، ومنها (Ehrbar & Stewart, 1999):

- (١) الأهمية المادية لهذه التعديلات
- (٢) أثر هذه التعديلات على القرارات الإدارية
- (٣) مدى سهولة فهمها
- (٤) درجة تأثيرها على القيمة السوقية للشركة.

وبناءً عليه؛ فقد اعتمدت هذه الدراسة - عند حساب القيمة الاقتصادية المضافة EVA للبنوك التجارية اليمينية - عدة تعديلات وتسيويات، وهي من ضمن مقترحات stearn & Stewart وتمثلت في البنود الآتية:

مخصص تدني التسهيلات الائتمانية، الاستثمارات غير الملموسة، مخصص الضرائب، الأرباح (الخسائر) من الموجودات والأدوات المالية، ويتم عمل هذه التعديلات المحاسبية على الربح التشغيلي الصافي بعد الضرائب، ورأس المال المستثمر، وتكلفة رأس المال المستثمر؛ حيث تحقق هذه التعديلات مجموعة من الأهداف؛ فهي تعمل على تجنب الخلط بين القرارات التشغيلية والقرارات التمويلية، وتحويل البنود من أساس استحقاق إلى أساس نقدي، وتقريب القيمة الدفترية للبنوك من القيمة الاقتصادية. وفيما يأتي توضيح لهذه التعديلات:

(١) مخصص تدني التسهيلات الائتمانية: تعمل البنوك على تكوين مخصصات لأحداث قد تقع لاحقاً؛ وذلك طبقاً لمفهوم الحيطة والحذر (التحفظ) لإظهار القيمة الأعلى للالتزامات المحتملة، ومن هذه المخصصات مخصص تدني التسهيلات الائتمانية، التي تهدف إلى تغطية أية خسائر مستقبلية ناجمة عن منح التسهيلات الائتمانية، ولتقييم الأداء بالاعتماد على القيمة الاقتصادية المضافة EVA ينبغي استخدام الإيرادات والمصروفات الخاصة بالفترة فحسب؛ بدلاً من المخصص.

(٢) الاستثمارات غير الملموسة: من أهم عناصرها أنشطة البحوث والتطوير، تدريب العاملين والتسويق، فوفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يتم اعتبار النفقات المرتبطة بهذه الأنشطة مصروفات إيرادية تحمل على المدة نفسها التي أنفقت فيها، وهنا فإنه يتم رسملة هذا النوع من المصروفات، وذلك لان الاستفادة منها تستمر من سنة إلى ثلاث سنوات (دقاق، ٢٠١٧، ٧٦).

(٣) مخصص الضرائب: تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة:

تحسب الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية.

الضرائب المؤجلة، هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروق الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية (العشماوي، حردان، ٢٠٠٧، ١٦).

(٤) استبعاد أي أثر لأرباح / خسائر الموجودات والأدوات المالية: تتم التعديلات باستبعاد أي أثر لأية أرباح أو خسائر الموجودات والأدوات المالية من الربح التشغيلي الصافي بعد الضرائب، وذلك لإلغاء أثر النشاطات غير التشغيلية لهذه البنوك؛ حيث تستثنى هذه الأرباح والخسائر من الربح التشغيلي الصافي بعد الضرائب.

٢-٢-٤-٢: المنهجية المتبعة في حساب القيمة الاقتصادية المضافة EVA للبنوك التجارية  
لحساب القيمة الاقتصادية المضافة EVA للبنوك التجارية، اعتمدت الدراسة على المنهجية الآتية  
(العشماوي، حردان، ٢٠٠٧، ١٦):

حيث: القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب المعدل - (رأس المال المستثمر المعدل × تكلفة رأس المال المستثمر).  
$$EVA = NOPAT - (IC * WACC)$$

ثم أدخلت التعديلات على مكونات النموذج الثلاثة: (الربح التشغيلي الصافي بعد الضرائب - رأس المال المستثمر - تكلفة رأس المال المستثمر)، وذلك وفقاً للمنهجية الآتية:

أولاً: الربح التشغيلي الصافي بعد الضرائب (NOPAT)

تبدأ الخطوة الأولى في حساب القيمة الاقتصادية المضافة EVA بعمل التعديلات على صافي الدخل؛ وذلك لأهمية استبعاد أثر تطبيق المبادئ المحاسبية على صافي الربح التي قد تشوه الواقع

الاقتصادي للبنك؛ حيث تستهدف هذه التعديلات تخفيض أثر الاختلالات إلى أدنى حد؛ ما يعكس الوضع الاقتصادي الحالي بدقة أكبر، ومن أهم هذه التعديلات:

١- إضافة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية بالصافي من الديون التي تم شطبها فعليا إلى رقم صافي الدخل؛ ويتم عمل التعديلات على NOPAT بالطرح المباشر لخسائر القروض الفعلية للفترة بدلا من المخصص لخسائر القروض؛ وذلك حتى يعكس خسائر الفترة الحالية بدلا من الخسائر المستقبلية المتوقعة.

٢- الاستثمارات غير الملموسة: تهدف هذه التسوية إلى الحد من سلوك الإدارة من تخفيض الإنفاق على مثل تلك الأنشطة لزيادة الأرباح؛ ما يؤدي إلى تخفيض ثروة حملة الأسهم نتيجة إهدار فرص استثمارية تحقق عوائد أكبر من تكلفة رأس المال الشركة، كما يؤثر على الأداء الإنتاجي والخدمي نتيجة عدم السعي وراء التطورات التكنولوجية (دقاق، ٢٠١٧، ٧٦).

٣- إضافة مخصص ضريبة الدخل بالصافي من ضريبة الدخل المدفوعة فعليا: لأفضل تمثيل للواقع الاقتصادي للبنوك تتم التعديلات على NOPAT بالاعتراف بالمبالغ المدفوعة فعليا لضريبة الدخل بدلا من المخصص لهذه الضرائب، وعند عمل التعديلات؛ يتم استبعاد الضرائب المدفوعة فعليا وإضافة المخصصات الدفترية والمتعلقة بالسنوات المستقبلية؛ وذلك لأن ما يجب تحميله على الأرباح هو الضرائب المدفوعة فعليا وليس ما سيتم دفعه مستقبلا.

٤- استبعاد أي أثر لأرباح / خسائر الموجودات والأدوات المالية من الربح التشغيلي الصافي بعد الضرائب NOPAT؛ وذلك لإلغاء أثر النشاطات غير التشغيلية لهذه البنوك؛ حيث تستثنى هذه الأرباح والخسائر من الربح التشغيلي الصافي بعد الضرائب.

ثانيا: رأس المال المستثمر **Capital Invested**

يتضمن رأس المال المستثمر المعدل للبنوك التجارية القيمة الدفترية لجميع حقوق المساهمين، ومخصص تدني التسهيلات الائتمانية بالصافي من الضرائب المؤجلة، وأية أرصدة ضريبية دائنة مؤجلة أخرى.

وقد استخدمت الدراسة القيمة الدفترية لحقوق الملكية في حساب رأس المال المستثمر؛ وذلك لأن استخدام القيمة السوقية لرأس المال سيحرف نتائج حساب القيمة الاقتصادية المضافة EVA.

من جانب آخر، فإن رأس المال المستثمر والربح الصافي المعدل بعد الضرائب NOPAT لكل بنك من البنوك التجارية موضع الدراسة لم يتم حسابهما للفترة نفسها؛ بل لفترات مختلفة؛ وذلك لأن صافي الدخل هو نتيجة عمل المشروع نهاية الفترة (السنة المالية)، بينما رأس المال هو استثمارات المالكين في بداية الفترة (السنة المالية)؛ ولذلك فقد احتسبت القيمة الدفترية لرأس المال المستثمر في بداية الفترة وليس في نهايتها، وهذا يتناسب مع توقعات المستثمرين.

### ثالثاً: تكلفة رأس المال المستثمر Cost of Capital invested

إن احتساب تكلفة رأس المال يعد أحد مجالات الاختلاف في قياس الربح بين الفكرين المحاسبي والاقتصادي، إلى جانب أن هذه التكلفة تمثل العائد التي ينتظرها المستثمرون؛ نتيجة تحملهم مخاطر الاستثمار في الشركة وتأجيل الاستهلاك الحالي للمستقبل، وعادة ما تقاس تلك المخاطر بالمتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (WACC) (دقاق، ٢٠١٧، ٦٢).

وقد قدرت تكلفة رأس المال المستثمر باستخدام نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) (العشماوي، حردان، ٢٠٠٧، ١٦):

$$RE = RF + \beta ( Rm - RF )$$

حيث إن:

(RE) = العائد المتوقع على سعر السهم، (RF) = العائد الخالي من المخاطرة، وهو العائد الذي يمكن الحصول عليه من الاستثمار الخالي من المخاطر، ويمثل ذلك سعر الفائدة على شهادات الإيداع، (CD) شهادات الإيداع التي يصدرها البنك المركزي، (β) = معامل بيتا) للبنوك، ويقبس الخطر المنتظم لسهم البنك.

ويستخدم معامل بيتا β في حساب تكلفة رأس المال، ويعرف هذا المعامل بأنه مقياس إحصائي للمخاطر النظامية يقبس حساسية عائد الورقة المالية إلى عائد محفظة السوق باستخدام الرقم القياسي المرجح بالأسهم الحرة، وذلك بافتراض أن عائد السهم الواحد سوف يتقلب صعوداً ونزولاً وفقاً لتقلب المحفظة في السوق المالي.

**ولاحساب المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال، علينا أن نعرف عدداً كبيراً من القضايا؛ مثل** (دقاق، ٢٠١٧، ٦٢):

- ١) مكونات رأس المال المستثمر، كالأسهم والديون وما إلى ذلك.
  - ٢) وزن كل من هذه المكونات إلى المبلغ الإجمالي من هيكل رأس المال المستثمر.
  - ٣) العوامل التي تؤثر في العائد والمخاطر لمختلف المكونات في هيكل رأس المال.
  - ٤) وأخيراً، التكلفة المرجحة لجميع هذه المكونات في هيكل رأس المال.
- وقد اعتمدت الدراسة في إيجاد تكلفة رأس المال المرجح عن طريق الاعتماد على تعديل سعر الخصم وفقاً للمعادلة الآتية بدلاً من تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM)، بسبب عدم وجود سوق للأوراق المالية في اليمن، ولطبيعة المخاطر الكلية في البيئة اليمنية التي تقضي تخفيض عن المخاطر الكلية، بدلاً من تعويض المخاطر المنتظمة في نموذج تسعير الأصول الرأسمالية.

ويمكن التعبير عن معادلة تعديل سعر الخصم وفقاً للقانون الآتي (الغالبى، ٢٠١٧، ٤):

تعديل سعر الخصم = معدل العائد الخالي من المخاطر + معامل الاختلاف × معامل المخاطرة.

حيث إن:

معامل الاختلاف = الانحراف المعياري للعائد على حقوق الملكية للبنوك ÷ الوسط الحسابي لعائد

البنوك.

$$\delta = \sqrt{\sum (X - \bar{X})^2 / n - 1} = \text{الانحراف المعياري للعائد على الملكية}$$

حيث إن:  $X$  = العائد على الملكية  $\bar{X}$  = متوسط العائد  $N$  = عدد البنوك

وقد اعتمدت فائدة اذون الخزنة لعام ٢٠١٤ معدل العائد الخالي من المخاطر.

كما تم تقدير معامل المخاطر بـ:

معامل المخاطر = معدل الفائدة لكل وحدة من وحدات معامل الاختلاف

وأخيراً تجمع البيانات وتفرغ في النموذج لاستخراج القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك التجارية.

## ٢-٥-٢-٢: الإفصاح والتقرير عن القيمة الاقتصادية المضافة

يعد الإفصاح المحاسبي مبدأ من المبادئ العامة والمقبولة قبولا عاماً حيث إن تنوع فلسفة علماء

المحاسبة وممتهنيها واختلافهم حول مفهوم الإنصاف والإفصاح خاصة فيما يتعلق بمحتوى الإفصاح

ومستواه وكذلك أسلوب عرض المعلومات الواجب الإفصاح عنها، وذلك لصعوبة تحديد إجابة واضحة

ومحدده وكاملة لماهي المعلومات اللازمة للإفصاح عنها للمستفيدين (الحميد، ٢٠٠٩، ٥٨٨).

ويقصد بالإفصاح أنه تصميم وإعداد الكشوفات المالية؛ بحيث تصور بشكل دقيق الأحداث

الاقتصادية التي أثرت على الشركة في الفترة السابقة وأن تحتوي على معلومات كافية؛ ما يؤدي بها

إلى أن تكون نافعة وليست مظللة الوسط، وبشكل أكثر وضوحاً (البقاوي، ٢٠٠٩، ٣٤٣).

وبهذا فإن الإفصاح والتقرير عن القيمة السنوية للقيمة الاقتصادية المضافة لا يتم داخل تلك القوائم الماليّة التقليدية؛ نظراً إلى أنها تمثل مقياساً للأداء المحاسبي، وليست عنصراً من عناصر القوائم الماليّة، ومن ثم فيتم الإفصاح عنها في التقارير الماليّة الملحقّة بالقوائم الماليّة؛ يرجع السبب إلى ضرورة إظهار القيمة المضافة السنوية - سواء بالزيادة أم بالنقص- لتقييم الأداء المحاسبي السنوي، وكذلك مقارنة أثر تطبيقها خلال السنوات السابقة مع السنوات التي سبقت التطبيق.

وعليه؛ فإنه من الضروري إدراج القيمة الاقتصادية المضافة في التقارير الماليّة السنوية، وذلك

لما لها من أهمية ونفع كبير على الشركة، ويتمثل ذلك بالآتي: -

- ☞ لها انعكاس إيجابي على أداء الإدارة، وعلى التقييم العادل لوضع الشركة الاقتصادية.
- ☞ تنوع الجهات المستفيدة من الإفصاح عنها وتعددتها والتي تضم المصرفيين، والمستثمرين، والمقرضين، والمحاسبين، والأجهزة الحكومية وغيرهم (جميع مستخدمي المعلومات).
- ☞ يساعد الإفصاح عنها في التقارير المالية السنوية على مقارنة أداء الشركة المحاسبي مع الشركات الأخرى في القطاع نفسه حتى لو لم تتبن مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة.
- ☞ تعقد بيئة الأعمال - فقد تزايدت صعوبة حصر الأحداث الاقتصادية في تقارير ملخصة وذلك لتزايد التعقيد في أنشطة الأعمال في مجالات كثيرة.
- ☞ يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة، ويرسم ملامح أداء الشركة عامة، وأداء الإدارة خاصة، وينعكس ذلك مباشرة على التغير في أسعار الأسهم داخل سوق الأوراق المالية.
- ☞ يساعد الإفصاح عنها في التقارير المالية السنوية على تجنب الإدارة الدخول في مجال تحليل النسب المالية لتقييم أداء الإدارة، وتوفير وقت وجهد الشركة.

### ٣- الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية.

٣-١ المبحث الأول: منهجية الدراسة التطبيقية.

٣-٢ المبحث الثاني: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات.

## ٣-١ المبحث الأول:

### منهجية الدراسة الميدانية

### ٣-١-١ منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض المعلومات وفحصها وتفسيرها وتحليلها؛ لتقديم صورة تقييمية واضحة للمخاطر المالية، والأداء المالي بالقيمة الاقتصادية المضافة، وتحديد الأثر المحاسبي للمخاطر المالية على الأداء للبنوك التجارية محل الدراسة.

وقد تم الاعتماد في جمع البيانات الأولية من البنوك التجارية محل الدراسة: من التقارير والإحصاءات الدورية التي يصدرها البنك المركزي اليمني حول الأوضاع المصرفية، فضلاً عن نشرات والإحصاءات، التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء، وكذا التقارير السنوية لبنوك العينة، وتقارير مراجع الحسابات علاوة على التعليمات والتعاميم والقوانين الصادرة عن البنك المركزي بهذا الخصوص، كما تم الحصول على بعض البيانات الضرورية من خلال مواقع الإنترنت، إلى جانب جمع البيانات الثانوية من الدراسات والبحوث والكتب، والتقارير المتوفرة في شبكة الانترنت، إضافة للمتوفر في المكتبات في الجامعات اليمنية؛ والمركز الوطني للمعلومات.

### ٣-١-٢ مجتمع الدراسة والعينة:

يتمثل مجتمع الدراسة الحالية بالبنوك التجارية اليمني؛ البالغ عددها (٧)، هي: بنك التسليف الزراعي، البنك التجاري، بنك اليمن الدولي، البنك اليمني للإنشاء والتعمير، البنك الأهلي اليمني، بنك اليمن والكويت، بنك اليمن والخليج، ونظراً لتحفظ أو عدم توافر وإتاحة بعض البنوك التجارية التقارير المالية المعتمدة من محاسب قانوني، التي تمثل مصدراً أساساً في جمع البيانات الأولية المتعلقة بالمخاطر المالية و القيمة الاقتصادية المضافة للأداء، فقد اقتصر عينة الدراسة على (٤) من البنوك التجارية اليمنية بوصفها عينة قصدية، هي : بنك التسليف الزراعي، البنك التجاري، بنك اليمن الدولي، البنك اليمني للإنشاء والتعمير، وهي تمثل البنوك التجارية المتاحة تقاريرها المالية المعتمدة من

محاسب قانوني للباحث، وتمثل عينة الدراسة ٥٧% من مجتمع البنوك التجارية اليمنية، (التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني، ٢٠١٣)، الجدول ( ٣ ) يوضح عينة الدراسة.

والجدول رقم ( ٣ ) يبين هيكل البنوك التجارية اليمنية عينة الدراسة:

م	البنك	تاريخ التأسيس	ملكية رأس المال		رأس المال المدفوع (بملايين الريالات)	المركز الرئيس	عدد الفروع
			الجهة	النسبة			
١	بنك التسليف التعاوني الزراعي	١٩٨٢م	الحكومة	١٠٠%	١١٨٠٠	صنعاء	٥١
٢	البنك التجاري اليمني	١٩٩٣م	الحكومة	١٠%	٧٦٠٠	صنعاء	١٤
			خاص	٩٠%			
٣	بنك اليمن الدولي	١٩٧٩م	خاص	٨٥%	١٥٠٠٠	صنعاء	٢٤
			أجنبي	١٥%			
٤	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	١٩٦٢م	الحكومة	٥١%	١٥٠٠٠	صنعاء	٤٣
			خاص	٤٩%			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني للعام ٢٠١٣م

## ٢-٣ المبحث الثاني:

### التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

## ٢-٣ التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

تم الرجوع إلى البيانات الإحصائية السنوية التي تغطي المدة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٤م، وقد تم تحويل كل البيانات المتوافرة بشكل سنوي إلى بيانات ربعية باستخدام طريقة دايز DIZZ الموضحة في الملحق رقم ( ١ )، مع ملاحظة ما يأتي:

- تم البدء بالربع الثالث عام ٢٠٠٦م كون احتساب قيم الربعين الأول والثاني يتطلب الحصول على بيانات العام ٢٠٠٥م بحسب طريقة DIZZ، ومن ثم رأى الباحث أنه قد يؤثر سلباً؛ نتيجة مشكلة العام ٢٠٠٥م، المتمثلة في الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في ذلك العام.
  - تم الانتهاء من مدة البحث بالربع الثاني من العام ٢٠١٤م كون احتساب قيم الربعين الثالث والرابع يتطلب الحصول على بيانات العام ٢٠١٥م، ومن ثم رأى الباحث أنه قد يؤثر سلباً؛ نتيجة مشكلة العام ٢٠١٤م المتمثلة في الأحداث السياسية التي عصفت بالبلاد منذ ذلك العام حتى الآن.
- تجدر الإشارة إلى أن هذا المبحث يهدف \_ في المقام الأول \_ إلى اختبار مدى الصحة أو الخطأ للفرضيات الإحصائية التي بنيت عليها الدراسة.

وقد اشتملت المتغيرات المستقلة على أربع متغيرات؛ هي:

١. مخاطر السيولة LQ معبراً عنها بنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع.
٢. مخاطر الائتمان CR معبراً عنها بنسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى القروض.
٣. مخاطر كفاية رأس المال CA معبراً عنها بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول.
٤. مخاطر سعر الصرافة EX معبراً عنها بنسبة إجمالي المراكز المفتوحة لكل عملة إلى القاعدة الرأسمالية.

علماً أن جميع قيم المتغيرات المستقلة خلال مدة الدراسة موضحة في الملحق من ( ٢-٥ ).

### ٣-٢-١ المخاطر المالية في البنوك التجارية اليمينية

للتعرف إلى المخاطر المالية في البنوك التجارية اليمينية -بأنواعها الأربعة: (مخاطر السيولة LQ -مخاطر الائتمان CR -مخاطر رأس المال CA -مخاطر سعر الصرف EX)، تم تحليل البيانات المتعلقة بالمخاطر المالية، باستخدام برنامج (Eviews)، للوصول لنتائج اختبار الفرضيات لكل نوع من أنواع المخاطر كما يأتي:

#### أولاً: مخاطر السيولة LQ

تم قياس نسبة مخاطر السيولة من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{مخاطر السيولة} = \text{إجمالي القروض} \div \text{إجمالي الودائع}$$

ولاختبار الفرضية الفرعية التي تنص على ما يأتي:

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مستوى مخاطر السيولة في البنوك التجارية اليمينية " .

كانت نتائج التحليل للبيانات المتعلقة بمخاطر السيولة في البنوك التجارية اليمينية، لكل بنك على حدة، وعلى المستوى الكلي للبنوك عينة الدراسة، كما تظهر في الجدول رقم (٤) الذي يوضح الوصف الإحصائي لمخاطر السيولة لبنوك العينة مفردة ومجموعة:

جدول رقم ( ٤ ) يوضح الوصف الإحصائي لمخاطر السيولة لبنوك العينة مفردة ومجموعة.

Date: 01/28/19 Time: 21:40 Sample: 2006Q3 2014Q2					
	LQ_YBRD	LQ_IBY	LQ_CAC	LQ_YCB	LQ_4BANKS
Mean	0.106879	0.187510	0.244256	0.178565	0.179302
Median	0.105599	0.191284	0.249402	0.169877	0.187857
Maximum	0.152996	0.246664	0.370981	0.280164	0.234170
Minimum	0.043581	0.136232	0.096456	0.099991	0.106061
Std. Dev.	0.022626	0.030700	0.096934	0.051212	0.044877
Skewness	-0.335141	0.093707	-0.204663	0.125889	-0.334335
Kurtosis	4.293199	2.113574	1.633418	1.807076	1.621942
Jarque-Bera	2.828854	1.094500	2.713460	1.981947	3.128216
Probability	0.243065	0.578539	0.257501	0.371215	0.209275
Sum	3.420135	6.000317	7.816184	5.714067	5.737676
Sum Sq. Dev.	0.015869	0.029217	0.291281	0.081303	0.062431
Observations	32	32	32	32	32

من خلال الجدول يمكن ملاحظة: أن مخاطر السيولة على مستوى كل بنك من بنوك العينة خلال فترة الدراسة، تتفاوت نسبتها من بنك لآخر؛ فقد حقق البنك اليمني للإنشاء والتعمير خلال فترة الدراسة متوسطاً عاماً في هذا المؤشر؛ بلغ (١٠.٦٨%)، وهذه النسبة أقل من المتوسط العام للمؤشر على مستوى القطاع المصرفي التجاري عينة الدراسة؛ التي بلغت (١٨%)، كما ظهر الانحراف المعياري لمخاطر السيولة في هذا البنك بنسبة (٢.٢%)، كما سجل كل من معاملي الالتواء (-٣٣.٥%)، والتفرطح الذي بلغ (٤.٢٩) وهذا يعكس انخفاض مخاطر السيولة في هذا البنك.

أما مخاطر السيولة في بنك اليمن الدولي، فقد حققت خلال فترة الدراسة متوسطاً عاماً في هذا المؤشر؛ بلغ (١٨.٧٥%)، وهذه النسبة أكبر من المتوسط العام للمؤشر على مستوى القطاع المصرفي التجاري عينة الدراسة؛ التي بلغت (١٨%)، كما ظهر الانحراف المعياري لمخاطر السيولة في هذا البنك بنسبة (٣.٠٧%)، كما سجل كل من معاملي الالتواء (٩.٣٧%)، والتفرطح الذي بلغ (٢.١١) وهذا يعكس ارتفاع مخاطر السيولة في هذا البنك.

أما مخاطر السيولة في بنك التسليف الزراعي، فقد حققت خلال فترة الدراسة متوسطاً عاماً في هذا المؤشر؛ بلغ (٢٤.٤%)، وهذه النسبة أكبر من المتوسط العام للمؤشر على مستوى القطاع المصرفي التجاري عينة الدراسة؛ التي بلغت (١٨%)، كما ظهر الانحراف المعياري لمخاطر السيولة في هذا البنك بنسبة (٩.٦٩%)، كما سجل كل من معاملي الالتواء (-٢٠.٤%)، والتفرطح الذي بلغ (١.٦٣) وهذا يؤكد ارتفاع مخاطر السيولة في هذا البنك.

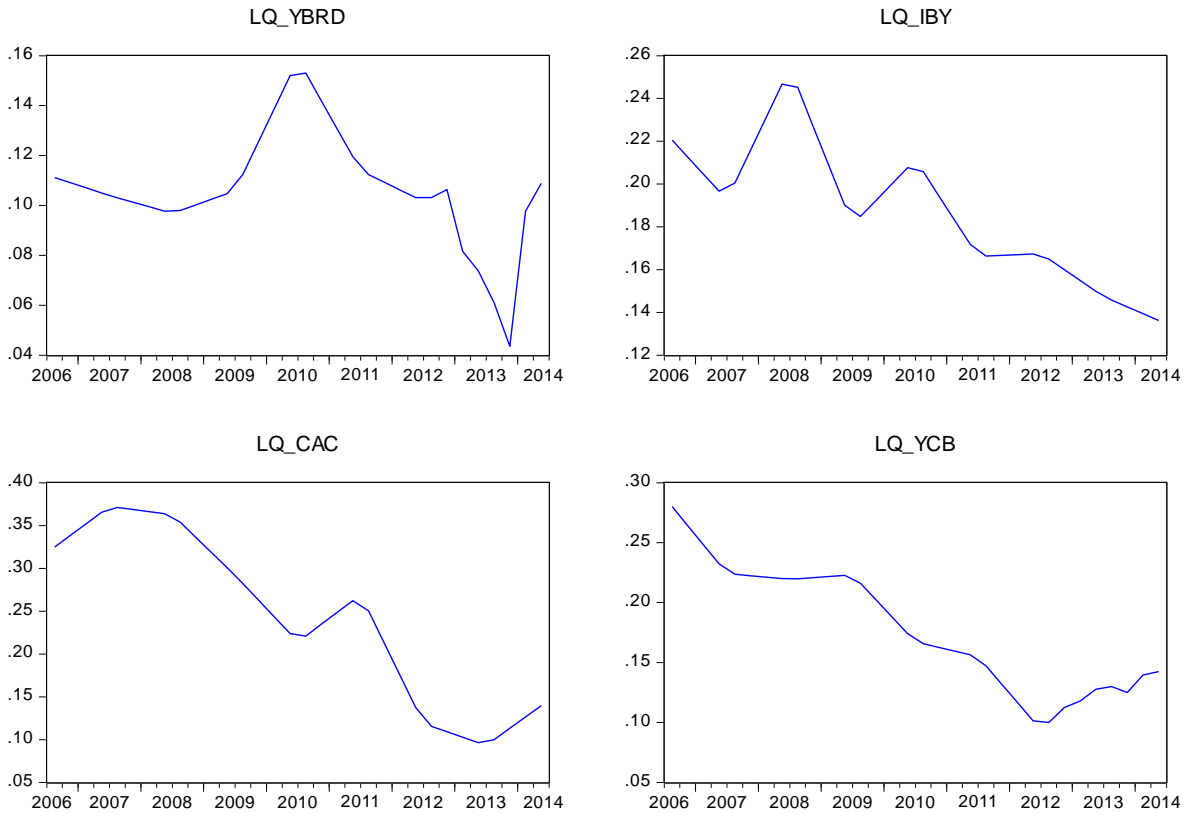
كما أن مخاطر السيولة في البنك التجاري اليمني، قد حققت خلال فترة الدراسة متوسطاً في هذا المؤشر؛ بلغ (١٧.٨%)، وهذه النسبة أقل من المتوسط العام للمؤشر على مستوى القطاع المصرفي التجاري عينة الدراسة؛ التي بلغت (١٨%)، كما ظهر الانحراف المعياري لمخاطر السيولة في هذا

البنك بنسبة (٥.١٢%)، كما سجل كل من معاملي الالتواء (١٢.٥٨%)، والتفرطح الذي بلغ (١.٨٠٧) وهذا يعكس ارتفاع مخاطر السيولة في هذا البنك.

ويوضح الشكل رقم (٢) تطور مخاطر السيولة خلال فترة الدراسة على مستوى بنوك العينة

منفردة.

شكل رقم ( ٢ ) تطور مخاطر السيولة خلال فترة الدراسة على مستوى بنوك العينة منفردة.



وعند النظر في سلوك مخاطر السيولة على مستوى كل بنك من بنوك العينة خلال فترة الدراسة،

يظهر أن هذه المخاطر لم تستقر طيلة فترة الدراسة، مع ملاحظة أن هذه المخاطر عاودت الصعود

عدة مرات؛ حيث ارتفعت هذه المخاطر في بنك اليمن الدولي في العام ٢٠٠٨م؛ يعزى ذلك إلى تأثير

النشاط المصرفي بالمتغيرات الاقتصادية العالمية التي حدثت في ذلك العام.

كذلك ارتفعت مخاطر السيولة في العام ٢٠١١م وإن كانت بنسب متفاوتة، يرى الباحث أن ذلك يعود إلى أحداث العام ٢٠١١م، وأخيراً عاودت المخاطر الارتفاع في العام ٢٠١٤م في جميع بنوك العينة، عدا بنك اليمن الدولي، ويعزو الباحث ذلك للأحداث التي شهدتها البلاد في ذلك العام.

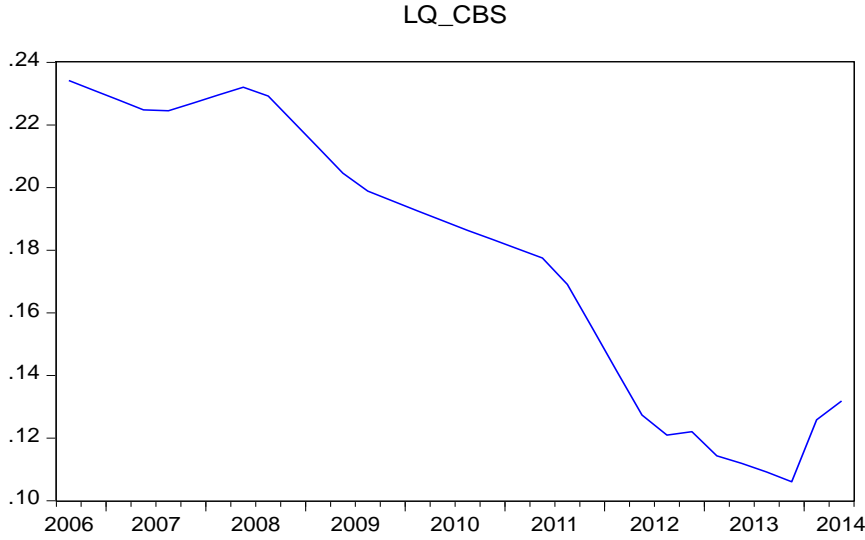
ومن خلال الجدول رقم (٤) الذي يوضح التحليل الإحصائي لمخاطر السيولة لبنوك العينة مفردة ومجموعة؛ يمكن ملاحظة: أن البنوك التجارية اليمنية \_ عينة الدراسة \_ قد حققت خلال فترة الدراسة متوسطاً عاماً في هذا المؤشر؛ بلغ (١٨%) وبنسب متوسطة تراوحت بين (٢٤%، ١١%)؛ حيث حقق كل من بنك التسليف الزراعي وبنك اليمن الدولي نسباً في هذا المؤشر أكبر من المتوسط العام للمؤشر على مستوى القطاع المصرفي التجاري؛ بلغت على التوالي (٢٤% و ١٩%)، بينما حقق كل من البنك التجاري اليمني والبنك اليمني للإنشاء والتعمير نسباً في هذا المؤشر أقل من المتوسط العام، بلغت على التوالي (١٧.٨٦% و ١٠.٦٨%).

كما ظهر الانحراف المعياري لمخاطر السيولة في بنوك العينة مجموعة؛ بنسبة (٤.٤٨%)، كما سجل كل من معاملي الالتواء (-٣٣.٤%)، والتفرطح الذي بلغ (١.٦٢).

ومما سبق؛ يتضح انخفاض مخاطر السيولة في هذا المؤشر في البنوك التجارية اليمنية، ويعزو الباحث انخفاض المخاطر في هذا المؤشر إلى أن البنوك التجارية اليمنية ركزت معظم استثماراتها في سندات اذون الخزنة، وهذا ما جعل مخاطر السيولة التي تواجه البنوك التجارية اليمنية منخفضة في هذا المؤشر.

ويوضح الشكل رقم ( ٣ ) تطور مخاطر السيولة خلال فترة الدراسة على مستوى القطاع المصرفي التجاري.

شكل رقم ( ٣ ) تطور مخاطر السيولة خلال فترة الدراسة على مستوى القطاع المصرفي التجاري.



بالتدقيق أكثر في سلوك مخاطر السيولة على مستوى القطاع المصرفي التجاري عينة الدراسة خلال فترة الدراسة، تبين: أن هذه المخاطر غير مستقرة طيلة فترة الدراسة، مع ملاحظة أن هذه المخاطر عاودت الصعود مرتين؛ أحدهما في العام ٢٠٠٨م، ويعزو الباحث ذلك إلى تأثير القطاع المصرفي بالأزمة المالية العالمية التي حدثت في العام ٢٠٠٨م، أما في نهاية فترة الدراسة؛ أي في العام ٢٠١٤م، فيعزو الباحث ذلك لظاهرة التضخم بسبب الأحداث الاقتصادية التي شهدتها البلاد بدءاً من ذلك العام.

وفي ضوء ما سبق؛ ترفض الفرضية التي تنص على أنه (لا توجد فروق دالة إحصائية حول مستوى مخاطر السيولة في البنوك التجارية اليمنية) والقبول بالفرضية البديلة والتي تنص على ما يأتي:

توجد فروق دالة إحصائية حول مستوى مخاطر السيولة في البنوك التجارية اليمنية.

## ثانياً: مخاطر الائتمان CR:

تم قياس نسبة مخاطر الائتمان من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{مخاطر الائتمان} = \text{مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها} \div \text{إجمالي القروض}$$

ويشير هذا المؤشر إلى عدم قدرة الجهات التي تتعامل مع البنك على سداد أصل الدين أو

أرباحه؛ ما يجعل البنك يواجه ديوناً مشكوكاً في تحصيلها أو معدومة.

ولاختبار الفرضية الفرعية التي تنص على ما يأتي:

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مستوى مخاطر الائتمان في البنوك التجارية اليمينية".

من خلال التحليل للبيانات الأولية المتعلقة بمخاطر الائتمان في البنوك التجارية اليمينية، نجد أن

الجدول ( ٥ ) يوضح الوصف الإحصائي لمخاطر الائتمان لبنوك العينة مفردة ومجموعة:

جدول رقم ( ٥ ) يوضح الوصف الإحصائي لمخاطر الائتمان لبنوك العينة مفردة ومجموعة.

Date: 01/28/19 Time: 21:51 Sample: 2006Q3 2014Q2					
	CR_YBRD	CR_IBY	CR_CAC	CR_YCB	CR_IBS
Mean	0.049123	0.078786	0.041233	0.005414	0.043639
Median	0.029799	0.077827	0.031407	0.004977	0.041636
Maximum	0.170351	0.128019	0.088625	0.011574	0.070461
Minimum	0.011001	0.040020	0.006005	0.003203	0.015638
Std. Dev.	0.043625	0.024695	0.029990	0.001823	0.015776
Skewness	1.543607	0.208462	0.436974	1.232945	0.132622
Kurtosis	4.602208	2.189874	1.661595	5.020764	2.154379
Jarque-Bera Probability	16.13061 0.000314	1.106838 0.574981	3.406818 0.182062	13.55213 0.001141	1.047238 0.592373
Sum	1.571949	2.521166	1.319459	0.173244	1.396455
Sum Sq. Dev.	0.058996	0.018906	0.027881	0.000103	0.007715
Observations	32	32	32	32	32

يتضح من الجدول: أن مخاطر الائتمان على مستوى كل بنك من بنوك العينة خلال فترة

الدراسة، تتفاوت نسبتها من بنك لآخر؛ فقد حقق البنك اليمني للإنشاء والتعمير خلال فترة الدراسة

متوسطاً عاماً في هذا المؤشر؛ بلغ (٤.٩١%)، وهذه النسبة أكبر من المتوسط العام للمؤشر على مستوى القطاع المصرفي التجاري؛ التي بلغت (٤.٣٦%)، كما ظهر الانحراف المعياري لمخاطر الائتمان في هذا البنك بنسبة (٤.٣٦%)؛ كما سجل كل من معاملي الالتواء (١.٥٤%)، والتفرطح الذي بلغ (٤.٦٠) وهذا يعكس ارتفاع مخاطر الائتمان في هذا البنك.

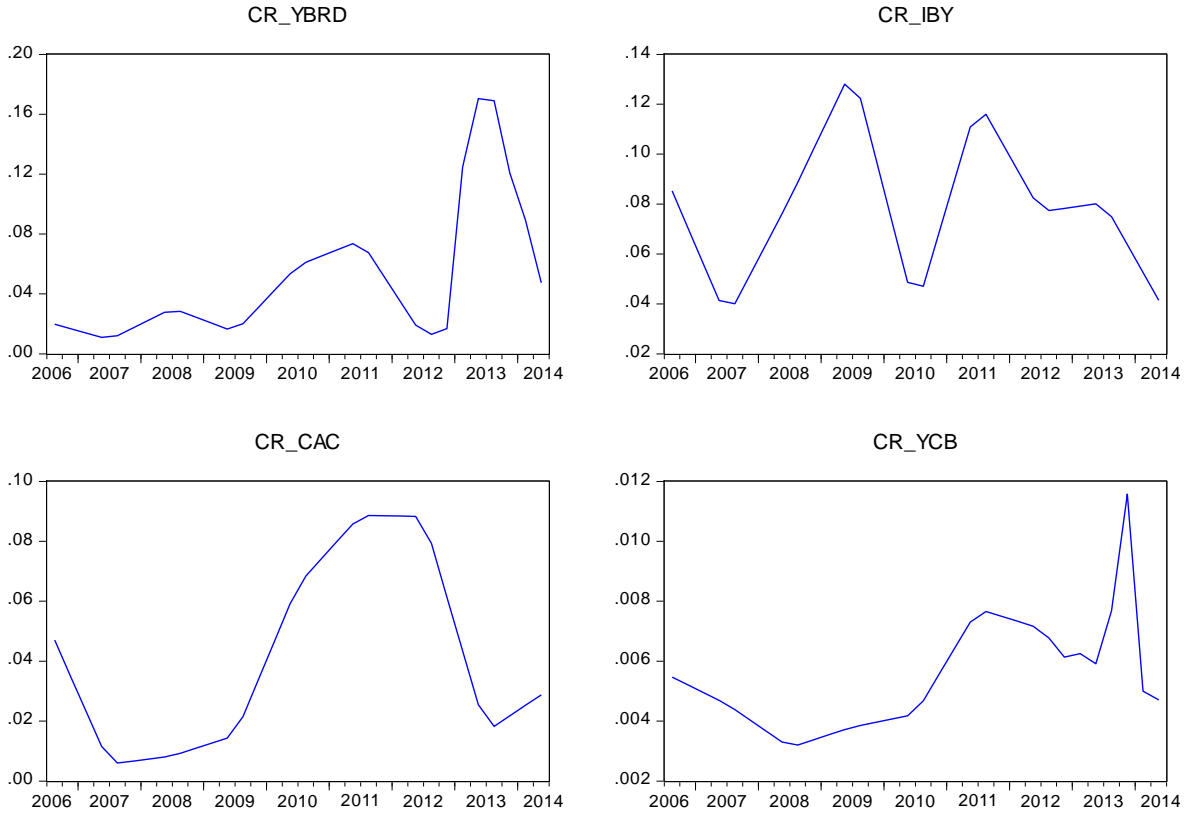
أما مخاطر الائتمان في بنك اليمن الدولي، فقد حققت خلال فترة الدراسة متوسطاً عاماً في هذا المؤشر؛ بلغ (٧.٨٧%)، وهذه النسبة أكبر من المتوسط العام للمؤشر على مستوى القطاع المصرفي التجاري عينة الدراسة؛ التي بلغت (٤.٣٦%)، كما ظهر الانحراف المعياري لمخاطر الائتمان في هذا البنك بنسبة (٢.٤٦%)، كما سجل كل من معاملي الالتواء (٢٠.٨%)، والتفرطح الذي بلغ (٢.١٨)؛ وهذا يعكس ارتفاع مخاطر الائتمان في هذا البنك.

أما مخاطر الائتمان في بنك التسليف الزراعي، فقد حققت خلال فترة الدراسة متوسطاً عاماً في هذا المؤشر؛ بلغ (٤.١٢%)، وهذه النسبة أقل من المتوسط العام للمؤشر على مستوى القطاع المصرفي التجاري عينة الدراسة؛ التي بلغت (٤.٣٦%)، كما ظهر الانحراف المعياري لمخاطر الائتمان في هذا البنك بنسبة (٢.٩٩%)، كما سجل كل من معاملي الالتواء (٤٣.٦%)، والتفرطح الذي بلغ (١.٦٦)؛ وهذا يؤكد انخفاض مخاطر الائتمان في هذا البنك.

كما أن مخاطر الائتمان في البنك التجاري اليمني، قد حققت خلال فترة الدراسة متوسطاً عاماً في هذا المؤشر؛ بلغ (٠.٥٤%)، وهذه النسبة أقل من المتوسط العام للمؤشر على مستوى القطاع المصرفي التجاري عينة الدراسة؛ التي بلغت (٤.٣٦%)، كما ظهر الانحراف المعياري لمخاطر الائتمان في هذا البنك بنسبة (٠.١٨%)، كما سجل كل من معاملي الالتواء (١.٢٣%)، والتفرطح الذي بلغ (٥.٠٢)؛ وهذا يعكس انخفاض مخاطر الائتمان في هذا البنك.

ويوضح الشكل (٤) تطور مخاطر الائتمان خلال فترة الدراسة على مستوى بنوك العينة منفردة.

شكل رقم ( ٤ ) تطور مخاطر الائتمان خلال فترة الدراسة على مستوى بنوك العينة منفردة.



عند النظر في سلوك مخاطر الائتمان على مستوى كل بنك من بنوك العينة خلال فترة الدراسة، فإنه يظهر أن هذه المخاطر لم تستقر خلال فترة الدراسة؛ حيث ارتفعت هذه المخاطر في جميع بنوك العينة في العام ٢٠١١م، وإن كانت نسب الارتفاع متفاوتة، ويعزو الباحث ذلك لتأثرها بالمتغيرات الاقتصادية التي حدثت في العام ٢٠١١م، وأخيراً عاودت المخاطر للارتفاع في العام ٢٠١٤م في معظم بنوك العينة، ويعزو الباحث ذلك إلى التضخم الاقتصادي الذي أثر في النشاط المصرفي بسبب الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد بدءاً من ذلك العام.

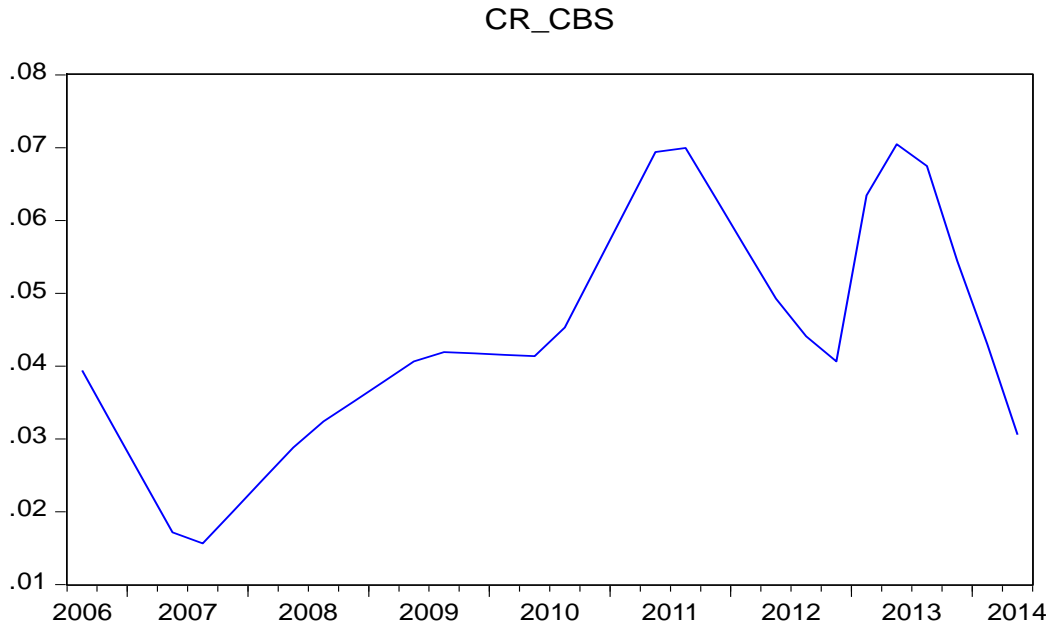
كما يتضح من الجدول رقم ( ٥ ) الذي يوضح الوصف الإحصائي لمخاطر الائتمان لبنوك العينة مفردة ومجموعة؛ أن البنوك التجارية اليمنية - عينة الدراسة - قد حققت خلال فترة الدراسة متوسطاً عاماً في هذا المؤشر بلغ (٤.٤%)، وبنسب متوسطة تراوحت بين (٧.٩%، ٢%)؛ حيث حصل كل من بنك اليمن الدولي والبنك اليمني للإنشاء والتعمير على نسبة أكبر من المتوسط العام

للمؤشر على مستوى القطاع البنكي عينة الدراسة، بمتوسطات بلغت على التوالي (٨% و ٥%)، بينما حقق كل من البنك التجاري وبنك التسليف التعاوني والزراعي نسبة أقل من المتوسط العام للمؤشر بمتوسطات بلغت (١% و ٤.١%)، كما ظهر الانحراف المعياري لمخاطر السيولة في بنوك العينة مجتمعة؛ بنسبة (١.٥٧%)، كما سجل كل من معاملي الالتواء (١٣.٢%)، والتفرطح الذي بلغ (٢.١٥).

وتشير هذه النتيجة إلى أن نسبة مخصص الديون المشكوك فيها في البنوك التجارية اليمنية كانت غير متناسبة مع ما يكونه البنك المركزي اليمني من مخصصات لمواجهة مخاطر الديون غير العاملة (الرديئة)، وهي أعلى بكثير من النسبة المعيارية المحصورة بين (٠.٦% و ١%)، وقد أثر ذلك في صافي الأرباح المحققة.

ويوضح الشكل (٥) تطور مخاطر الائتمان خلال فترة الدراسة على مستوى القطاع المصرفي التجاري.

شكل رقم (٥) تطور مخاطر الائتمان خلال فترة الدراسة على مستوى القطاع المصرفي التجاري.



وبالتدقيق أكثر في سلوك مخاطر الائتمان على مستوى القطاع المصرفي التجاري خلال فترة الدراسة؛ يظهر أن هذه المخاطر لم تستقر خلال فترة الدراسة، مع ملاحظة أن أعلى قيمة لهذه المخاطر كان في العام ٢٠١١م، وكذا ٢٠١٣م، يرى الباحث أن ذلك يعود لعدم الاستقرار الاقتصادي، والتوسع في الائتمان في العام ٢٠١٣م، أما في العام ٢٠١٤م فقد انخفضت هذه المخاطر، وهو ما يعزوه الباحث إلى تحفظ البنوك عن منح الائتمان نتيجة للمتغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد بدءاً من ذلك العام.

**وفي ضوء ما سبق؛ ترفض الفرضية التي تنص على أنه (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مستوى مخاطر الائتمان في البنوك التجارية اليمنية) والقبول بالفرضية البديلة التي تنص على ما يأتي:**

**توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مستوى مخاطر الائتمان في البنوك التجارية اليمنية.**

## ثالثاً: مخاطر كفاية رأس المال CA

تم قياس نسبة مخاطر رأس المال من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{مخاطر كفاية رأس المال} = \text{حقوق الملكية} \div \text{إجمالي الأصول}$$

وتشير هذه النسبة إلى مدى مساهمة مصادر التمويل الداخلية المتمثلة في حقوق المساهمين في تمويل الأصول.

ولاختبار الفرضية الفرعية التي تنص على ما يأتي:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مستوى مخاطر كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمينية".

يظهر التحليل الوصفي للبيانات الأولية المتعلقة بمخاطر رأس المال في البنوك التجارية اليمينية،

مستوى مخاطر رأس المال لكل بنك وعلى مستوى جميع البنوك.

ويوضح الجدول ( ٦ ) الوصف الإحصائي لمخاطر رأس المال لبنوك العينة مفردة ومجمعة:

جدول رقم ( ٦ ) يوضح الوصف الإحصائي لمخاطر كفاية رأس المال لبنوك العينة مفردة ومجمعة.

Date: 01/28/19 Time: 21:57 Sample: 2006Q3 2014Q2					
	CA_YBRD	CA_IBY	CA_CAC	CA_YCB	CA_IBS
Mean	0.114285	0.066541	0.048628	0.093975	0.080857
Median	0.109345	0.068223	0.047506	0.093920	0.079907
Maximum	0.154105	0.090939	0.086269	0.112572	0.090373
Minimum	0.085413	0.038570	0.037964	0.078781	0.076051
Std. Dev.	0.019021	0.013017	0.010659	0.009580	0.004212
Skewness	0.988760	-0.609345	1.960482	0.006793	0.690191
Kurtosis	3.036334	2.700442	7.138776	2.210724	2.346052
Jarque-Bera Probability	5.215874 0.073686	2.099923 0.349951	43.33790 0.000000	0.830855 0.660058	3.110805 0.211104
Sum	3.657131	2.129320	1.556100	3.007196	2.587437
Sum Sq. Dev.	0.011215	0.005253	0.003522	0.002845	0.000550
Observations	32	32	32	32	32

يتضح من الجدول: أن مخاطر كفاية رأس المال على مستوى كل بنك من بنوك العينة خلال فترة الدراسة، تتفاوت نسبتها من بنك لآخر؛ فقد حقق البنك اليمني للإنشاء والتعمير خلال فترة الدراسة متوسطاً عاماً في هذا المؤشر؛ بلغ (١١.٤٢%)، وهذه النسبة أكبر من المتوسط العام للمؤشر على مستوى القطاع المصرفي التجاري عينة الدراسة؛ التي بلغت (٨.٠٨%)، كما ظهر الانحراف المعياري لهذه المخاطر في هذا البنك بنسبة (١.٩٠%)، كما سجل كل من معاملي الالتواء (٩.٨٨%)، والتفرطح الذي بلغ (٣.٠٣)؛ وهذا يعكس ارتفاع مخاطر رأس المال في هذا البنك.

أما مخاطر رأس المال في بنك اليمن الدولي، فقد حققت خلال فترة الدراسة متوسطاً عاماً في هذا المؤشر بلغ (٦.٦٥%)، وهذه النسبة أكبر من المتوسط العام للمؤشر على مستوى القطاع المصرفي التجاري عينة الدراسة؛ التي بلغت (٨.٠٨%)، كما ظهر الانحراف المعياري لمخاطر رأس المال في هذا البنك بنسبة (١.٣٠%)، كما سجل كل من معاملي الالتواء (٦.٠٩%)، والتفرطح الذي بلغ (٢.٧٠)، وهذا يعكس ارتفاع مخاطر كفاية رأس المال في هذا البنك.

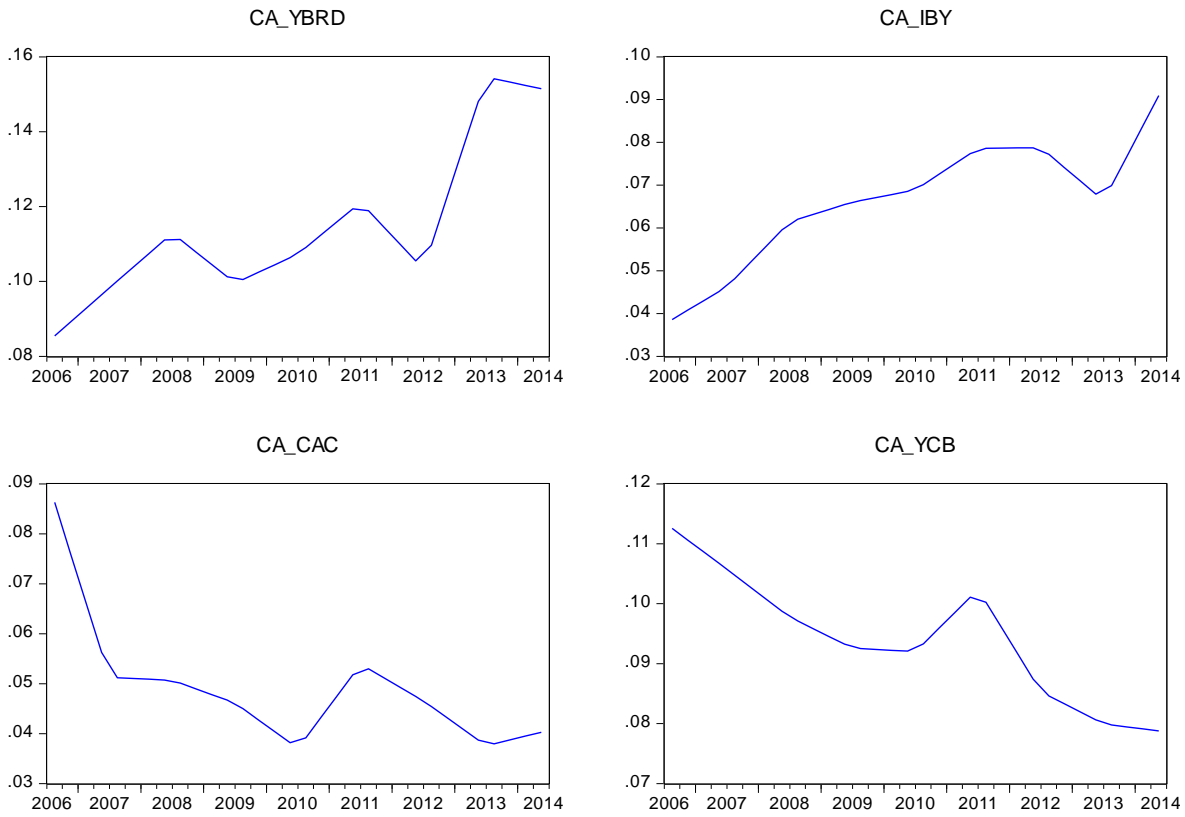
أما مخاطر كفاية رأس المال في بنك التسليف الزراعي، فقد حققت خلال فترة الدراسة متوسطاً إجمالياً في هذا المؤشر، بلغ (٤.٨٦%)، وهذه النسبة أكبر من المتوسط العام للمؤشر على مستوى القطاع المصرفي التجاري؛ التي بلغت (٨.٠٨%)، كما ظهر الانحراف المعياري لمخاطر رأس المال في هذا البنك بنسبة (١.٠٦%)، كما سجل كل من معاملي الالتواء (١.٩٦%)، والتفرطح الذي بلغ (٧.١٣)؛ وهذا يؤكد ارتفاع مخاطر كفاية رأس المال في هذا البنك.

كما أن مخاطر رأس المال في البنك التجاري اليمني، قد حققت خلال فترة الدراسة متوسطاً عاماً في هذا المؤشر بلغ (٩.٣٩%)، وهذه النسبة أقل من المتوسط العام للمؤشر على مستوى القطاع المصرفي التجاري؛ التي بلغت (٨.٠٨%)، كما ظهر الانحراف المعياري لمخاطر كفاية رأس المال

في هذا البنك بنسبة (٠.٩٥%)، كما سجل كل من معاملي الالتواء (٠.٦%)، والتفرطح الذي بلغ (٢.٢١)؛ وهذا يعكس ارتفاع مخاطر كفاية رأس المال في هذا البنك.

ويوضح الشكل (٦) تطور مخاطر كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة على مستوى بنوك العينة منفردة.

شكل رقم (٦) تطور مخاطر كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة على مستوى بنوك العينة منفردة.



وعند التدقيق في سلوك هذا المؤشر على مستوى كل بنك من بنوك العينة خلال فترة الدراسة، فإنه شكل تطور مخاطر كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة على مستوى بنوك العينة منفردة؛ يظهر أن هناك تشابهاً في بنكي (التجاري اليمني والتسليف الزراعي) من حيث الانخفاض خلال فترة الدراسة، مع الصعود في العام ٢٠١١م، أما في بنكي (اليمن الدولي، واليمني للإنشاء والتعمير) فقد

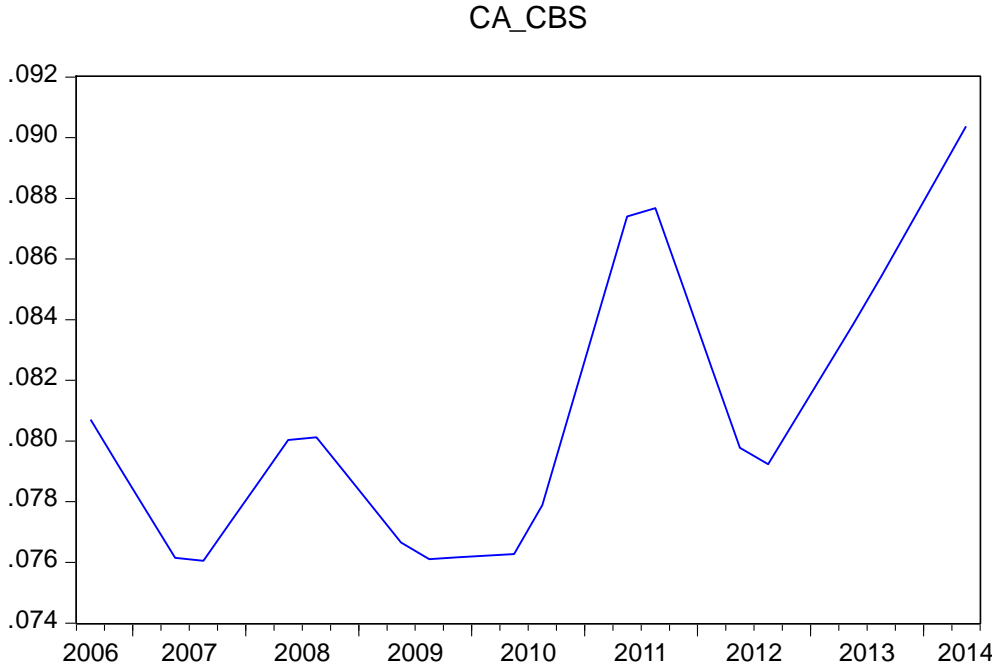
ارتفعت بيانات المؤشر خلال فترة الدراسة بشكل عام، وإن كان هنالك انخفاضات ملحوظة خلال بعض سنوات الدراسة.

كما يتضح من الجدول رقم ( ٦ ): أن البنوك التجارية اليمنية عينة الدراسة قد حققت خلال فترة الدراسة متوسطاً عاماً في هذا المؤشر؛ بلغ (٨%) وبنسب متوسطة تراوحت بين (١١%، ٥%)؛ حيث حقق كلٌّ من البنك اليمني للإنشاء والتعمير والبنك التجاري اليمني أكبر نسبة للمؤشر من المتوسط العام للمؤشر على مستوى القطاع البنكي، بلغت على التوالي (١١%) و(٩%)، في حين حقق كلٌّ من بنك التسليف الزراعي وبنك اليمن الدولي نسبة منخفضة في هذا المؤشر؛ بلغت (٥%) و(٦%) على التوالي، وهي أقل من المتوسط العام على مستوى القطاع البنكي التجاري عينة الدراسة، كما ظهر الانحراف المعياري لمخاطر رأس المال في بنوك العينة مجتمعة؛ بنسبة (٠.٤٢%)، كما سجل كل من معاملي الائتواء (٦.٩٠%)، والتفرطح الذي بلغ (٢.٣٤).

وتشير هذه النتيجة إلى أنه مؤشر جيدٌ لامتلاك البنوك ضمانات كافية تبث في نفوس المودعين الطمأنينة على قدرة البنك في الوفاء بالتزاماته عند عدم توافر النقدية الكافية لمقابلة سحبات المودعين وطلبات الائتمان.

ويوضح الشكل ( ٧ ) تطور مخاطر كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة على مستوى القطاع المصرفي التجاري.

شكل رقم ( ٧ ) تطور مخاطر رأس المال خلال فترة الدراسة على مستوى القطاع المصرفي التجاري.



وبالتدقيق أكثر في سلوك هذا المؤشر على مستوى القطاع المصرفي التجاري خلال فترة الدراسة؛

يظهر بصفة عامة أنه غير مستقر طيلة فترة الدراسة؛ حيث ارتفع المؤشر في أعوام ٢٠٠٨م و٢٠١١م وكذا ٢٠١٤م، وهو ما يرى الباحث مرجعه ناجماً عن تخوف البنوك من حدوث أزمات مالية لها؛ حيث شهدت هذه السنوات الأزمة المالية العالمية، وأحداثي ٢٠١١م و٢٠١٤م على التوالي. أما في الأعوام التي عاشت استقراراً نسبياً فقد شهد انخفاضاً لهذه النسبة وصل أدنى حد لها في الأعوام ٢٠٠٧م، و٢٠٠٩م، و٢٠١٠م.

و في ضوء ما سبق؛ ترفض الفرضية التي تنص على أنه ( لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية

حول مستوى مخاطر رأس المال في البنوك التجارية اليمينية) والقبول بالفرضية البديلة التي تنص على

ما يأتي:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مستوى مخاطر رأس المال في البنوك التجارية اليمينية.

## رابعاً: مخاطر سعر الصرافة EX:

تم قياس نسبة مخاطر سعر الصرافة من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{مخاطر سعر الصرافة EX} = \text{إجمالي المراكز المفتوحة لكل العملات} \div \text{القاعدة الرأسمالية}$$

وتشير هذه النسبة إلى حجم العملات الصعبة مجتمعة التي يمكن تغطيتها من خلال القاعدة

الرأسمالية.

ولاختبار الفرضية الفرعية التي تنص على ما يأتي:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مستوى مخاطر سعر الصرف في البنوك التجارية

اليمنية".

يوضح الجدول ( ٧ ) الوصف الإحصائي لمخاطر الصرافة لبنوك العينة مفردة ومجمعة:

جدول رقم ( ٧ ) يوضح الوصف الإحصائي لمخاطر الصرافة لبنوك العينة مفردة ومجمعة.

Date: 01/28/19 Time: 22:03 Sample: 2006Q3 2014Q2					
	EX_YBRD	EX_IBY	EX_CAC	EX_YCB	EX_IBS
Mean	0.039296	-0.040549	-0.463332	-0.025935	-0.122630
Median	0.032884	-0.059387	0.169598	0.035972	0.049050
Maximum	0.113613	0.369760	0.508800	0.173261	0.281657
Minimum	0.014795	-0.401026	-3.203182	-0.326872	-0.795283
Std. Dev.	0.022549	0.215926	1.207441	0.172133	0.334044
Skewness	1.601998	0.022947	-1.335991	-0.535279	-1.045038
Kurtosis	5.336326	1.869021	3.154442	1.752322	2.556021
Jarque-Bera	20.96534	1.708294	9.551123	3.603727	6.087377
Probability	0.000028	0.425646	0.008433	0.164991	0.047659
Sum	1.257467	-1.297581	-14.82662	-0.829913	-3.924162
Sum Sq. Dev.	0.015762	1.445342	45.19534	0.918520	3.459137
Observations	32	32	32	32	32

من خلال الجدول يمكن ملاحظة: أن مخاطر سعر الصرف على مستوى كل بنك من بنوك

العينة خلال فترة الدراسة، تتفاوت نسبتها من بنك لآخر؛ فقد حقق البنك اليمني للإنشاء والتعمير خلال

فترة الدراسة متوسطاً عاماً لهذا المؤشر بلغ (٣.٩٢%)، وهذه النسبة أكبر من المتوسط العام للمؤشر على مستوى القطاع المصرفي التجاري عينة الدراسة؛ التي بلغت (-١٢%)، كما ظهر الانحراف المعياري لهذه المخاطر في هذا البنك بنسبة (٢.٢٥%)، كما سجل كل من معاملي الالتواء (١.٦٠)، والتفرطح الذي بلغ (٥.٣٣)؛ وهذا يعكس ارتفاع مخاطر سعر الصرف في هذا البنك.

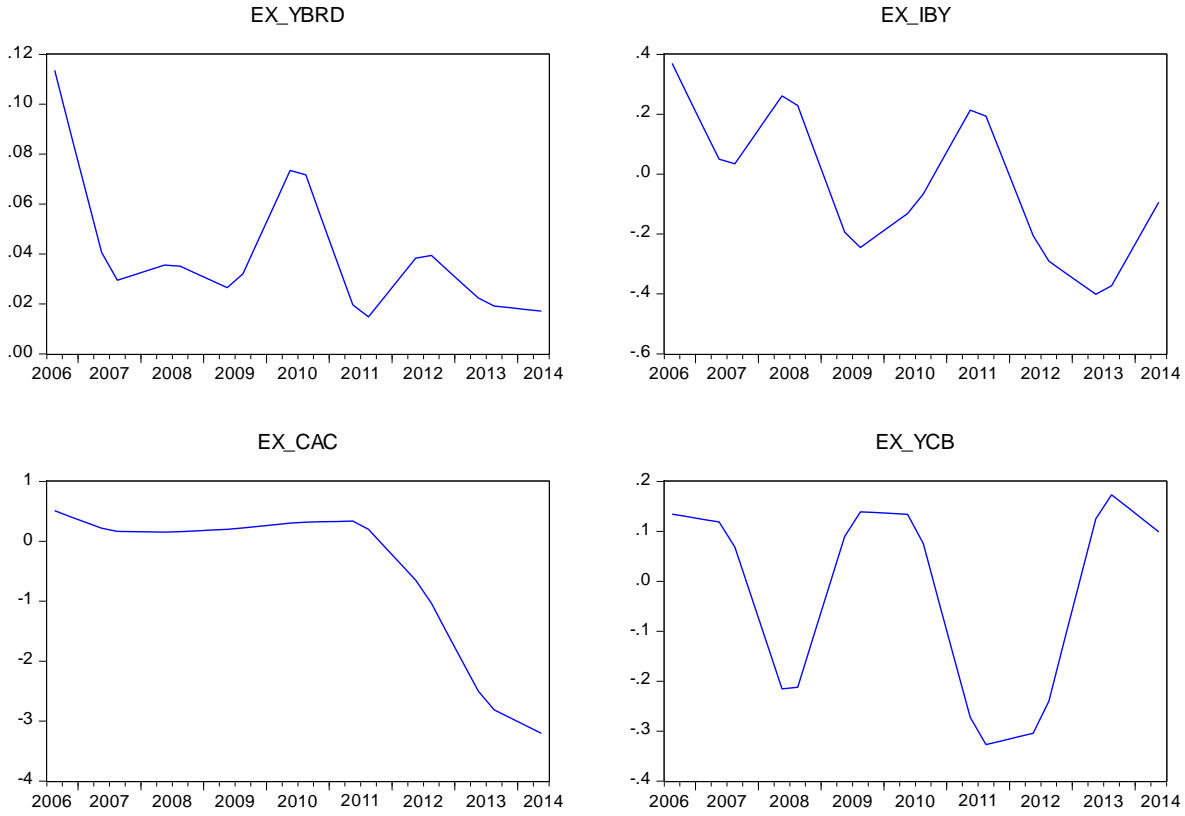
أما مخاطر سعر الصرف في بنك اليمن الدولي، فقد حققت خلال فترة الدراسة متوسطاً عاماً في هذا المؤشر؛ بلغ (-٤.٠٥%)، وهذه النسبة أكبر من المتوسط العام للمؤشر على مستوى القطاع المصرفي التجاري عينة الدراسة؛ التي بلغت (-١٢%)، و ظهر الانحراف المعياري لمخاطر سعر الصرف في هذا البنك بنسبة (٢.١٥%)، وسجل كل من معاملي الالتواء (٢.٢٩%)، والتفرطح الذي بلغ (١.٨٦)؛ وهذا يعكس ارتفاع مخاطر سعر الصرف في هذا البنك.

أما مخاطر سعر الصرف في بنك التسليف الزراعي، فقد حققت خلال فترة الدراسة متوسطاً في هذا المؤشر؛ بلغ (-٤٦.٣%)، وهذه النسبة أقل من المتوسط العام للمؤشر على مستوى القطاع المصرفي التجاري عينة الدراسة؛ التي بلغت (-١٢%)، كما ظهر الانحراف المعياري لمخاطر سعر الصرف في هذا البنك بنسبة (١.٢٠)، كما سجل كل من معاملي الالتواء (-١.٣٣)، والتفرطح الذي بلغ (٣.١٥)؛ وهذا يؤكد انخفاض مخاطر سعر الصرف في هذا البنك.

كما أن مخاطر سعر الصرف في البنك التجاري اليمني، قد حققت خلال فترة الدراسة متوسطاً عاماً في هذا المؤشر؛ بلغ (-٢.٥٩%)، وهذه النسبة أكبر من المتوسط العام للمؤشر على مستوى القطاع المصرفي التجاري عينة الدراسة؛ التي بلغت (-١٢%)، كما ظهر الانحراف المعياري لمخاطر سعر الصرف في هذا البنك بنسبة (١٧.٢١%)، كما سجل كل من معاملي الالتواء (-٥٣.٥%)، والتفرطح الذي بلغ (١.٧٥)؛ وهذا يعكس ارتفاع مخاطر سعر الصرف في هذا البنك.

ويوضح الشكل ( ٨ ) تطور مخاطر الصرافة خلال فترة الدراسة على مستوى بنوك العينة منفردة.

شكل رقم ( ٨ ) تطور مخاطر الصرافة خلال فترة الدراسة على مستوى بنوك العينة منفردة.



أما عند النظر في سلوك مخاطر الصرافة على مستوى كل بنك من بنوك العينة خلال فترة الدراسة، فإنه كذلك يظهر بصفة عامة أن هذه المخاطر تذبذبت بين الانخفاض والصعود طيلة فترة الدراسة في معظم البنوك، عدا بنك التسليف الزراعي الذي شهد انخفاضاً شبه مستقر طيلة فترة الدراسة.

ويتضح من الجدول: أن البنوك التجارية اليمنية عينة الدراسة قد حققت خلال فترة الدراسة متوسطاً عاماً في هذا المؤشر بنسبة سالبة؛ بلغت (-١٢%)؛ حيث حققت جميع البنوك التجارية نسباً انخفضت بشكل كبير عن النسبة المفروضة من قبل البنك المركزي اليمني البالغة (٢٥%)؛ كما ظهر الانحراف المعياري لمخاطر الصرافة في بنوك العينة مجتمعة؛ بنسبة (٣٣.٤%)، كما سجل كل من معاملي الائتواء (-١.٠٤)، والتفرطح الذي بلغ (٢.٥٥)؛ ما يشير إلى عدم احترام البنوك التجارية اليمنية عينة الدراسة لتعليمات البنك المركزي اليمني، وهو ما أدى إلى انخفاض مخاطر سعر الصرف

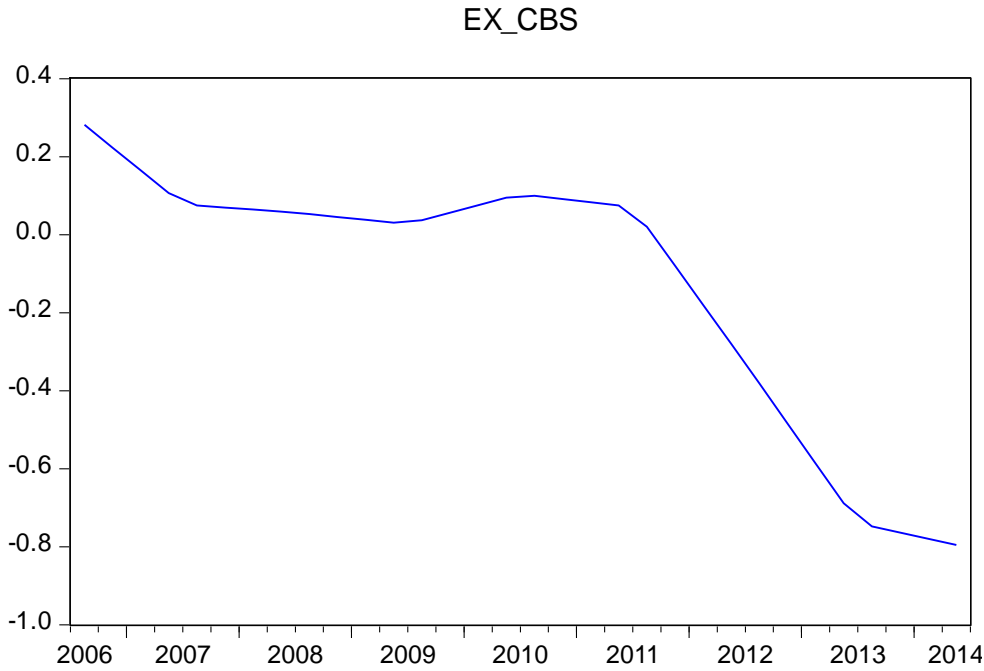
في حالة انخفاض العملة، بسبب عدم الاحتفاظ بعملات أجنبية بكميات كبيرة، ولكن الانخفاض الكبير في المراكز المفتوحة لكل العملات يشير إلى انخفاض العائد المتولد من المتاجرة بأسعار الصرف، ويعزو الباحث ذلك إلى عدم الاستقرار الاقتصادي في البلاد بسبب عدم الاستقرار السياسي الناجم عن الأحداث الناتجة عنه (الحروب)، ومن ثم عدم استقرار العملة أمام العملات الأجنبية؛ ما ينتج عنه تحوط البنوك من الاحتفاظ بعملات أجنبية بكميات كبيرة.

وتشير هذه النسبة إلى أن البنوك التجارية اليمينية عينة الدراسة تفتقر إلى عملة صعبة؛ ومن المحتمل أن تواجه خطر خسارة الصرف في حالة ارتفاع سعر العملة الصعبة إذا ما قررت تغطية حاجتها من العملات الأجنبية.

ويوضح الشكل ( ٩ ) تطور مخاطر الصرافة خلال فترة الدراسة على مستوى القطاع المصرفي

التجاري عينة الدراسة.

شكل رقم ( ٩ ) تطور مخاطر الصرافة خلال فترة الدراسة على مستوى القطاع المصرفي التجاري.



وبالتدقيق أكثر في سلوك مخاطر الصرافة على مستوى القطاع المصرفي التجاري عينة الدراسة خلال فترة الدراسة، تبين أن هذه المخاطر تنخفض باستمرار طيلة فترة الدراسة، مع ملاحظة حدوث ارتفاع طفيف في العام ٢٠١١م، يعزو الباحث ذلك لعدم احتفاظ البنوك للعملة الصعبة، أو بفعل الأحداث التي شهدتها البلاد ذلك العام.

وفي ضوء ما سبق؛ ترفض الفرضية التي تنص على أنه ( لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مستوى مخاطر سعر الصرف في البنوك التجارية اليمنية)؛ والقبول بالفرضية البديلة والتي تنص على ما يأتي:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مستوى مخاطر سعر الصرف في البنوك التجارية اليمنية".

وفي ختام تحليل الفرضية الأولى للدراسة فإنه قد تبين عدم صحة هذه الفرضية التي تنص على أنه ( لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مستوى المخاطر المالية في البنوك التجارية اليمنية) ، ومن ثم والقبول بالفرضية البديلة والتي تنص على ما يأتي:

"توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مستوى المخاطر المالية في البنوك التجارية اليمنية".

### ٢-٣-٢ تقييم الأداء بالقيمة الاقتصادية المضافة في البنوك التجارية اليمنية

تم تحديد القيمة الاقتصادية المضافة في البنوك التجارية اليمنية من خلال البيانات والماتحة في تقارير مراجعي الحسابات، والقيام بتجهيزها بما يتماشى مع نموذج القيمة الاقتصادية المضافة، وبعد تحديدها، تم استخدام برنامج (Eviews)، وإجراء التحليل الذي يوضح الجدول رقم ( ٨ ) الوصف الإحصائي للقيمة الاقتصادية المضافة لبنوك العينة مفردة ومجموعة:

" جدول رقم ( ٨ ) يوضح الوصف الإحصائي للقيمة الاقتصادية المضافة لبنوك العينة مفردة ومجموعة.

Date: 01/26/19 Time: 23:17 Sample: 2006Q3 2014Q2					
	EVA_YBRD	EVA_IBY	EVA_CAC	EVA_YCB	EVA_4BANKS
Mean	-39092353	-55773668	-73456734	-25210244	-48383250
Median	-34345690	-46410635	-72521444	-24592108	-45906942
Maximum	-22839604	-26953515	-18152504	-12590485	-20134027
Minimum	-59867231	-98811670	-1.30E+08	-35993792	-81179297
Std. Dev.	12835856	23609423	31395079	6791995.	18191966
Skewness	-0.415526	-0.665774	-0.307140	-0.005122	-0.426020
Kurtosis	1.679480	1.842212	2.449691	2.166821	2.115612
Jarque-Bera	3.245894	4.151325	0.906906	0.925722	2.010820
Probability	0.197316	0.125473	0.635430	0.629480	0.365895
Sum	-1.25E+09	-1.78E+09	-2.35E+09	-8.07E+08	-1.55E+09
Sum Sq. Dev.	5.11E+15	1.73E+16	3.06E+16	1.43E+15	1.03E+16
Observations	32	32	32	32	32

من خلال الجدول يمكن ملاحظة: أن البنوك التجارية اليمنية عينة الدراسة قد حققت خلال فترة الدراسة قيم اقتصادية مضافة سالبة؛ فقد حقق البنك اليمني للإنشاء والتعمير خلال فترة الدراسة متوسطاً عاماً في هذا المؤشر بلغ (-٣٩,٠٩٢,٣٥٣)، وهذه النسبة أكبر من المتوسط العام للمؤشر على مستوى القطاع المصرفي التجاري عينة الدراسة؛ التي بلغت (-٤٨,٣٨٣,٢٥٠)، كما ظهر الانحراف المعياري لهذه المخاطر في هذا البنك ببلغ (١٢,٨٣٥,٨٥٦)، كما سجل كل من معاملي الالتواء (-٤١.٥%)، والنفرطح الذي بلغ (١.٦٧)؛ وهذا يعكس انخفاض القيمة الاقتصادية المضافة في هذا البنك.

أما في بنك اليمن الدولي ، فقد حققت خلال فترة الدراسة متوسطاً عاماً في هذا المؤشر؛ بلغ (-) ٥٥,٧٧٣,٦٦٨، وهذه النسبة أقل من المتوسط العام للمؤشر على مستوى القطاع المصرفي التجاري؛ التي بلغت (-) ٤٨,٣٨٣,٢٥٠، كما ظهر الانحراف المعياري في هذا البنك بنسبة (٢٣,٦٠٩,٤٢٣)، كما سجل كل من معاملي الالتواء (-) ٦٦.٥%، والتفرطح الذي بلغ (١.٨٤)؛ وهذا يعكس انخفاض القيمة الاقتصادية المضافة في هذا البنك.

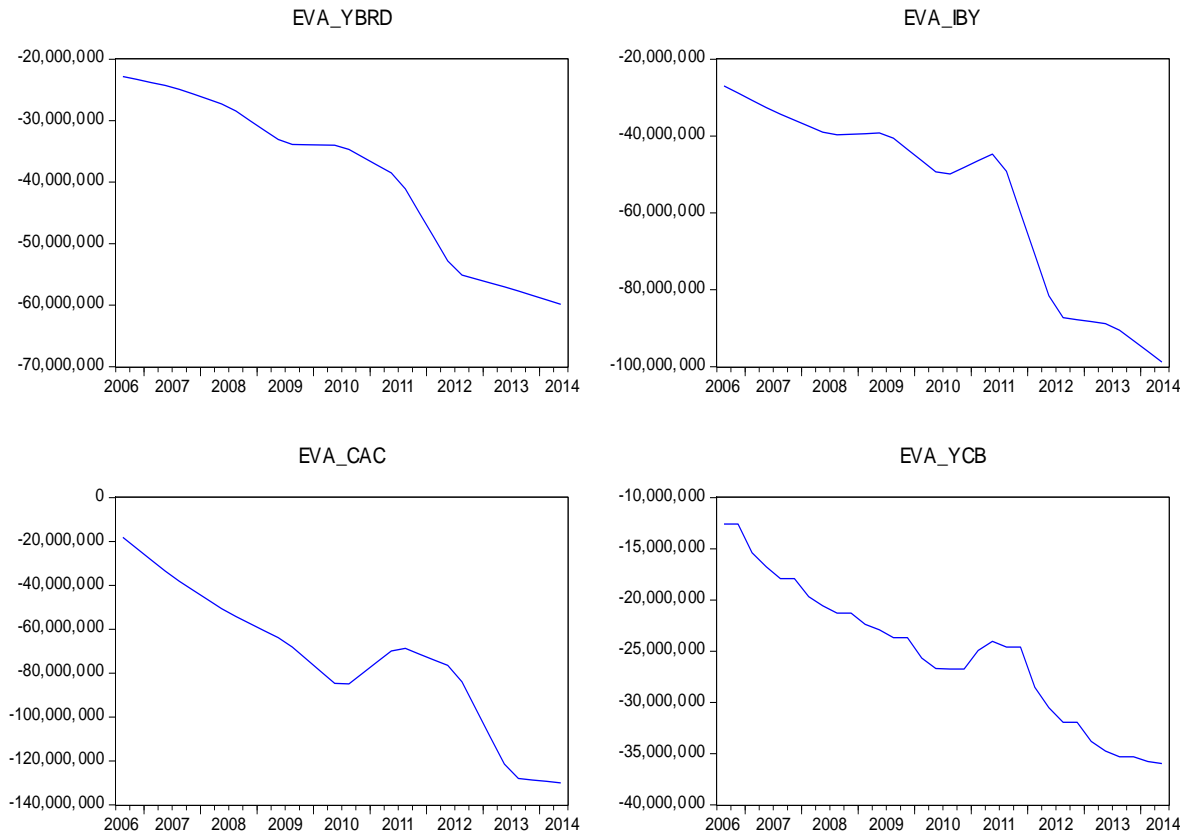
أما في بنك التسليف الزراعي، فقد حقق خلال فترة الدراسة متوسطاً عاماً في هذا المؤشر بلغ (-) ٧٣,٤٥٦,٧٣٤، وهذه النسبة أقل من المتوسط العام للمؤشر على مستوى القطاع المصرفي التجاري؛ التي بلغت (-) ٤٨,٣٨٣,٢٥٠، كما ظهر الانحراف المعياري في هذا البنك بمبلغ (٣١,٣٩٥,٠٧٩)، كما سجل كل من معاملي الالتواء (-) ٣٠.٧%، والتفرطح الذي بلغ (٢.٤٤)؛ وهذا يؤكد انخفاض القيمة الاقتصادية المضافة في هذا البنك.

كما أن البنك التجاري اليمني عينة الدراسة، قد حقق خلال فترة الدراسة متوسطاً عاماً في هذا المؤشر؛ بلغ (-) ٢٥,٢١٠,٢٤٤، وهذه النسبة أكبر من المتوسط العام للمؤشر على مستوى القطاع المصرفي التجاري عينة الدراسة؛ التي بلغت (-) ٤٨,٣٨٣,٢٥٠، كما ظهر الانحراف المعياري في هذا البنك بنسبة (٦,٧٩١,٩٩٥)، كما سجل كل من معاملي الالتواء (-) ٠.٥١%، والتفرطح الذي بلغ (٢.١٦٦)؛ وهذا يؤكد انخفاض القيمة الاقتصادية المضافة في هذا البنك.

ويوضح الشكل (١٠) تطور القيمة الاقتصادية المضافة خلال فترة الدراسة على مستوى بنوك

العينة منفردة.

شكل رقم ( ١٠ ) تطور القيمة الاقتصادية المضافة خلال فترة الدراسة على مستوى بنوك العينة منفردة.



بالتدقيق أكثر في سلوك القيمة الاقتصادية المضافة على مستوى كل بنك من بنوك العينة خلال فترة الدراسة، فإنه يظهر بصفة عامة أنها انخفضت باستمرار طيلة فترة الدراسة، مع ملاحظة أنها عاودت الصعود جميعها مرة واحدة خلال العام ٢٠١١م، ويرى الباحث أن ذلك يعود إلى أحداث العام ٢٠١١م، وهو ما ذكر في التحليل على مستوى البنوك التجارية نفسه.

ويتضح من الجدول رقم ( ٨ ) : أن البنوك التجارية اليمنية عينة الدراسة قد حققت خلال فترة الدراسة متوسطاً سالباً في هذا المؤشر؛ بلغ (-٤٨,٣٨٣,٢٥٠)، وبمبالغ متوسطة تراوحت بين (-٧٣,٤٥٦,٧٣٤ - ٢٥,٢١٠,٢٤٤)، وهي مبالغ تشير إلى عدم تحقيق قيم اقتصادية مضافة موجبة، وهذا يعني انخفاضاً في ثروة الملاك، وأن هناك تدنياً في مستوى الأداء وهدماً لقيم البنوك، وقد حقق كل من بنك التسليف الزراعي وبنك اليمن الدولي مستوى أدنى؛ بلغت على التوالي (-٧٣ مليون و-٥٦ مليون)، وهي قيم أقل من المتوسط، بينما حقق كل من البنك التجاري اليمني والبنك اليمني

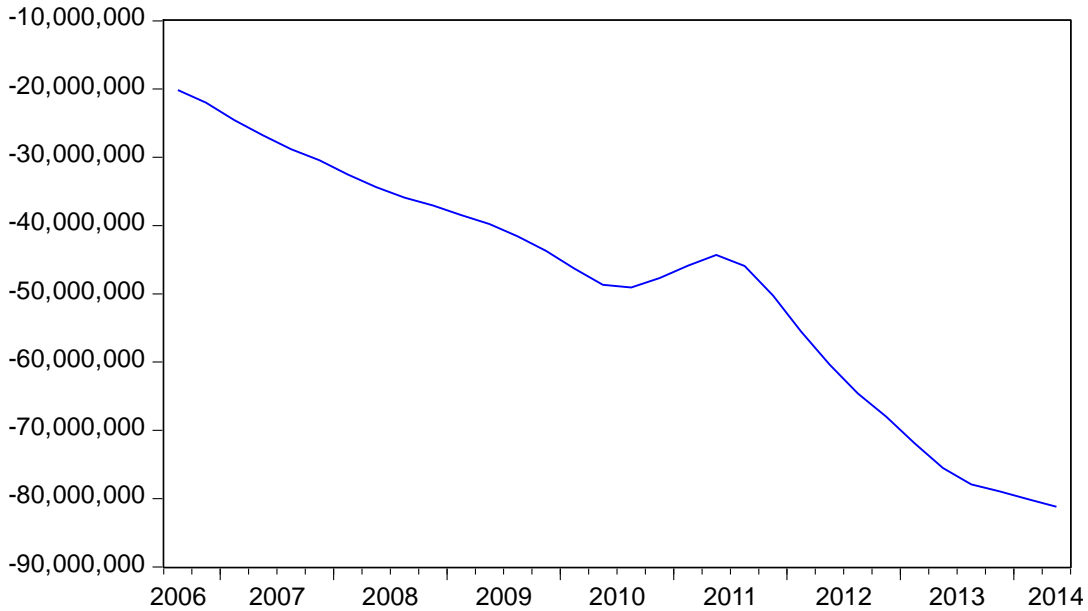
للإنشاء والتعمير قيماً أفضل في هذا المؤشر أعلى من المتوسط العام؛ بلغت على التوالي (٢٥- مليون و٣٩ مليون)، كما ظهر الانحراف المعياري في بنوك العينة مجتمعة؛ مبلغ (١٨,١٩١,٩٦٦)، كما سجل كل من معاملي الالتواء (-٤٢.٦%)، والتفرطح الذي بلغ (٢.١١).

ويوضح الشكل (١١) تطور القيمة الاقتصادية المضافة خلال فترة الدراسة على مستوى القطاع

المصرفي التجاري عينة الدراسة.

شكل رقم (١١) تطور القيمة الاقتصادية المضافة خلال فترة الدراسة على مستوى القطاع المصرفي التجاري عينة الدراسة.

EVA\_CBS



وبالتدقيق أكثر في سلوك القيمة الاقتصادية المضافة على مستوى القطاع المصرفي التجاري

عينة الدراسة خلال فترة الدراسة، فإنه يظهر أنها تتخفف باستمرار طيلة فترة الدراسة، مع ملاحظة

أنها تحسنت بشكل طفيف في العام ٢٠١١م، وهو ما يرى الباحث أنه يرجع للأحداث التي شهدتها

البلاد ذلك العام؛ ما جعل البنوك تفكر بإعادة النظر بشكل جدي في الربح السريع خوفاً مما ستؤول

إليه الأحداث.

مما سبق يتضح: انخفاض القيمة الاقتصادية المضافة في البنوك التجارية اليمنية عينة الدراسة، ويعزُّو الباحث انخفاض هذا المؤشر إلى أن البنوك التجارية اليمنية ركزت على العائد التجاري السريع، وعلى الأداء المحاسبي والإداري للبنوك، ولم تركز على جميع الجوانب المهمة لأعمالها البنكية، فضلاً عن عدم الاهتمام بالعائد الاقتصادي وخلق قيمة اقتصادية مضافة (الثروة).

وفي ضوء ما سبق؛ فإنه قد تبين اختلاف القيم وتباعدها عن الوسط الحسابي، وهو ما تؤكد قيم الانحراف المعياري، وقيم التفرطح -بعدم صحة هذه الفرضية، ومن ثم القبول بالفرضية البديلة التي تنص على ما يأتي:

"توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول التقييم المالي للأداء على أساس القيمة الاقتصادية

المضافة في البنوك التجارية اليمنية"

### ٣-٢-٣ أثر المخاطر المالية على الأداء بالقيمة الاقتصادية المضافة:

بعد التعرف إلى مستوى المخاطر المالية، وتحديد الأداء بالقيمة الاقتصادية المضافة في البنوك التجارية اليمينية؛ يتم بناء نماذج تربط بين المتغيرات المستقلة (مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال ومخاطر الصرافة)، مع المتغير التابع المتمثل في القيمة الاقتصادية المضافة، وفقاً للنموذج الآتي:

$$EVA_{bank} = \beta_0 + \beta_1 LQ_{bank} + \beta_2 CR_{bank} + \beta_3 CA_{bank} + \beta_4 EX_{bank} + \varepsilon$$

حيث يشير الرمز  $\beta$  إلى الثابت بينما يشير الرمز  $\varepsilon$  إلى الباقي.

ومن ثم استخدام برنامج (Eviews)، وما يتوفر به من أساليب إحصائية مناسبة وملائمة، لمعرفة

علاقة وأثر المتغيرات المستقلة؛ عن المتغير التابع كما يأتي:

### نتائج التحليل والتقدير القياسي لنماذج الدراسة:

#### اختبار السكون للسلاسل الزمنية:

لتطبيق اختبار التكامل المشترك على بيانات السلاسل الزمنية، يجب التأكد أولاً من سكون

السلاسل الزمنية، وتحديد درجة استقرارها، وهذا يتم من خلال اختبار وجود جذر الوحدة (Root Unit

Test) في السلسلة الزمنية بواسطة اختبار ADF أو اختبار PP.

حيث تتلخص عملية اختبار جذر الوحدة في إجراء الانحدار الآتي:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^m \Delta y_{t-1} + \varepsilon_t$$

وقد استخدم الباحث اختبار ADF لاختبار سكون السلاسل الزمنية على أساس المستوى (Level)

وعلى أساس الفرق الأول 1st Difference. والجدول رقم ( ٩ ) يوضح نتائج الاختبار لجميع

متغيرات الدراسة.

جدول رقم ( ٩ ) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة المشتركة.

Variable	ADF	
	Level	1st difference
LQ <sub>YBRD</sub>	0.61	0.10
LQ <sub>IBY</sub>	0.00	0.00
LQ <sub>CAC</sub>	0.08	0.00
LQ <sub>YCB</sub>	0.05	0.00
CR <sub>YBRD</sub>	0.04	0.00
CR <sub>IBY</sub>	0.57	0.00
CR <sub>CAC</sub>	0.41	0.01
CR <sub>YCB</sub>	0.90	0.09
CA <sub>YBRD</sub>	0.98	0.10
CA <sub>IBY</sub>	0.97	0.02
CA <sub>CAC</sub>	0.23	0.00
CA <sub>YCB</sub>	0.06	0.01
EX <sub>YBRD</sub>	0.32	0.01
EX <sub>IBY</sub>	0.07	0.01
EX <sub>CAC</sub>	0.09	0.00
EX <sub>YCB</sub>	0.43	0.00
EVA <sub>YBRD</sub>	0.99	0.07
EVA <sub>IBY</sub>	0.98	0.23
EVA <sub>CAC</sub>	0.97	0.02
EVA <sub>YCB</sub>	0.99	0.00
LQ <sub>IBS</sub>	0.01	0.00
CR <sub>IBS</sub>	0.33	0.01
CA <sub>IBS</sub>	0.96	0.01
EX <sub>IBS</sub>	0.40	0.07
EVA <sub>IBS</sub>	0.99	0.14

المصدر: الجدول من إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج E\_views

وقد أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة الموضحة في الجدول رقم ( ٩ ) باستخدام منهجية ديكي - فولر (ADF) المطورة: أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في معظمها غير مستقرة عند المستوى (Level)؛ لكنها استقرت بعد أخذ الفروق الأولى عند مستوى معنوية (١٠%) عدا متغيرين اثنين هما: (EVAIBY) و (EVAIBS).

ونستنتج من ذلك: أن السلاسل الزمنية تقريباً متكاملة من الدرجة الأولى؛ لأنها سكنت بعد الفروق الأولى؛ ويفسر ذلك بأن السلاسل الزمنية للمتغيرات تتحرك عبر الزمن، وأن هناك مدة طويلة الأجل تعرف بانحدار التكامل المشترك.

## تحديد الإبطاء الأمثل (التخلف الزمني):

تم اختيار عدد مدد التباطؤ الزمني المثلى التي تعطي أقل قيمة لمعيار أيك (AIC) ومعيار سشيوارتز (SIC) وبعد تقدير النموذج، وفحص عدد مدد التباطؤ الزمني أظهرت نتائج هذين المعيارين أن عدد مدد التباطؤ المثلى كانت في معظمها ثلاث مدد.

والجدول الآتي يوضح عدد فترات التباطؤ المثلى:

جدول رقم ( ١٠ ) يوضح نتائج اختبار فترات التباطؤ الأمثل.

Variable	نتيجة الاختبار	
	SIC	AIC
EVA <sub>YBRD</sub>	3	3
EVA <sub>IBY</sub>	3	3
EVA <sub>YCB</sub>	3	3
EVA <sub>CAC</sub>	3	3
EVA <sub>IBS</sub>	4	4

المصدر: الجدول من إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج E\_views

## اختبار التكامل المشترك:

إن منهجية التكامل المشترك تستخدم لمعرفة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل.

ويُعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر؛ بحيث

تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر

الزمن، ويتطلب حدوث التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية أن تكون هذه السلاسل متكاملة من

الدرجة نفسها كل على حدة؛ بمعنى أن تكون هذه السلاسل ساكنة من الدرجة نفسها.

من أهم طرق اختبار التكامل المشترك طريقة جوهانسون (Johnson)؛ حيث يمكن استخدامها،

والاعتماد على نتائجها، في حالة نماذج الانحدار البسيطة والمتعددة.

وتعتمد فكرة اختبار جوهانسون على معرفة عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات على

إحصاء القيمة العظمى المميزة (Statistic Max-Eigen) وإحصاء الأثر (Trace statistic).

الجدول التالي يوضح نتيجة اختبار جوهانسون للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة التي تم اعتمادها في النموذج، حيث تبين وجود علاقة للتكامل المشترك.

جدول رقم ( ١١ ) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك.

Variable	نتيجة الاختبار	
	اختبار الأثر	اختبار القيمة العظمى
	عدد المتجهات	عدد المتجهات
$EVA_{YBRD}$	3	3
$EVA_{IBY}$	4	3
$EVA_{YCB}$	5	5
$EVA_{CAC}$	4	4
$EVA_{IBS}$	4	4

يتضح من الجدول السابق: أن تطبيق منهجية جوهانسون لاختبار الأثر، واختبار القيمة الذاتية العظمى على متغيرات الدراسة، تظهر وجود متجهات للتكامل المشترك بين المتغيرات؛ ما يدل على وجود توليفة خطية بينها، كذلك تؤكد وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات؛ وبناءً عليه؛ يمكن تقدير العلاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات لتحديد تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ويعزى ذلك إلى استقرار العلاقة بين المؤشرات.

#### اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

تم اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام اختبار Histogram – Normality Test، وقد تبين أن قيمة (Probability) هي أعلى من ٠.٠٥%، وهذا يعني أن النماذج لا تعاني من مشكلة، وأن البواقي تتوزع بشكل طبيعي – عدا المتغير  $EVA_{YBRD}$ ، والجدول الآتي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم ( ١٢ ) يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

Variable	نتيجة الاختبار
$EVA_{YBRD}$	0.03
$EVA_{IBY}$	0.27
$EVA_{YCB}$	0.61
$EVA_{CAC}$	0.13
$EVA_{IBS}$	0.46

المصدر: الجدول من إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج E\_views

### اختبار جرانجر للسببية Granger Causality:

يعتمد هذا الاختبار\_ بشكل أساس\_ على قيمة F وكذا قيمة (Probability)، حيث يمكن قبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة Probability أقل من ٥%، وفي ضوء ذلك وبناء على نتائج اختبار Granger Causality الموضحة في الجدول رقم (١٣) فإنه تم قبول فرضية العدم التي تنص على أن العائد (ممثلاً بالقيمة الاقتصادية المضافة) لا يتأثر بالمخاطر (ممثلة بمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان) على المدى القريب؛ وبناءً على هذه النتيجة نجد أن التغيرات في العائد لا تساعد في تفسير التغيرات في هذه المخاطر، كما إن التغيرات في هذه المخاطر أيضاً لا تساعد في تفسير التغيرات في العائد، في حين أنه تم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن العائد (ممثلاً بالقيمة الاقتصادية المضافة) يتأثر بالمخاطر (ممثلة بمخاطر رأس المال ومخاطر الصرافة) على المدى القريب. وبناءً على هذه النتيجة نجد أن التغيرات في العائد تساعد في تفسير التغيرات في هذه المخاطر، كما إن التغيرات في هذه المخاطر أيضاً تساعد في تفسير التغيرات في العائد على المدى القريب. والجدول ( ١٣ ) يوضح نتائج اختبار Granger Causality على مستوى القطاع المصرفي التجاري في اليمن عينة الدراسة.

جدول رقم ( ١٣ ) يوضح نتائج اختبار السببية.

Null-Hypothesis	نتيجة الاختبار	
	F-Statistic	Probability
LQ <sub>IBS</sub> does not Granger Cause EVA <sub>IBS</sub>	2.09	0.12
EVA <sub>IBS</sub> does not Granger Cause LQ <sub>IBS</sub>	1.75	0.18
CR <sub>IBS</sub> does not Granger Cause EVA <sub>IBS</sub>	0.44	0.78
EVA <sub>IBS</sub> does not Granger Cause CR <sub>IBS</sub>	0.53	0.72
CA <sub>IBS</sub> does not Granger Cause EVA <sub>IBS</sub>	3.69	0.02
EVA <sub>IBS</sub> does not Granger Cause CA <sub>IBS</sub>	2.48	0.08
EX <sub>IBS</sub> does not Granger Cause EVA <sub>IBS</sub>	3.73	0.02
EVA <sub>IBS</sub> does not Granger Cause EX <sub>IBS</sub>	3.41	0.03

## تقدير دالة نموذج الدراسة:

سبق القول إلى أنه سيتم استخدام نموذج الدراسة عند مستوى ثقة ٩٥% حتى نتمكن من اختبار الفرضية الثالثة للدراسة بوساطة\_ اختبار الانحدار الخطي من خلال طريقة المربعات الصغرى، وبحسب النموذج الآتي:

$$EVA_{bank} = \beta_0 + \beta_1 LQ_{bank} + \beta_2 CR_{bank} + \beta_3 CA_{bank} + \beta_4 EX_{bank} + \varepsilon$$

ويوضح الجدول ( ١٤ ) نتائج اختبار نموذج EVA على مستوى البنوك التجارية عينة الدراسة.

جدول رقم ( ١٤ ) يوضح نتائج اختبار نموذج EVA على مستوى البنوك التجارية عينة الدراسة.

Dependent Variable: EVA\_IBS  
Method: Least Squares  
Date: 01/27/19 Time: 17:39  
Sample: 2006Q3 2014Q2  
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-81815006	21524123	-3.801084	0.0007
LQ_IBS	194415731	59962775	3.242274	0.0031
CR_IBS	-66770208	98569144	-0.677395	0.5039
CA_IBS	59893668	2.90E+08	0.206882	0.8377
EX_IBS	27370882	7174850.	3.814837	0.0007
R-squared	0.952016	Mean dependent var		-48383250
Adjusted R-squared	0.944907	S.D. dependent var		18191966
S.E. of regression	4269997.	Akaike info criterion		33.51473
Sum squared resid	4.92E+14	Schwarz criterion		33.74375
Log likelihood	-531.2356	Hannan-Quinn criter.		33.59064
F-statistic	133.9214	Durbin-Watson stat		0.206368
Prob(F-statistic)	0.000000			

يتضح من خلال الجدول رقم ( ١٤ ) : أن قيمة معامل R-Squared بلغت (٩٥%)؛ ما يعني

أن ٩٥% من التغيرات التي تحصل في القيمة الاقتصادية المضافة يعود سببها إلى كلٍ من مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال ومخاطر الصرافة، فيما بلغت قيمة Prob F-statistic ٠.٠٠٠ وهي أقل من (0.05)؛ وهذا يعني أن النموذج بصفة عامة معنوي.

وبالعودة إلى علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع، يظهر من الجدول: أن كل من مخاطر السيولة ومخاطر الصرافة لهما تأثير معنوي على المتغير التابع (القيمة الاقتصادية المضافة) في قطاع البنوك التجارية اليمنية عينة الدراسة، وأن كليهما يرتبطان مع القيمة الاقتصادية المضافة بعلاقة طردية؛ وهذا يعني أن الزيادة في كلٍ من مخاطر السيولة ومخاطر الصرافة تعني زيادة في القيمة الاقتصادية المضافة، في حين يظهر: أن كل من مخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال ليس لهما تأثير معنوي على المتغير التابع ( القيمة الاقتصادية المضافة) في قطاع البنوك التجارية اليمنية عينة الدراسة، ومع ذلك فإن مخاطر الائتمان ترتبط بعلاقة عكسية بينما ترتبط مخاطر رأس المال بعلاقة طردية مع القيمة الاقتصادية المضافة.

وهذا يعني في المحصلة: أنه توجد فروق دالة إحصائياً في تحليل أثر المخاطر المالية على الأداء بالقيمة الاقتصادية المضافة في البنوك التجارية اليمنية فيما يخص مخاطر السيولة ومخاطر الصرافة، في حين أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في تحليل أثر المخاطر المالية على الأداء بالقيمة الاقتصادية المضافة في البنوك التجارية اليمنية فيما يخص مخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال.

وحتى تتضح الصورة بشكل أكبر لجأ الباحث إلى دراسة العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة وكلٍ من مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال ومخاطر الصرافة على مستوى البنوك\_ عينة الدراسة\_ بصورة منفردة لكل بنك على حدة؛ كما يأتي:

## أولاً: البنك اليمني للإنشاء والتعمير YBRD:

يوضح الجدول ( ١٥ ) نتائج اختبار نموذج EVA على البنك اليمني للإنشاء والتعمير .

جدول رقم ( ١٥ ) يوضح نتائج اختبار نموذج EVA على البنك اليمني للإنشاء والتعمير

Dependent Variable: EVA\_YBRD  
Method: Least Squares  
Date: 01/27/19 Time: 17:48  
Sample: 2006Q3 2014Q2  
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	38789621	20042339	1.935384	0.0635
LQ_YBRD	-16942815	72255126	-0.234486	0.8164
CR_YBRD	50559759	56220656	0.899309	0.3764
CA_YBRD	-6.82E+08	1.55E+08	-4.386629	0.0002
EX_YBRD	-16836805	84065449	-0.200282	0.8428
R-squared	0.708996	Mean dependent var		-39092353
Adjusted R-squared	0.665885	S.D. dependent var		12835856
S.E. of regression	7419471.	Akaike info criterion		34.61971
Sum squared resid	1.49E+15	Schwarz criterion		34.84874
Log likelihood	-548.9154	Hannan-Quinn criter.		34.69563
F-statistic	16.44559	Durbin-Watson stat		0.197976
Prob(F-statistic)	0.000001			

من خلال الجدول يتضح: أن قيمة معامل R-Squared بلغت (٧١%)؛ ما يعني أن ٧١% من

التغيرات التي تحصل في القيمة الاقتصادية المضافة يعود سببها إلى كل من مخاطر السيولة ومخاطر

الائتمان ومخاطر رأس المال ومخاطر الصرافة؛ فيما بلغت قيمة Prob F-statistic ٠.٠٠٠ وهي أقل

من (0.05)؛ وهذا يعني أن النموذج بصفة عامة معنوي.

وبالعودة إلى علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع، يظهر من الجدول أن مخاطر رأس المال

فحسب، لها تأثير معنوي على المتغير التابع (القيمة الاقتصادية المضافة)، وهو يرتبط مع القيمة

الاقتصادية المضافة بعلاقة عكسية؛ وهذا يعني أن الزيادة في مخاطر رأس المال تعني نقصاً في

القيمة الاقتصادية المضافة، في حين يظهر: أن كل من مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر

الصرافة ليس لهما تأثير معنوي على المتغير التابع ( القيمة الاقتصادية المضافة)، ومع ذلك فإن

مخاطر الائتمان ترتبط بعلاقة طردية، بينما ترتبط مخاطر السيولة ومخاطر الصرافة بعلاقة عكسية مع القيمة الاقتصادية المضافة.

**وهذا يعني** - في المحصلة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تحليل أثر المخاطر المالية على الأداء بالقيمة الاقتصادية المضافة في البنك اليمني للإنشاء والتعمير فيما يخص مخاطر رأس المال فحسب؛ في حين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تحليل أثر المخاطر المالية على الأداء بالقيمة الاقتصادية المضافة فيما يخص مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر الصرافة.

ثانياً: بنك اليمن الدولي IBY:

يوضح الجدول ( ١٦ ) نتائج اختبار نموذج EVA على بنك اليمن الدولي.

جدول رقم ( ١٦ ) يوضح نتائج اختبار نموذج EVA على بنك اليمن الدولي

Dependent Variable: EVA\_IBY  
Method: Least Squares  
Date: 01/27/19 Time: 17:50  
Sample: 2006Q3 2014Q2  
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-90589309	26710313	-3.391548	0.0022
LQ_IBY	3.26E+08	94469897	3.446196	0.0019
CR_IBY	2.15E+08	74695312	2.879470	0.0077
CA_IBY	-6.31E+08	1.96E+08	-3.219111	0.0033
EX_IBY	29808912	11161384	2.670718	0.0127
R-squared	0.848197	Mean dependent var	-55773668	
Adjusted R-squared	0.825708	S.D. dependent var	23609423	
S.E. of regression	9856524.	Akaike info criterion	35.18777	
Sum squared resid	2.62E+15	Schwarz criterion	35.41679	
Log likelihood	-558.0043	Hannan-Quinn criter.	35.26368	
F-statistic	37.71567	Durbin-Watson stat	0.292931	
Prob(F-statistic)	0.000000			

من خلال الجدول يتضح: أن قيمة معامل R-Squared بلغت (٨٥%)؛ ما يعني أن ٨٥% من

التغيرات التي تحصل في القيمة الاقتصادية المضافة يعود سببها إلى كل من مخاطر السيولة

ومخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال ومخاطر الصرافة، فيما بلغت قيمة Prob F-statistic ٠.٠٠٠

وهي أقل من (0.05)؛ وهذا يعني أن النموذج بصفة عامة معنوي.

وبالعودة إلى أثر المتغيرات المستقلة؛ بالمتغير التابع، يظهر: أن جميع المخاطر لها تأثير معنوي

على المتغير التابع (القيمة الاقتصادية المضافة)، وجميعها ترتبط مع القيمة الاقتصادية المضافة

بعلاقة طردية، عدا مخاطر رأس المال فترتبط بعلاقة عكسية.

و ذلك يعني في المحصلة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تحليل أثر المخاطر المالية

على الأداء بالقيمة الاقتصادية المضافة في بنك اليمن الدولي.

## ثالثاً: بنك التسليف التعاوني والزراعي CAC:

يوضح الجدول ( ١٧ ) نتائج اختبار نموذج EVA على بنك التسليف التعاوني والزراعي.

جدول رقم ( ١٧ ) يوضح نتائج اختبار نموذج EVA على بنك التسليف التعاوني والزراعي

Dependent Variable: EVA\_CAC  
Method: Least Squares  
Date: 01/27/19 Time: 17:45  
Sample: 2006Q3 2014Q2  
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.39E+08	14587023	-9.532762	0.0000
LQ_CAC	61001440	49136722	1.241463	0.2251
CR_CAC	-1.21E+08	92346530	-1.308055	0.2019
CA_CAC	1.27E+09	1.58E+08	8.031697	0.0000
EX_CAC	13179836	3202636.	4.115309	0.0003
R-squared	0.958200	Mean dependent var	-73456734	
Adjusted R-squared	0.952007	S.D. dependent var	31395079	
S.E. of regression	6877817.	Akaike info criterion	34.46810	
Sum squared resid	1.28E+15	Schwarz criterion	34.69712	
Log likelihood	-546.4896	Hannan-Quinn criter.	34.54402	
F-statistic	154.7318	Durbin-Watson stat	0.289792	
Prob(F-statistic)	0.000000			

من خلال يتضح: أن قيمة معامل R-Squared بلغت (٩٦%)؛ ما يعني أن ٩٦% من

التغيرات التي تحصل في القيمة الاقتصادية المضافة يعود سببها إلى كل من مخاطر السيولة

ومخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال ومخاطر الصرافة، فيما بلغت قيمة Prob F-statistic ٠.٠٠٠

وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أن النموذج معنوي.

وبالنظر إلى علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع، يظهر من الجدول أن كلاً من مخاطر

رأس المال ومخاطر الصرافة لهما تأثير معنوي على المتغير التابع (القيمة الاقتصادية المضافة)،

وهما يرتبطان مع القيمة الاقتصادية المضافة بعلاقة طردية؛ وهذا يعني أن الزيادة في مخاطر رأس

المال ومخاطر الصرافة تعني زيادة في القيمة الاقتصادية المضافة، في حين يظهر: أن مخاطر

السيولة ومخاطر الائتمان ليس لهما تأثير معنوي على المتغير التابع (القيمة الاقتصادية المضافة)،

ومع ذلك فإن مخاطر الائتمان ترتبط بعلاقة عكسية، في حين ترتبط مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومخاطر الصرافة بعلاقة طردية مع القيمة الاقتصادية المضافة.

**وهذا يعني** \_ في المحصلة \_ أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تحليل أثر المخاطر المالية على الأداء بالقيمة الاقتصادية المضافة في بنك التسليف التعاوني والزراعي فيما يخص مخاطر رأس المال ومخاطر الصرافة، في حين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تحليل أثر المخاطر المالية على الأداء بالقيمة الاقتصادية المضافة فيما يخص مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان.

## رابعاً: البنك التجاري اليمني YCB:

يوضح الجدول ( ١٨ ) نتائج اختبار نموذج EVA على البنك التجاري اليمني.

جدول رقم ( ١٨ ) يوضح نتائج اختبار نموذج EVA على البنك التجاري اليمني

Dependent Variable: EVA\_YCB

Method: Least Squares

Date: 01/27/19 Time: 17:52

Sample: 2006Q3 2014Q2

Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-76248975	2433313.	-31.33545	0.0000
LQ_YCB	56517676	10455976	5.405299	0.0000
CR_YCB	-56115936	1.43E+08	-0.392822	0.6975
CA_YCB	4.38E+08	43719727	10.01792	0.0000
EX_YCB	-3519691.	1484786.	-2.370505	0.0252
R-squared	0.982999	Mean dependent var	-25210244	
Adjusted R-squared	0.980480	S.D. dependent var	6791995.	
S.E. of regression	948937.9	Akaike info criterion	30.50668	
Sum squared resid	2.43E+13	Schwarz criterion	30.73570	
Log likelihood	-483.1068	Hannan-Quinn criter.	30.58259	
F-statistic	390.2777	Durbin-Watson stat	1.047299	
Prob(F-statistic)	0.000000			

من خلال الجدول يتضح: أن قيمة معامل R-Squared بلغت (٩٨%)؛ ما يعني أن ٩٨% من

التغيرات التي تحصل في القيمة الاقتصادية المضافة يعود سببها إلى كل من مخاطر السيولة

ومخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال ومخاطر الصرافة، فيما بلغت قيمة Prob F-statistic ٠.٠٠٠

وهي أقل من (0.05)؛ وهذا يعني أن النموذج بصفة عامة معنوي.

وبالعودة إلى علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع، يظهر: أن مخاطر الائتمان فحسب ليس

لها تأثير معنوي على المتغير التابع (القيمة الاقتصادية المضافة)، ومع ذلك فإنها ترتبط مع القيمة

الاقتصادية المضافة بعلاقة عكسية؛ وهذا يعني أن الزيادة في مخاطر الائتمان تعني نقصاً في القيمة

الاقتصادية المضافة، في حين يظهر: أن كل من مخاطر السيولة و رأس المال و الصرافة لها تأثير معنوي على المتغير التابع ( القيمة الاقتصادية المضافة)، وهي جميعها ترتبط بعلاقة طردية، عدا مخاطر الصرافة فترتبط بعلاقة عكسية مع القيمة الاقتصادية المضافة.

وهذا يعني في المحصلة أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تحليل أثر المخاطر المالية على الأداء بالقيمة الاقتصادية المضافة في البنك التجاري اليمني فيما يخص مخاطر الائتمان فحسب، في حين أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تحليل أثر المخاطر المالية على الأداء بالقيمة الاقتصادية المضافة فيما يخص مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومخاطر الصرافة.

ويمكن تلخيص ما ذكر سابقاً في الجدول الآتي:

جدول رقم ( ١٩ ) يوضح ملخص لاختبار الفرضيات الفرعية على مستوى بنوك العينة منفردة

المعيار	رقم الفرضية الفرعية	مستوى الصدمة	وجود فروق دالة	نتيجة اختبار الفرضية
LQ	H١	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	لا	صحيحة
CR	H٢		لا	صحيحة
CA	H٣		نعم	خاطئة
EX	H4		لا	صحيحة
LQ	H١	بنك اليمن الدولي	نعم	خاطئة
CR	H٢		نعم	خاطئة
CA	H٣		نعم	خاطئة
EX	H4		نعم	خاطئة
LQ	H١	بنك التسليف التعاوني والزراعي	لا	صحيحة
CR	H٢		لا	صحيحة
CA	H٣		نعم	خاطئة
EX	H4		نعم	خاطئة
LQ	H١	البنك التجاري اليمني	نعم	خاطئة
CR	H٢		لا	صحيحة
CA	H٣		نعم	خاطئة
EX	H4		نعم	خاطئة

المصدر: الجدول من إعداد الباحث

بالنظر إلى الجدول الموضح سابقاً يتضح: أن عدد ١٠ فرضيات فرعية خاطئة؛ تمثل نسبة ٦٢.٥%، في حين أن هناك عدد ٦ فرضيات فرعية صحيحة، وتمثل نسبة ٣٧.٥%. وهذا يدل على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول تحليل أثر المخاطر المالية على الأداء بالقيمة الاقتصادية المضافة في البنوك التجارية اليمنية.

وفي ضوء ما سبق؛ تبين عدم صحة الفرضية الثالثة للدراسة والتي تنص على أنه ( لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول تحليل أثر المخاطر المالية على الأداء المحاسبي بالقيمة الاقتصادية المضافة في البنوك التجارية اليمنية)، ومن ثم القبول بالفرضية البديلة التي تنص على ما يأتي:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول تحليل أثر المخاطر المالية على الأداء المحاسبي بالقيمة الاقتصادية المضافة في البنوك التجارية اليمنية.

٤ - الفصل الرابع: النتائج والتوصيات.

## النتائج: -

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

(١) انخفاض مستوى المخاطر المالية، بدرجات مختلفة بحسب نوع المخاطرة المالية في البنوك التجارية اليمنية؛ حيث حققت مخاطر السيولة الترتيب الأعلى مخاطرة بين المخاطر المالية، يليها تنازلياً مخاطر رأس المال، ومخاطر الائتمان، وكانت درجة مخاطر الصرافة الأدنى انخفاضاً بين المخاطر المالية.

(٢) يختلف مستوى المخاطر المصرفية في البنوك التجارية اليمنية -محل الدراسة- من بنك إلى آخر؛ فنتجلى مخاطر السيولة أعلى في كلٍّ من بنك التسليف الزراعي وبنك اليمن الدولي؛ نتيجة توسعها في زيادة استثمار أموالهم، بينما كانت مخاطر الائتمان منخفضة في كلٍّ من بنك اليمن الدولي والبنك اليمني للإنشاء والتعمير؛ نتيجة توسعها في الاستثمارات المدروسة، وقد كانت مخاطر رأس المال أعلى في كلٍّ من البنك اليمني للإنشاء والتعمير والبنك التجاري اليمني؛ نتيجة مساهمة مصادر التمويل الداخلية -التمثلة في حقوق المساهمين- في تمويل الأصول.

(٣) تظهر نتائج التحليل الإحصائي انخفاض القيمة الاقتصادية المضافة المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية اليمنية؛ ما يشير إلى عدم تحقيق قيم اقتصادية مضافة موجبة، ويعزى ذلك إلى أن إدارة البنوك ركزت على العائد التجاري السريع، وعلى الأداء المحاسبي والإداري للبنوك، ولم تركز على جميع جوانب خلق القيمة الاقتصادية المضافة في أعمالها المصرفية.

(٤) أدى انخفاض القيمة الاقتصادية المضافة، وعدم تحقيق قيم اقتصادية مضافة موجبة إلى تأثير قصور في الأداء؛ ما ينعكس سلباً على استمرارية البنك وتطوره، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بأن سلوك القيمة الاقتصادية المضافة على مستوى القطاع المصرفي التجاري -خلال فترة الدراسة- بصفة عامة\_ أنها تتخفص باستمرار، إذ حققت قيماً سالبة طيلة فترة الدراسة؛

حيث حقق كل من بنك التسليف الزراعي وبنك اليمن الدولي أسوأ القيم، بينما حقق كل من البنك التجاري اليمني والبنك اليمني للإنشاء والتعمير قيماً أفضل.

(٥) وجود تأثير معنوي للمخاطر المالية المتمثلة في مخاطر السيولة، مخاطر الصرافة على القيمة الاقتصادية المضافة في البنوك التجارية اليمنية، وكلاهما يرتبطان بالقيمة الاقتصادية المضافة بعلاقة طردية؛ وهذا يعني أن الزيادة في كلٍّ من مخاطر السيولة ومخاطر الصرافة تعني زيادة في القيمة الاقتصادية المضافة، في حين أن مخاطر الائتمان، ومخاطر رأس المال ليس لهما تأثير على القيمة الاقتصادية المضافة في البنوك التجارية اليمنية، ومع ذلك فإن مخاطر الائتمان ترتبط بعلاقة عكسية، بينما ترتبط مخاطر رأس المال بعلاقة طردية مع القيمة الاقتصادية المضافة.

(٦) اختلاف مستوى تأثير نوع المخاطر المالية على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك التجارية اليمنية -محل الدراسة- من بنك إلى آخر؛ فمخاطر رأس المال فحسب في البنك اليمني للإنشاء والتعمير لها تأثير على القيمة الاقتصادية المضافة، وهو يرتبط مع القيمة الاقتصادية المضافة بعلاقة عكسية، بينما في بنك اليمن الدولي كانت جميع المخاطر ذات تأثير على القيمة الاقتصادية المضافة، وجميعها ترتبط مع القيمة الاقتصادية المضافة بعلاقة طردية، عدا مخاطر رأس المال فترتبط بعلاقة عكسية، في حين أن بنك التسليف التعاوني والزراعي كانت مخاطر رأس المال ومخاطر الصرافة لهما تأثير على القيمة الاقتصادية المضافة، وهما يرتبطان مع القيمة الاقتصادية المضافة بعلاقة طردية، بينما مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ليس لهما تأثير على القيمة الاقتصادية المضافة. أما البنك التجاري اليمني فإن مخاطر الائتمان فحسب ليس لها تأثير على القيمة الاقتصادية المضافة، في حين أن كلاً من مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومخاطر الصرافة كان لها تأثير على القيمة الاقتصادية المضافة، وهي جميعها ترتبط بعلاقة طردية، عدا مخاطر الصرافة فترتبط بعلاقة عكسية مع القيمة الاقتصادية المضافة.

## التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة فإن الباحث يوصي بالآتي:

- ضرورة توفير البنوك التجارية اليمنية منظومة متكاملة لإدارة المخاطر والتنبؤ باحتمالات حدوثها، وقوة تأثيرها وإجراءات التحوط والسيطرة عليها، بما يحقق الاستمرارية.
- حث البنوك التجارية اليمنية على تطبيق نموذج القيمة الاقتصادية المضافة بوصفه أداة حديثة لتقييم الأداء، وتوجيهه لجوانب خلق القيمة والاستثمارات والمشاريع الأكثر نجاحاً في البيئة التنافسية.
- ضرورة أن تقلل البنوك التجارية اليمنية من المخاطر المالية، من خلال وضع ضوابط وسياسات تحوطية؛ من خلال تطبيق مقررات (بازل 2) لضمان سلامتها واستقرارها، وربط فعاليتها بقيم الأداء وفقاً لمؤشرات القيمة الاقتصادية المضافة.
- ضرورة قيام البنوك التجارية اليمنية بإعداد ملاحق ترفق بالقوائم المالية المنشورة؛ تفصح عن المخاطر، كما تفصح عن القيمة الاقتصادية المضافة، وكيفية حسابها، وإظهار التغير السنوي لها.
- ضرورة إجراء مزيد من الدراسات؛ حول كيفية تطبيق نموذج القيمة الاقتصادية المضافة داخل القوائم المالية للمنشأة، وأثرها في تغيير سلوك العاملين والشركات في مختلف قطاعات الأعمال اليمنية.

## المصادر والمراجع العلمية

## قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولاً: المراجع العربية:

### الكتب:

بلقاوي، أحمد رياحي، (٢٠٠٩)، نظرية المحاسبة، تعريب رياض العبد الله، وطلال الججاوي، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الحמיד، عبد الرحمن بن إبراهيم، (٢٠٠٩)، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الخطيب، محمد محمود، (٢٠١٠)، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

رمضان، زياد سليم، وجودة، محفوظ أحمد، (٢٠٠٦)، إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

فرج، شعبان، (٢٠١٤)، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.

مبارك، بوعدة، (٢٠٠٦)، إدارة المخاطر البنكية، المركز الجامعي العربي بن مهدي، أم البواقي، الجزائر.

### الرسائل العلمية:

إبراهيم حال، نيفين عبد القادر حمزة، (٢٠١٤)، استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المحاسبي للشركات، دراسة نظرية تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة بور سعيد، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم المحاسبة.

البغدادى، رجب محمد عمران أحمد، (٢٠١٣)، القيمة الاقتصادية المضافة كمدخل مقترح لقياس رأس المال الفكري ودوره في تعظيم قيمة المنشأة. دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة السويس، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، مصر.

- بن مراد، زينب، (٢٠١٤)، مساهمة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA في تقييم الأداء المالي لمؤسسات القطاع الخاص بالجزائر، دراسة حالة مؤسسة NCA ROUIBA خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣م، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، عمادة الدراسات العليا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير؛ الجزائر.
- خرباش، منية، (٢٠١٢)، أثر مخاطر سعر الصرف على أداء محفظة الأوراق المالية، دراسة حالة، بورصتي عمان والسعودية، لفترة ٢٠١٠م، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، عمادة الدراسات العليا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، الجزائر.
- دقاق، أحلام فهد، (٢٠١٧)، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية باستخدام نموذج القيمة الاقتصادية المضافة /EVA/، رسالة ماجستير، جامعة حماه، عمادة الدراسات العليا، كلية الاقتصاد، قسم التمويل والمصارف.
- عائشة، بوزيدة، (٢٠١٥)، أثر المخاطر المالية على الأداء المالي، دراسة حالة بنك الوطني الجزائري خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٣م، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، عماد الدراسات العليا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير؛ الجزائر.
- العزكي، زيد، (٢٠١٠)، أثر المخاطر المصرفية على ربحية البنوك التجارية، دراسة حالة، البنوك التجارية اليمنية، خلال الفترة (١٩٩٩م - ٢٠٠٨م)، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، عمان، الأردن.
- العشماوي، محمد عبد الفتاح، وجردان، عبد الله صلاح، (٢٠٠٧)، نموذج مقترح لقياس وتحليل أثر طرق تقييم الأداء على القيمة السوقية، دراسة حالة على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، خلال الفترة (٢٠٠١م - ٢٠٠٧م) عمان، الأردن.
- علي، مقبل علي أحمد، (٢٠٠٧)، دراسة لأنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقييم أداء الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لاحتسابها - دراسة تطبيقية، جامعة الموصل، العراق.
- قدومي، ثائر، الكيلاني، قيس، العمارنة، أسماء، (٢٠١١)، أيهما أكثر قدرة على تفسير التغيير في القيم السوقية للأسهم أم هي القيمة الاقتصادية EVA أم معايير الأداء التقليدية. جامعة العلوم التطبيقية، الأردن.
- لولو، شعبان محمد عقيل شعبان، (٢٠١٥)، قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة

- فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، برنامج المحاسبة والتمويل، غزة.
- نعيمة، خضراوي، (٢٠٠٩م)، إدارة المخاطر البنكية، دراسة حالة، بنك الفلاحة والتنمية الريفي وبنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- وهدان، ثائر فتحي، (٢٠١٧)، أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة تطبيقية، البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، خلال الفترة (٢٠٠٨م - ٢٠١٥م)، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، كلية الدراسات العليا، عمان، الأردن.

### المجلات والدوريات:

- بو عبدلي، أحلام، وطبي، عائشة، (٢٠١٥)، إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، دراسة تطبيقية، النوك العاملة في قطر خلال الفترة ٢٠١١م - ٢٠١٤م، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، العدد ٨، الجزائر.
- سعاد، معاليم، وسميحة، أبو حفص، (٢٠١٧م)، إنشاء القيمة في المؤسسة وفق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA - دراسة حالة، مؤسسة صناعة الكوابل فرع جنرال كابل - بسكرة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٣٠، جامعة بسكرة، الجزائر.
- السوق، شيخ؛ خلف، أسمهان؛ ومعلا، سلمان، (٢٠١٧م)، أثر المخاطر المصرفية في كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخاصة، دراسة حالة على بنك بيبيلوس التجاري، خلال الفترة (٢٠٠٩م - ٢٠١٤م)، مجلة جامعة البعث، العدد ٢٧، المجلد ٣٩، سوريا.
- شاهين، على عبد الله، وصباح، بهية مصباح، (٢٠١١م)، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مجلة جامعة الأقصى، العدد ١، المجلد ٥، فلسطين.
- صيفي، حسنية، بن عمارة، نوال، (٢٠١٥م)، قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة. دراسة حالة، المؤسسات المدرجة في مؤشر CAC ٤٠ خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣م)، مجلة الباحث، العدد ١٥، جامعة ورقلة، الجزائر.
- عبد الحكيم، صفوان قصي؛ وجار الله، حسين حوشان، (٢٠١٦)، مدى ملائمة تطبيق الاعتراف بالإيراد لعقود التأمين المحلية في إطار معيار الإبلاغ المالي الدولي (٤)، مجلة جامعة ذي قار، العدد ١، المجلد ١١، بغداد.

الغالي، مجيد محسن محمد، (٢٠١٧م)، موجهات القيمة الاقتصادية المضافة في المصارف العراقية، دراسة تطبيقية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٢٦، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.

### المؤتمرات:

بلعجوز، حسين، (٢٠٠٥)، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، جامعة محمد بوضياف - مسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

بوعبدلي، أحلام، وعبد الرزاق، خليل، (٢٠٠٣)، تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية، دراسة حالة، القرض الشعبي، للفترة من ١٩٩٧م - ٢٠٠٠م، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية، جامعة الأغواط، الجزائر.

شاهين، علي عبد الله أحمد، (٢٠٠٥م)، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف، مؤتمر الاستثمار والتمويل في فلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

قاسيمي، آسيا، وفيلالي، حمزة، (٢٠١١)، المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل، المؤتمر الأول حول ادارة المخاطر المالية وانعكاسها على اقتصاديات العالم.

نصر الدين، بن نذير، وأيوب، شمالان، ٢٠١٧م، لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة، الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء، المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات، جامعة البليدة ٢، الجزائر.

ياسين، قاسي، وجازية، بوخدوني، (٢٠١٧م)، الأساليب الإبداعية للمعايير العلمية لمراقبة الأداء المالي للبنوك، دراسة حالة، البنك الوطني الجزائري، المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات، جامعة البليدة ٢، الجزائر.

### التقارير:

التقارير السنوية للمصارف التجارية اليمنية عينة الدراسة للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٤).

التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني ٢٠١٣.

## ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Aslam & et al. (2015), Comparison of Traditional and Modern Performance Instruments on Selected Companies from Pakistan ,**International Review of Management and Marketing** ،5.(٤)
- Ehrbar , Al . and Stewart GB .(1999), The EVA Revolution . **Journal of Applied and Corporate Finance** .Vol . 12, No . 2 , pp 18-31.
- Franker ،G. (2006), Using Economic Value Added (EVA) to Measure and Improve bank Performance.
- Hddad ،F. ،(2012), the relationship between economic value added and stock returns ، Evidence from jordanian banks ،**EURO journals publishing in**, Pp.6-14.
- MBUBI AMOS MBITHI. (2009), The effect of foreign exchange rates on the financial performance of firms listed at the Nairobi securities Exchange, **Master Thesis** ، **Business Administration** ،university of airobi.
- Mendoza and Rivera. (2017), the effect of credit risk and capital adequacy on the profitability of Rural Bank in Philippines, Scientific Annals of Economics and Business.
- Shil, N. Mar. (2009), Performance Measures: An Application of Economic Value Added, International Journal of Business and Management, Vol. 4, No. 3.

# الملاحق

## ملحق رقم ( 1 ) طريقة تحويل البيانات السنوية الى بيانات ربعية حسب طريقة DIZZ

عندما تتوفر بيانات سنوية لمتغير ما، ونحتاج إلى تحويلها إلى بيانات ربعية لأي سبب كان، كزيادة عدد المشاهدات وغيرها، فيمكن اتباع طريقة DIZZ وكما يأتي:

$$X_1 = Z_{t-1} + \frac{7.5}{12} (Z_t - Z_{t-1}) \quad \text{الربع الأول:}$$

$$X_2 = Z_{t-1} + \frac{10.5}{12} (Z_t - Z_{t-1}) \quad \text{الربع الثاني:}$$

$$X_3 = Z_t + \frac{1.5}{12} (Z_{t+1} - Z_t) \quad \text{الربع الثالث:}$$

$$X_4 = Z_t + \frac{4.5}{12} (Z_{t+1} - Z_t) \quad \text{الربع الرابع:}$$

حيث أن:

$Z_t$ : قيمة المتغير في السنة  $t$

$Z_{t-1}$ : قيمة المتغير في السنة السابقة للسنة  $t$

$Z_{t+1}$ : قيمة المتغير في السنة اللاحقة للسنة  $t$

$X_i$ : القيمة الخام للربع  $i$  قبل التعديل،  $i=1,2,3,4$

## ملحق رقم ( 2 ) طريقة قياس مخاطر السيولة

## قياس مخاطر السيولة من خلال مؤشر نسبة (إجمالي القروض / إجمالي الودائع)

المتغيرات	الزمن		
	القروض	الودائع	النسبة
بنك التسليف التعاوني والزراعي	13,818	21,783	63.43%
البنك التجاري	8,242	29,030	28.39%
بنك الين الدولي	15,719	61,699	25.48%
البنك البنفي للإشياء والتعبير	5,999	54,962	10.91%
2005	15,399	48,426	31.80%
2006	43,586	117,113	37.22%
2007	60,894	167,911	36.27%
2008	60,233	206,353	29.19%
2009	60,894	284,514	21.40%
2010	56,191	208,783	26.91%
2011	31,210	262,891	11.87%
2012	38,603	413,857	9.33%
2013	62,110	424,409	14.63%
2014	442,938	2,156,040	282.06%
الإجمالي	122,723	711,538	193.10%
المتوسط	44,294	215,604	28.21%
2005	8,242	29,030	28.39%
2006	10,005	34,721	28.82%
2007	11,606	51,758	22.42%
2008	14,111	64,332	21.93%
2009	15,529	69,592	22.31%
2010	13,932	83,354	16.71%
2011	10,721	69,213	15.49%
2012	8,890	94,866	9.37%
2013	14,101	106,401	13.25%
2014	15,586	108,271	14.40%
الإجمالي	122,723	711,538	193.10%
المتوسط	12,272	71,154	19.31%
2005	20,589	91,679	22.46%
2006	22,143	114,914	19.27%
2007	32,125	126,290	25.44%
2008	23,444	129,537	18.10%
2009	34,133	161,417	21.15%
2010	25,962	156,280	16.61%
2011	42,251	252,273	16.75%
2012	46,174	313,352	14.74%
2013	40,433	300,299	13.46%
2014	302,973	1,707,740	193.45%
الإجمالي	302,973	1,707,740	193.45%
المتوسط	30,297	170,774	19.34%
2005	8,267	73,688	11.22%
2006	8,289	79,718	10.40%
2007	8,184	84,527	9.68%
2008	10,900	102,982	10.58%
2009	17,592	110,937	15.86%
2010	13,712	120,354	11.39%
2011	17,202	169,396	10.15%
2012	12,205	175,034	6.97%
2013	20,672	180,617	11.45%
2014	123,022	1,152,215	108.62%
الإجمالي	123,022	1,152,215	108.62%
المتوسط	12,302	115,222	10.86%

## ملحق رقم ( 3 ) طريقة قياس مخاطر الائتمان

المتغيرات	قياس مخاطر الائتمان من خلال مؤشر نسبة (مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض)											
	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	الإجمالي	
بنك التسليف والتراعي التعاوني	0	815	247	510	914	3,987	4,983	2,754	638	1,896	16,744	1,674
بنك التسليف والتراعي التعاوني	13,818	15,399	43,586	60,894	60,233	60,894	56,191	31,210	38,603	62,110	442,938	44,294
بنك التسليف والتراعي التعاوني	0.00%	5.29%	0.57%	0.84%	1.52%	6.55%	8.87%	8.82%	1.65%	3.05%	37.16%	3.72%
بنك التسليف والتراعي التعاوني	22	56	53	44	59	59	83	63	81	71	591	59
بنك التسليف والتراعي التعاوني	8,242	10,005	11,606	14,111	15,529	13,932	10,721	8,890	14,101	15,586	122,723	12,272
بنك التسليف والتراعي التعاوني	0.27%	0.56%	0.46%	0.31%	0.38%	0.42%	0.77%	0.71%	0.57%	0.46%	4.91%	0.49%
بنك التسليف والتراعي التعاوني	0	1,907	753	2,638	3,155	1,242	3,155	3,250	3,719	1,448	21,267	2,127
بنك التسليف والتراعي التعاوني	15,719	20,589	22,143	32,125	23,444	34,133	25,962	42,251	46,174	40,433	302,973	30,297
بنك التسليف والتراعي التعاوني	0.00%	9.26%	3.40%	8.21%	13.46%	3.64%	12.15%	7.69%	8.05%	3.58%	69.45%	6.95%
بنك التسليف والتراعي التعاوني	0	176	79	249	158	1,037	1,038	189	2,357	549	5,832	583
بنك التسليف والتراعي التعاوني	5,999	8,267	8,289	8,184	10,900	17,592	13,712	17,202	12,205	20,672	123,022	12,302
بنك التسليف والتراعي التعاوني	0.00%	2.13%	0.95%	3.04%	1.45%	5.89%	7.57%	1.10%	19.31%	2.66%	44.11%	4.41%

## ملحق رقم ( 4 ) طريقة قياس مخاطر رأس المال

## قياس مخاطر كفاية رأس المال من خلال مؤشر نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول

المتوسط	الإجمالي	الزمن											
		2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014		
بنك التسليف والتراعي التعاوني	حقوق الملكية	4,581	5,074	6,452	9,131	10,309	11,310	12,357	14,390	17,153	19,583	110,340	11,034
	اجمالي الأصول	27,891	55,593	125,867	180,243	223,494	305,504	229,367	309,193	456,450	481,659	2,395,261	239,526
	النسبة	16.42%	9.13%	5.13%	5.07%	4.61%	3.70%	5.39%	4.65%	3.76%	4.07%	61.92%	6.19%
	حقوق الملكية	2,665	4,693	6,562	7,177	7,819	8,661	8,199	9,066	9,928	9,993	74,763	7,476
البنك التجاري	اجمالي الأصول	33,407	41,331	62,052	73,411	84,444	94,128	80,098	106,284	124,202	127,112	826,469	82,647
	النسبة	7.98%	11.35%	10.58%	9.78%	9.26%	9.20%	10.24%	8.53%	7.99%	7.86%	92.77%	9.28%
	حقوق الملكية	2,688	3,755	5,794	8,768	9,747	12,970	15,429	22,602	26,344	32,833	140,930	14,093
بنك اليمن الدولي	اجمالي الأصول	67,748	100,208	125,271	142,616	147,606	188,267	196,337	286,950	396,978	347,622	1,999,603	199,960
	النسبة	3.97%	3.75%	4.63%	6.15%	6.60%	6.89%	7.86%	7.88%	6.64%	9.45%	63.80%	6.38%
	حقوق الملكية	5,523	7,001	9,497	11,418	12,177	14,313	17,795	20,823	32,491	32,796	163,834	16,383
البنك اليمني للاشياء والتعبير	اجمالي الأصول	62,613	83,770	96,627	101,142	122,305	133,393	146,902	201,674	210,245	217,097	1,375,768	137,577
	النسبة	8.82%	8.36%	9.83%	11.29%	9.96%	10.73%	12.11%	10.33%	15.45%	15.11%	111.98%	11.20%
	حقوق الملكية	5,523	7,001	9,497	11,418	12,177	14,313	17,795	20,823	32,491	32,796	163,834	16,383

## ملحق رقم ( 5 ) طريقة قياس مخاطر سعر الصرف

## قياس مخاطر سعر الصرف من خلال مؤشر نسبة (إجمالي المراكز المفتوحة لكل العملات/القاعدة الرأسمالية)

المتوسط	الإجمالي	الزمن										
		2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
-10,425	-104,245	المراكز المفتوحة لكل عملة	66,046	-48,005	-11,605	4,364	3,834	2,327	1,526	1,215	3,004	5,141
		القاعدة الرأسمالية	20,206	17,488	14,673	12,790	12,139	11,227	10,027	7,216	5,389	4,179
		النسبة	-326.86%	-274.50%	-79.09%	34.12%	31.58%	20.73%	15.22%	16.84%	55.74%	123.02%
		بنك التسليف التعاوني الزراعي										
-73	77,047	المراكز المفتوحة لكل عملة	892	1,901	-2,806	-2,805	1,127	1,146	-1,981	802	670	323
		القاعدة الرأسمالية	10,333	10,238	9,334	8,460	8,190	7,540	6,916	4,887	2,665	
		النسبة	8.63%	18.57%	-30.06%	-33.06%	13.99%	-26.27%	11.60%	13.71%	12.12%	
		البنك التجاري										
-1,790	-17,900	المراكز المفتوحة لكل عملة	-1,581	-11,199	-6,209	4,034	-1,493	-2,902	268	-24	1,841	-635
		القاعدة الرأسمالية	33,457	26,698	22,834	15,516	13,243	10,998	895	6,373	4,351	3,755
		النسبة	-4.73%	-41.95%	-27.19%	26.00%	-11.27%	-26.39%	29.94%	-0.38%	42.31%	-16.91%
		بنك الين الدولي										
630	6,299	المراكز المفتوحة لكل عملة	374	429	864	179	1,122	308	418	276	904	1,425
		القاعدة الرأسمالية	22,338	22,006	20,453	16,462	13,956	12,259	11,436	9,711	7,187	5,703
		النسبة	1.67%	1.95%	4.22%	1.09%	8.04%	2.51%	3.66%	2.84%	12.58%	24.99%
		البنك البنّي للإشياء والتعبير										
6.35%	141,511	المراكز المفتوحة لكل عملة	22,338	22,006	20,453	16,462	13,956	12,259	11,436	9,711	7,187	5,703
		القاعدة الرأسمالية	22,338	22,006	20,453	16,462	13,956	12,259	11,436	9,711	7,187	5,703
		النسبة	1.67%	1.95%	4.22%	1.09%	8.04%	2.51%	3.66%	2.84%	12.58%	24.99%
		النسبة	63.55%	1.95%	4.22%	1.09%	8.04%	2.51%	3.66%	2.84%	12.58%	24.99%

ملحق رقم ( 6 ) القيمة الاقتصادية المضافة لـ كاك بنك

القيمة الاقتصادية المضافة										
بنك : التسايف التحويلي الزاوي										
	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015
3,742,285	5,364,795	2,538,680	1,411,200	1,372,722	1,376,835	194,087	1,288,933	622,759	7,000	صافي الدخل قبل الضرائب
1,027,851	-701,475	3,098,224	-1,684,646	773,805	220,408	764,888	418,086	191,059	-108,407	مخصصات التام المحمي
										مصاريف التدريب والتطوير
325,448	234,568	215,055	427,032	608,850	14,684	32,008	189,933	97,176	27,406	نسبة N
234,568	215,055	427,032	608,850	14,684	32,008	189,933	97,176	27,406	14,508	نسبة N-1
215,055	427,032	608,850	14,684	32,008	189,933	97,176	27,406	14,508	0	نسبة N-2
775,087	876,853	1,351,037	1,050,646	655,822	236,005	319,117	314,515	139,090	41,914	إجمالي مصاريف التدريب والتطوير
9,471	54,788	91,836	279,398	179,082	1,852,039	19,028	336,723	50,341	84,572	البرائات أخرى
5,335,442	5,385,205	6,814,085	697,500	2,922,547	561,897	1,117,024	1,691,871	802,897	-141,065	مجموع الربح (الربح قبل الضرائب)
1,107,888	1,077,041	1,382,817	139,500	584,899	118,379	233,405	338,334	160,573	-29,213	بضرب %10
4,428,354	4,308,164	5,431,268	558,000	2,998,638	463,518	883,819	1,343,337	642,304	-113,982	صافي الدخل التشغيلي المعدل بعد الضرائب
<b>ب- الاستثمار المعدل</b>										
476,659,912	486,459,389	308,386,135	229,373,837	305,503,771	233,481,634	189,242,655	125,866,950	65,593,153	27,891,213	الموجودات العالقة
										مصرف التريب والتسويق السابق
234,568	215,055	427,032	608,850	14,684	32,008	189,933	97,176	27,406	14,508	نسبة N-1
215,055	427,032	608,850	14,684	32,008	189,933	97,176	27,406	14,508	0	نسبة N-2
449,821	642,087	1,035,882	623,814	46,872	221,941	297,100	124,582	41,914	14,508	إجمالي مصروف التدريب
										اللائق
21,374,311	14,864,798	24,933,661	4,078,599	4,132,894	4,588,783	349,919	10,706	82,461	0	أرصدة البنوك
2,789,792	137,251	170,946	234,441	239,035	239,382	235,677	142,805	142,805	687,236	فروض عميلة لأجل
24,164,093	15,092,049	25,104,597	4,313,039	4,990,929	4,895,765	584,596	153,511	225,266	687,236	إجمالي اللائق
9,033,847	7,948,761	5,939,872	3,586,423	4,090,538	1,384,843	1,955,469	1,557,939	1,578,961	877,404	إجمالي الأرصدة العالقة الأخرى
1,027,251	-701,475	3,098,224	-1,684,646	773,805	220,408	764,888	418,086	191,059	-108,407	بضرب
3,006,878	4,308,153	1,211,829	2,729,877	1,866,072	1,739,576	950,708	535,682	344,993	450,000	مخصصات التام المحمي
										نسبة
										مخصصات الأحيام السنية
448,220,620	439,151,294	276,824,433	226,312,823	297,651,243	219,119,947	178,155,539	129,400,918	53,984,974	27,126,588	الاستثمار المعدل
30,074%	30,074%	30,074%	30,074%	30,074%	30,074%	30,074%	30,074%	30,074%	30,074%	معدل كلفة رأس المال
-130,370,412	-127,763,074	-77,801,466	-67,503,771	-87,418,193	-65,433,054	-52,685,234	-36,067,244	-15,593,255	-8,270,956	القيمة الاقتصادية المضافة

## ملحق رقم ( 7 ) القيمة الاقتصادية المضافة للبنك التجاري اليمني

القيمة الاقتصادية المضافة											
بنك : التجاري اليمني											
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اليهيات	
<b>أ- عافي الدخل التشغيلي المعدل بعد الضرائب</b>											
813,920	1,235,043	867,121	802,755	1,115,489	642,024	901,675	1,713,964	962,512	458,482	صافي الدخل قبل الضرائب	
98,538	-98,548	-169,003	-142,956	276,366	22,467	230,487	-375,585	-86,622	47,168	مخصصات الضريبة	
										مصاريف التدريب والصفوف	
32,978	33,008	23,336	20,202		49,430	49,429	44,299	62,579	23,871	نسبة N	
33,008	23,336	20,202	49,430	49,430	49,429	44,299	62,579	23,871	7,852	نسبة N-1	
23,336	20,202	49,430	49,430	49,429	44,299	62,579	23,871	7,852	31,723	نسبة N-2	
89,322	76,546	43,538	69,632	99,859	143,158	166,307	130,749	94,302		إجمالي مصاريف التدريب والصفوف	
1,284,424	1,019,467	517,243	620,743	539,024	326,222	477,654	925,665	264,876	293,048	إيرادات أخرى	
-282,644	194,574	225,413	108,888	952,690	481,427	810,815	643,463	725,316	244,325	الإجمالي (مجموع الدخل - الدخل قبل الضرائب)	
-56,529	38,915	45,083	21,738	190,538	96,285	162,163	128,693	145,063	48,865	بخصم الضرائب 50 %	
-226,115	155,659	180,330	86,950	762,152	385,142	648,652	514,770	580,253	195,460	صافي الدخل التشغيلي المعدل بعد الضرائب	
<b>ب- الاستثمار المعدل</b>											
127,112,096	124,202,318	105,284,486	79,949,968	94,128,639	80,046,659	73,405,580	62,050,161	41,331,161	33,407,712	الموجودات لتغطية	
										مصرف التدریب والتصرف السابق	
33,008	23,336	20,202	49,430	49,430	49,429	44,299	62,579	23,871	7,852	نسبة N-1	
23,336	20,202	49,430	49,430	49,429	44,299	62,579	23,871	7,852		نسبة N-2	
56,344	43,538	20,202	49,430	99,859	93,728	106,878	86,450	31,723	7,852	إجمالي مصرف التدریب	
										الدائرون	
6,827,192	5,524,663	8,823	4,479	7,831	1,177,704	16,706	1,510,494	225,878	477,028	أرصدة البنوك	
6,827,192	5,524,663	8,823	4,479	7,831	1,177,704	16,706	1,510,494	225,878	477,028	إجمالي الدائرون	
1,251,284	1,519,675	1,709,065	2,076,328	1,486,043	947,018	1,411,906	1,730,241	364,328	401,286	بخصم الأرصدة قائمة الأثر	
98,538	-98,548	-169,003	-142,956	276,366	22,467	230,487	-375,585	-86,622	47,168	مخصصات الضريبة	
309,538	408,066	576,089	719,045	442,879	420,212	189,725	565,310	631,932	564,764	مخصصات الأرصدة السابقة	
119,300,964	117,614,152	105,330,892	76,780,592	92,919,937	78,413,410	72,043,084	69,836,771	41,471,232	33,074,846	الاستثمار المعدل	
30,074%	30,074%	30,074%	30,074%	30,074%	30,074%	30,074%	30,074%	30,074%	30,074%	معدل كلفة رأس المال	
-36,104,926	-35,215,856	-31,497,093	-23,605,682	-27,182,776	-23,197,064	-21,017,729	-17,480,660	-11,891,888	-9,751,535	القيمة الاقتصادية المضافة	

ملحق رقم ( 8 ) القيمة الاقتصادية المضافة لبنك اليمن الدولي

بنك اليمن الدولي											
1 - صافي الدخل التشغيلي الكلي بعد الخراب											
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	الميزان	
16,554,935	10,694,029	15,771,842	4,851,130	6,100,379	3,779,311	4,400,870	2,921,630	1,866,691	1,692,413	صافي الدخل قبل الضرائب	صافي الدخل قبل الضرائب
-3,997,284	1,876,704	-4,706,402	8,597,266	1,966,839	951,683	-1,246,884	1,199,644	1,386,030	-295,364	مخصصات التام المالي	مخصصات التام المالي
										مصرفيف التوزيع والتسويق	مصرفيف التوزيع والتسويق
80,078	37,252	73,780	50,165	98,316	86,825	36,501	34,251	47,644	0	نسبة N	نسبة N
37,252	73,780	50,165	98,316	86,825	36,501	34,251	47,644	0	0	نسبة N-1	نسبة N-1
73,790	80,168	98,316	86,825	36,501	34,251	47,644	0	0	0	نسبة N-2	نسبة N-2
161,120	161,207	222,271	235,306	220,442	166,577	117,398	81,868	47,644	0	إجمالي مصروفيف التدريب والتسويق	إجمالي مصروفيف التدريب والتسويق
1,219,149	139,237	2,045,148	4,308,305	1,891,255	227,849	127,256	104,005	84,347	71,846	إيرادات أخرى	إيرادات أخرى
11,508,022	12,895,833	3,242,963	9,375,389	6,456,405	4,869,722	3,149,846	4,098,464	3,316,518	1,102,210	الإجمالي	الإجمالي
2,301,724	2,079,137	648,813	1,875,078	1,091,321	971,344	629,889	819,893	663,364	239,044	الضرائب - %	الضرائب - %
9,206,898	10,516,548	2,594,050	7,500,311	4,365,284	3,897,778	2,519,877	3,278,771	2,653,214	966,176	صافي الدخل التشغيلي للسلطة بعد الضرائب	صافي الدخل التشغيلي للسلطة بعد الضرائب
ب - الاستثمار المعدل											
396,978,602	347,622,698	266,650,020	196,337,781	189,287,339	147,657,376	142,616,681	125,271,116	100,208,039	67,748,500	الموجودات المالية	الموجودات المالية
										مصرفيف التدريب والتسويق السابق	مصرفيف التدريب والتسويق السابق
37,232	73,790	50,165	98,316	86,825	36,501	34,251	47,644	0	0	نسبة N-1	نسبة N-1
73,790	80,168	98,316	98,825	36,501	34,251	47,644	0	0	0	نسبة N-2	نسبة N-2
111,082	123,965	148,481	185,141	122,226	80,752	81,895	47,644	0	0	إجمالي مصروفيف التدريب	إجمالي مصروفيف التدريب
36,849,249	13,287,476	3,502,180	16,701,466	729,764	2,961,794	3,494,768	1,027,343	2,650,713	1,769,686	أرصدة البنوك	أرصدة البنوك
36,849,249	13,287,476	3,502,180	16,701,466	729,764	2,961,794	3,494,768	1,027,343	2,650,713	1,769,686	الإجمالي	الإجمالي
7,289,390	6,512,292	8,148,660	6,875,746	6,431,601	3,118,982	3,133,932	2,424,644	1,697,538	1,219,210	المخاطر الائتمانية والتزامات أخرى	المخاطر الائتمانية والتزامات أخرى
-3,997,284	1,876,704	-4,706,402	8,597,266	1,966,839	951,683	-1,246,884	1,199,644	1,386,030	-295,364	مخصصات التام المالي	مخصصات التام المالي
6,812,448	4,935,744	13,642,146	5,044,888	3,079,049	2,126,266	3,373,280	2,173,706	796,280	1,031,634	مخصصات الأرباح المالية	مخصصات الأرباح المالية
963,751,737	330,605,823	297,796,309	170,589,240	183,339,510	143,021,035	140,689,970	122,340,935	96,329,140	65,086,583	الاستثمار المعدل	الاستثمار المعدل
0.800742	0.800742	0.800742	0.800742	0.800742	0.800742	0.800742	0.800742	0.800742	0.800742	معدل كثافة رأس المال	معدل كثافة رأس المال
-109,197,850	-89,110,510	-91,965,807	-43,803,068	-50,773,607	-39,124,685	-39,791,006	-33,514,286	-26,016,292	-18,688,782	القيمة الاقتصادية المضافة	القيمة الاقتصادية المضافة

ملحق رقم ( 9 ) القيمة الاقتصادية المضافة للبنك اليمني للإنشاء والتعمير

القيمة الاقتصادية المضافة											
بنك : اليمني للإنشاء والتعمير											
أقسام العمل التشغيلي للعمل بعد الضرائب											
2016	2019	2018	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اليمني	
2,519,553	5,277,359	5,689,488	4,789,874	4,104,789	2,642,815	4,077,398	4,869,022	2,904,886	2,234,000	صافي الدخل قبل الضرائب	
804,005	-80,026	-51,862	60,288	1,440,058	-546,989	-99,151	487,322	88,000		مخصصات الضرائب	
										صافي الدخل بعد الضرائب	
38,564	29,858	24,888	46,954	29,180	33,368	27,308	19,942	13,747	17,360	نسبة N1	
29,858	24,096	48,864	29,180	23,388	27,308	19,042	13,747	17,380		نسبة N1	
24,096	46,954	29,180	23,388	27,308	19,042	13,747	17,360			نسبة N2	
92,519	100,909	100,230	99,502	79,856	89,719	60,097	50,149	31,107	17,360	صافي صافي الدخل بعد الضرائب	
1,278,411	1,274,044	1,454,430	909,272	1,313,868	228,448	1,793,003	1,877,817	469,818	387,301	إجمالي صافي الدخل بعد الضرائب	
2,137,865	4,024,197	4,283,426	4,040,372	4,410,937	1,939,096	3,589,566	3,589,566	2,564,175	1,984,069	إجمالي الربح (الربح قبل الضرائب)	
427,553	904,839	852,885	809,074	882,167	397,619	451,268	707,717	510,835	372,812	صافي الدخل التشغيلي المخطط بعد الضرائب	
1,710,132	3,219,358	3,430,541	3,232,298	3,528,770	1,550,477	1,805,071	2,880,869	2,043,340	1,491,247	صافي الدخل التشغيلي المخطط بعد الضرائب	
<b>ب- الاستثمار المعدل</b>											
317,999,973	310,245,239	201,874,587	148,901,714	133,983,103	122,304,707	101,141,879	96,529,955	83,770,109	62,813,390	صافي الدخل	
										صافي الدخل التشغيلي المخطط بعد الضرائب	
29,858	24,096	46,954	29,180	23,388	27,308	19,042	13,747	17,360		نسبة N1	
24,096	46,954	29,180	23,388	27,308	19,042	13,747	17,360			نسبة N2	
53,954	71,050	76,134	52,548	50,676	46,350	32,789	31,107	17,360	0	إجمالي صافي الدخل بعد الضرائب	
										صافي الدخل التشغيلي المخطط بعد الضرائب	
157,905	135,890	91,802	43,136	221,747	341,333	44,863	93,862	776,835	244,290	إجمالي صافي الدخل بعد الضرائب	
157,905	135,890	91,802	43,136	221,747	341,333	44,863	93,862	776,835	244,290	إجمالي صافي الدخل بعد الضرائب	
11,624,907	10,346,632	9,964,013	7,576,151	7,098,549	5,615,007	4,083,676	5,567,793	4,251,610	1,147,602	إجمالي الأرصدة للفترة الآتية	
804,005	-80,026	-51,862	60,288	1,440,058	-546,989	-99,151	487,322	88,000	0	مخصصات الضرائب	
1,985,922	1,465,948	1,717,810	1,897,542	217,484	786,473	865,824	369,302	280,302	0	صافي الدخل بعد الضرائب	
205,950,032	201,379,781	183,464,578	140,932,249	124,912,698	117,710,179	99,010,904	90,867,397	81,951,326	61,221,498	إجمالي صافي الدخل بعد الضرائب	
30,074%	30,074%	30,074%	30,074%	30,074%	30,074%	30,074%	30,074%	30,074%	30,074%	معدل خلية رأس المال	
-60,227,893	-57,344,000	-54,772,183	-39,151,949	-34,037,798	-33,849,918	-27,670,924	-24,498,774	-22,602,866	-16,920,629	القيمة الاقتصادية المضافة	

ملحق رقم ( 10 ) القيمة الاقتصادية المضافة على مستوى بنوك العينة مجتمعة

### القيمة الاقتصادية المضافة EVA

السنوات	التعمير YBRD	الدولي IBY	التجاري YCB	كاك بنك CAC
2005	-16,920,629	-18,888,762	-9,751,535	-8,270,956
2006	-22,602,866	-26,016,262	-11,891,888	-15,593,255
2007	-24,496,774	-33,514,286	-17,480,660	-36,067,244
2008	-27,670,924	-39,791,506	-21,017,729	-52,685,234
2009	-33,849,918	-39,124,655	-23,197,064	-65,433,054
2010	-34,037,798	-50,772,607	-27,182,776	-87,418,193
2011	-39,151,949	-43,803,068	-23,605,682	-67,503,771
2012	-54,772,183	-86,965,807	-31,497,093	-77,801,466
2013	-57,344,000	-89,110,510	-35,215,856	-127,763,074
2014	-60,227,693	-100,197,550	-36,104,926	-130,370,412

# Accounting Effect of Financial Risks on Financial Performance Using the Economic Value Added Model: An Empirical Study Administered at the Yemeni Trade Banks (YTB)

Submitted by  
**Adel Mohammed Qasem Qayed Al-Roaini**  
Supervised by  
**Dr. Mohammed Hamoud Al-Samhi**

## Abstract

This study aimed at showing the effect of the financial risks on the financial performance of the YTB by identifying the level of the financial risks, assessing the financial performance using the economic value Added, and analyzing the effect of the financial risks on the financial performance.

An analytical descriptive approach was used in both theoretical and practical aspects. The society of the study was the YTB, *four* trade banks of Agricultural Lending Bank, Trade Bank, Yemen World Bank, and Yemeni Bank for Reconstruction and Development. The data were collected from the sample in the duration 2006-2014 based on the financial reports of the Trade Banks using EViews program for analyzing the data.

The most important findings revealed in this study were: a) the level of the financial risks was *low* and differed from one to another according to the type of the risk itself in the YTB; that is, the risks of *liquidity* scored the top rank while the risks of *exchange* scored the least rank; b) the additional economic value of the performance was *low* and no additional positive economic value was *obtained*; c) there was an effect for both *liquidity* and *exchange risks* on the additional positive economic value; and d) there was no effect for the *insurance* and *capital risks* on the economic value Added which was attributed to the nature of relationship, *being inverse or direct*, that linked between risks and the economic value Added due to the stability of indicators of the YTB in that period.

The most important recommendations introduced in the study were: a) the YTB should provide an integrative system for managing risks, expecting their occurrences and effect and making precautions to control them if they occur in order to ensure continuity; b) applying the additional economic value model in assessing performance and directing it to create the value; and c) preparing appendices to be attached to the financial statements to show both risks and the economic value Added.

Republic of Yemen  
Ministry of Higher Education & Scientific Research  
Alandalus University For Science & Technology  
Technical Support



---

**Accounting Effect of Financial Risks on Financial Performance  
Using the Economic Value Added Model: An Empirical Study  
Administered at the Yemeni Trade Banks (YTB)**

Submitted by

**Adel Mohammed Qasem Qayed Al-Roaini**

Supervisor

**Dr. Mohammed H. Al-Samhi**

Vice-Dean of Faculty of Administrative Science, University of Ibb

A Thesis Submitted to the Department of Accounting in Partial Fulfillment of the  
Requirements for the Master's Degree in Accounting

2019 - 1440 هـ